



الحزب السادس
هذا الكتاب
كان الشيخ
خليل

٦١٥٥

ج ٦

المجلد

م . ح

مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ، تأليف
الحطاب محمد بن محمد . ١٥٤ هـ . بخط عبد
السلام الشافعي سنة ١٣١٧ هـ - ١٣١٩ هـ .

٦ مج (٤٩٧ + ٤٨٣ + ٦٠٩ + ٥١٥ + ٦٢٦ + ٤٩٢ ص)

٢٢ × ١٩ سم

٢٥ سن

٥٢١٦

نسخة جيدة ، خطها مغربي ، طبع

الاعلام ٢٨٦:٧ الخزانة العامة بالرباط

٣٢٥:١

١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب الاسلامية
أ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ النسخ
د - شرح مختصر خليل

بيع الله الخصال التي هي وعل الله على سيرة محمد وآله وصحبه وسلم

باب في الاجارة بعافيد واخر كالبين
 ذكر رحمه الله تعالى انما العافيد وهو من كان للموم والمستاجر وذكر الاجارة وسيد كس
 وسيد في المنفعة ولم يذكر في الحقيقة وكذلك ابراهيم بن الحارث والفرج بن محمد وذكرها
 صاحب البيان فقال هي لغة او ما يقع مقامه يد على تقليد المنفعة بغير
 اشهر فليس هو لاي دخل المنفعة مسئلة الخيال في استحقاقه الثوب
 ولذا خرج ارضا قال مال الا بالبر بها لانها نادرة وبهذا اعتذر على ابي الحارث
 ومسئلة الخيال هذه هي ربح صاف من مبيع ابراهيم من المثل والاجارة
 ونحوها وسيل عن الخيال التي ينفق وبمنه الخلقة ولا يكاد يتالف استحقاق الثوب
 بل اذا خرج منه وجاء به اراضيه على شئ اذ يبيع اليه فالابن يربح اذا مال ابراهيم
 وهذا كما قاله الناصر استجازوه ومضوا عليه وهو في ماله جعلوا الخصال من
 غير ابي الحارث على علمه قبل ان يعمل وما يعلو في المصالح والمنع من هذا وشبهه
 فليس هو في الناصر وخرج في النذر وهو لو صيد فله الله تعالى وما جعل علمه في النذر
 خرج وقال تعالى في يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وانتم
 ما تعلمون ان رسول الله طهر الله عليه وسلم حجج ابراهيم عليه السلام في البيع
 وام اهل بيته في بيعكم من بيعكم وكره البيعة في ان يستعمل ارضان حتى يقطع
 مسمى وذكره الا ابراهيم بن الحارث لا يبلغ التغير والامر في ذلك واسع انتهى ونقله ابا
 عروبة في صحيح فانه في النسخ في بيع يونس اذا قلنا خلكم بدينهم وقاله بدر بن محمد
 فليس له الا درهم فانه ابراهيم بن الحارث انما اعلنه بالقرض به وكذلك قاله سائر النصارى
 وفي النسخ فانه لا امر رواية ابراهيم بن الحارث في ثوب الخيال وقال لا اخيه الا بدر
 وقاله بدر بن محمد الا بدرهم وجعله عند اخيه ليس له الا درهم فانه وسكن
 منزلا وقاله بدر بن محمد في النسخ وقاله النصارى الا بدرهم الا في بيع
 ان لم ترض بدينهم لم يبيع به شئ ثوبا النسخ قال لا يلزم الا دينار اشهر مسئلة

الاجارة



الخيال لا تشبه كراه المنزل لا زينة الثوب لم يتولى استيعاء المنفعة من نفسه
 بل انما لم يربحها بما يربح من ثوب الخيال وفوق طحا الثوب بتمام المنزل بانه المستاجر
 تولى استيعاء المنفعة بنفسه مع علم رب المنزل بذلك لا يربح فواء الا يربح من ثوب الخيال
 وتبلغ له فواء من طحا المنزل فانه ابراهيم بن الحارث لم يربح من ثوب الخيال
 او علم ما لا يربح من ثوب الخيال بغير علم ربه علم ما ذكر من استيعاء المستاجر للمنفعة
 مع علم رب المنزل انه يلزم من ثوب الخيال الاخر وقد تكلم على هذه المسئلة بكلام جيد
 وحقا عليه من مسئلة نوازله لثوبه ومسئلة لم يربح من كراه الثوب وغيره
 من الروايات ما ذكره في النسخ فليس هو لاي دخل المنفعة مسئلة الخيال في استحقاقه الثوب
 بل اذا خرج منه وجاء به اراضيه على شئ اذ يبيع اليه فالابن يربح اذا مال ابراهيم
 وهذا كما قاله الناصر استجازوه ومضوا عليه وهو في ماله جعلوا الخصال من
 غير ابي الحارث على علمه قبل ان يعمل وما يعلو في المصالح والمنع من هذا وشبهه
 فليس هو في الناصر وخرج في النذر وهو لو صيد فله الله تعالى وما جعل علمه في النذر
 خرج وقال تعالى في يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وانتم
 ما تعلمون ان رسول الله طهر الله عليه وسلم حجج ابراهيم عليه السلام في البيع
 وام اهل بيته في بيعكم من بيعكم وكره البيعة في ان يستعمل ارضان حتى يقطع
 مسمى وذكره الا ابراهيم بن الحارث لا يبلغ التغير والامر في ذلك واسع انتهى ونقله ابا
 عروبة في صحيح فانه في النسخ في بيع يونس اذا قلنا خلكم بدينهم وقاله بدر بن محمد
 فليس له الا درهم فانه ابراهيم بن الحارث انما اعلنه بالقرض به وكذلك قاله سائر النصارى
 وفي النسخ فانه لا امر رواية ابراهيم بن الحارث في ثوب الخيال وقال لا اخيه الا بدر
 وقاله بدر بن محمد الا بدرهم وجعله عند اخيه ليس له الا درهم فانه وسكن
 منزلا وقاله بدر بن محمد في النسخ وقاله النصارى الا بدرهم الا في بيع
 ان لم ترض بدينهم لم يبيع به شئ ثوبا النسخ قال لا يلزم الا دينار اشهر مسئلة



اه يفهم للمعالة الاجنبية حولها وبنائها الحاجة اذا غرض به ان يترتب له
لا يخلو النظم اليه مما لا يظن من رتبته الفوتة تعليل ولا يميز رتبته الا ما كان
منها والوجه والكفاية على ما قاله اهل التأويل مجازي للرجاء ان ينظم الى الامر الذي
عن الحاجة والقرينة فانها انما هي في قوله عليه ادخل فيهم معه ليتفرسوا في
عن نفسه بقدر روى اه رجليه مع اهل البيت علي الله عليه وسلم ليعلم النبي صلى الله عليه
وسلم وغيره من رتبته ورجلته رضي الله عنهما فقال لها انها صفة مفعول لا سيما ان
بالرسل الله تعالى ان الشيطان يجر من ابي ادم حرجي (الفتح) حشيتا يفهم
في قوله كما في قوله وعمل اه غير او بشك او عادة او مضمونه لم يفتح الا
كبرى مع فليست والاقضية امة اعلم ان التفسير ثلاثة يكون في الاجارة وتارة يكون في المنفعة
المستحقة لتوابعه انما يقضي بتجديد الاجارة او عادة اذا تم في التخييل سواء كانت الاجارة شيئا
معينا او شيئا مضمونا وسواء في الاجارة المعينة والمضمونة وكذا لا يقضي بالتخييل
اذا كانت المنفعة المستحقة مضمونة بصفة الاجارة وتارة يشترط في العمل بسوء وانما
لرنا في البيع واحد يجوز التقديم والتأخير وقول المصنف اه غير مستحسن فيه
لان الامم اذا كانت معينا بشك في تخيله او كذا العرف بتجديده تحت الاجارة وقضى
بتجديده المستحقة والعرف وهو مستبعد من قوله او بشك او عادة واه لم يكن شك ولا
عرف في الاجارة فاسد كما يسمي به المصنف بتأمله ولا يد هذا على ان الحاجة لا
لا يفسد عند الا اذا كان العرف التأخير فيجعل قوله يعجز الالكاه معينا على ما لا يمكن
عرف ولا اشترط في التخييل وهو خلاف قوله ابن الفاسح كما قاله في التوضيح فان في اوراق
كرا (الزواجر) منها ومن اكثر دابة لركوب او حمل او ادراك او استاجاج ابي الله بعينه
من عيب او عرض او حيوان او كراع فتشاه في النقص لم يشترط شيئا به كذا في سنة الكراه
في البادية غير النقص جاز ومضى بقضائها لم تكن مستحقة بالنقص جز الكراه وان علقها
الاشياء اذا اشترط النقص في العقد كما لا يجوز بيع كوة او حيوان بعينه على ان يقضى
الى شيء ويقع ابن الفاسح واه اكثر ما ذكرنا بدينير معينة ثم تشاه في النقص في كراه الكراه
بالبلد بالنقص وهي في الامم جز الكراه الا يجعلها اشياء من اموال الحسن فان عياض قوله
الا ان يجعلها الى يشترط في النقص في قوله او لا الا ان يشترط في النقص في العقد
يسون الا ان يشترط في النقص وقوله او لا الا ان يشترط في النقص في العقد

الاشياء

الاشياء منقطع كانت بقوله لا ان اشترط النقص في العقد جاز اشهر في قوله
في المدونة ان اشترط النقص في العقد كقول مالك ومالك بن دينار في بيعه اخر عند
فماض او غير ما كان شك في ضاها ان تلحق جاز والامم في البيع فادى اه كراه الكراه
لا ينفذ مثله ولا يجوز الا ان يشترط عليه ان تلحق فاعليه مثله ولا يجوز اشتراك
هذه في كراع ولا عرض في بيع ولا كراه لانه معايشاع بعينه فلا يد راني الوحيين
اشترط لا يرا من المال بعينه وقوله في انما يبيع هو يبيع واه تلحق بعينه لا يرا
اشترط ابو الحسن قوله فادى الكراه ان كان لا ينفذ في مثله معناه ليس من مستحق
النقص وذكر بعضهم عن بعض الشيوخ انه فان يجهل ان يريه بقوله اه كراه لا يبيع
لا يتعدى مثله كبيع الخيل فان لم اره لغيره اشترط وهذا انما اشار اليه المؤلف
في فصل كراه الا ان يشترط في بيعه بدينير معينة الا يشترط الخلف اشترط وقوله او
في مضمونه لم يفتح فيها ويذكر في بيعها الا بعد طوله واقا اه من ان اشترط في بيعه
تاريخ الكراه ويجوز اشتراك في الا في النقص في كراه المضمون في الكراه انما
هو على ان ياتي بهما تلك الليلة او في العقد فلا بأس بامتناعه في غير
الكراه الى اجل وقوله الا كراه حج بالبيع لو ادخل الكاه لكان اشترط في
المتيكة روى ابو زيد عن ابن الفاسح في كراه المضمون ولم يذكر في البيع وزنه بتجديد
النقص في كراه المضمون الى اجل هو الا لا يجوز تأخير في بيعه في تجديد بعضه
وتأخير باقية دونه شك في هذا ما لا يميز كراهي الى البيع في انما البيع ليجوز في اياه لا بأس
اه يفتح عند الدينار والدينار ولا يجوز في غير روى ابو زيد عن ابن الفاسح في كراه
في الكراه المضمون ولم يذكر في البيع وفلان كراهي في كراهي روى ابن المصنف
عن مالك كراهية تأخير النقص الا ان يشترط في بيعه او تأخيره وفلان مثله اشترط من مثله
فان ملكه اقتطع الا كراهية اموال الناس فلا بأس ان ينفذ الدينار والدينار ليس به
في البيع اشترط في التوضيح عن الموازنة مثل البيع في غير اياه والبيع الدينار والدينار ليس به
مارج اليوم والا والاعلم وقوله والاعميا واه لم تكن الاجارة مضمونة بل كانت
معينة او كانت مضمونة الا ان يشترط فيها ولم يكن شك ولا عرف والامم غير معتبر ما لا يتفق
الامم لا مباوطة وهذا عند المساحة والاعميا واه لم تكن الاجارة مضمونة بل كانت
المعجل في الاجارة من السيار ونقله ابن عمر في قوله في النقص في العقد

في النقص في العقد

بصاحبه كذا سلكه فيتحرك الاجارة بصاحبه من النكاح واذا علم هذا ايجز قول صاحب الشافعي
وجاز في جرحه من دفعه على الاعمال بالنكاح او طاع منها وازادهم وصاحبه منها من وجهين
ظاهر في احداهما انه من علم الاستحباب بصاحبه جاز اما على القولين الاخيرين في القولين على
المشهور منها الثاني قوله وجاز بدم وطاع منها ينافي قوله الاول وهذا ظاهر والله
اعلم **قوله** وجز في النكاح يعني اه الاجارة تعبد اذا جعل اجرة النكاح جزء
الثوب التي يجهل الجمل وكذا الاجرة جلد او جلود لداغ قال في كتاب الله الجمل والاجرة من القوة
والجوزان يوجب به انتهى وهذا الجمل او تلك عليه السلام من استباح ايجز اجماعه بدمه وفاءه وحده
انما يليق بدمه بدمه معلوم ويقع من قوله المولود جزء ثوب انه لو استباح له جرحه الغزاة او جرحه
الجمل او الجلود قبل النكاح ان ذلك جاز وهو كذا اذا تم له عليه تعجيل ذلك او يكون العزم
ولا يصدق الاجارة وكذا لا يولد مع له نصف الجلود ونصف الغزاة من الاولين فيكون عليه نصف الجميع
او دفع الجميع ثم يادخله جزءه للثوب واه اعطاه القول على جزءه ولم ييسر من ثوب او من الغزاة
بفعل الله حبيب يجوز في المذهب في التوضيح اقل ان القامح المنع وجز به في الشامل وقال في
دخل على جزءه غير معتبر منع خلاف ابر حبيب انتهى **تبيين** الاول من النكاح
في الجمل والاجارة واه قال في دفع نصف هذه المانية بنصفه او تم له فقد النصف جاز اذا كانت
تعتدل في القسم والعدد او تقاربت وتباين اختلافا في جرحه من اجل الجهل بل يدعي انه لا يبر
على يد مع تفسير او ابر حبيب وليس بعد من اجل الجهل بل يصح للعالم اجرة لا تشترط فيها
على الشياخ واه يقتضيه القسم الثاني **الثاني** منه ياه لم يفسخ بهذه الصورة حتى فاسده ووجه
جميعها لان النصف الذي اخذ اجرة بغيره يوجب نصفه بعد القاسمة وله اجارة المثل
في النصف الاخر انتهى وكذا لو كان النصف الذي اخذ اجرة بغيره يدفع للزوج فيتمتع بوجبه
ولو كان النصف قليلا لرد له ولو كان اجرة مائة وهذا هو والله اعلم **الثالث** في التوضيح في
شرح من ابر حبيب ولو استباح السلاخ بالجمل والنكاح بجزء من الثوب واللعان بالنكاح
لم يجر ما به وفعلا المسئلة على ما قاله المذهب يقال اصبح له اجرة مثله والثوب والله
والجلود لبر بهار عبد السلام يريد اصبح لانه لم يجعل له النصف الا بعد الفراغ
من العمل على هذه ااه باتت الجلود بيد الصانع بعد الفراغ فله نصفها بغير متاع
خروجها من الدباغ ولبر بها النصف الاخر وعليه اجرة المثل في دباغ الجميع ولودع
اليه نصف الجلود قبل الدباغ على يد بعضها بجمعة ما باتها بالدباغ فله نصفها

توضيح

بغير متاع يوم فضعه له اجرة مائة في نصفها للثوب في نصف الدباغ وهذا هو الثاني
بعضهم ان لا يتلف في ضمان الفانغ نصفها وهذا الوجه الاخر اذا شرب في دباغها او
وتحلف في فواتها بالشرع لا في نصفه لغيره فيضام فيضام لانه غير متكرر من الاستحباب
بما فيه **القول** قال في القسم من الوجه الاول اعني اذا قلنا له ادفع المانية عمارة لا نصفها
بعد الدباغ او شرع في العمل ملك من المتاع حتى يفرغ وكذا في النكاح ان يملكه ان يبيع عمارة
بنصفه فاحظه النكاح ملك من المتاع لان في غزاه انزاعها عليه حينئذ مائة واعتبره
ابر حبيب وقال هذا خلاص قول اهل المذهب في المسافقات القاسمة او ما يرد منها
الاجارة المثل يفسخ ولو بعد العمل بخلاف ما يرد لمسافقات المثل وما قاله ابر حبيب هو
القاهر وقد قال في القسم في باب المسافقات بعد ان ذكر مسائل يرجع فيها الى مسافقات
المثل وهذا كذا الجواب في كل موضع يرجع فيه الى اجرة المثل فله في بعض العلم اجرة
من الملاء ولا يكره التبادي وكل موضع يرجع فيه الى مسافقات المثل لا ينزع منه
بعد العمل حتى يتم ما دخل فيه وعليه بان مسافقات المثل انعوض مبيعها المثل
ولو فسخا ذهب عمله بالملاقاة في الاجارة (انعوض) ان ذمة لا يذهب عليه بالكلية
وذكر ابر حبيب في كتابه في اخر المسافقات وذكر له ايضا عن عبد الحوي في واحد
من شيوخه صفليه وزاد مع المسافقات ان غزاه حال وذكر له ابر حبيب في معزوه
وكلمته المذهب وكذا عياض وفيد العواض يعمل له بدل بقا مائة والله اعلم
قوله او ربيع واه من الاول يعني اه الاجارة تقسم ايضا فيما اذا استباح
من وضع صياح جز منه وقوله واه من الاول مبالغة في هذه المسئلة بفق دوما فبالحق
ويجوز به اه الاجارة فاسرة سواء في اخذ الجزء المستاجر به بعد تمام مثله الرقاع
او تم له اخذ الا ان اما الاقل بظاهر لانه متعبر بتمام قبضه وهو شامل للوجهين ايضا
احدهما ان يشترط اخذ له بعد المدة ويكون مباحا على ملكه **في الثاني** ان يشترط
اخذ له بعد المدة لا كونه على ملك المستاجر كما تقع في مسئلة الجلود والغزل واما الوجه الثاني
وهو ما اذا تم له اخذ الجزء المستاجر به من الاول فيقتضيه جوازها في مسئلة الجلود والغزل وعليه
ابر حبيب الشافعي بان القبيح لا يباع بغيره ولو تعذر تعليمه يموت او غير ذلك لم يلزم وبغيره
صار نقدا اجرة فيه كالتفدية في الامور المحتملة بغيره وعلى هذا التفيد فيسواء كذا في الاجرة ومنه
او غير ذلك انتهى وتصور كلام المذهب من الشرح والحاشية كذا في **تبيين** في ابر حبيب

اشهد بالمعنى واللفظ فقد كفى التوابع هذه المسئلة المتنوعة والمسئلة الجارية في الآتي
 في قوله واجد هذه اولاد نجب بان هذا الاستحالة على حدة ودرسه بكونه
 استحالته بالحي وذا لا يجوز في المسئلة الاخرى انما الاستحالة بنصف الزوج العليم ان
 يجده وذا لا يحجب والله اعلم **فوله** **الاكتفاء** فان المدونة لا يجوز ذكرها في نفسها
 تنبها ولو كان من غير العلم من فكر او كتاب او اصلية وهي المشاف او غلبا او فوله
 او تنب او علم ولا يزعم ان ولا يحجب يشبهه ولا يعصم ولا يجمع ولو لم تنبته
 فلا يجوز يلزم على قوله او في قوله او يحجب او علم او تنب او تنب او تنب وهي
 نوع من الحسنة على وجه من الابدال والاشبه او يعلل او يثبت الكفا او
 الجليل او سعة او يقيم الداء الذي هو للسكير وبيان العلم ابو الحسن يعني
 العلوف او الشارح وقوله الاشبه يعني التي تنب ٧٤ التي يتداول بها الا ان
 تكرر كمرامان فان المدونة ولا يأسر بغيرها بالعود واللفظ والمحب والجنوع
 بالغير اشهد وقال ابن عرفة ولا يأسر بغيرها بالاملاء قلنا ولا يخرج منها
 ب على انه كعلم لا نفون ابرنا يع وهو يحجب بالعلم غير الخطية وحسنها فان
 وجعل ابن الحاجب وابر شامر الغيب كالجذوع وقيل ابرها وروى ٧٥ لغيره بل قولها
 لا يجوز كراوها بالغيب اشهد وقال في التوضيح هو بالقاء المصلحة ونقل الجواز
 عن صاحب التفسير واذا كان كذا لا يبعد انكار ابن عرفة واما ملذك في المدونة فانه
 هو الغيب بالقاء العجمة كذا رايته نسخة صحيحة وبديلته كذا له مع الفرق
 والنسب والعلف ولعله كذا كذا امر الحاج ان كذا **تقديمها**
الاول قال ابن عرفة فوه اللحن يجوز كراوها بالعلم كذا في انها غير العلم **القول**
 شدد يحضون بفالمن اكرها بما يخرج منها فذا لا حجة وتاولة ابو حنيفة على معك
 عالما انه لا يجوز وهو مذهب المنع يحضون ولا ياكل طعامه ولا يشرب منه **القول**
 ان اخذ في كرايها وتاولة ابن عرفة من ان من الزوج **القول** اذا وقع في العلم فانه
 كراوها بالعلم وذكر الشيخ ابو محمد ان عيسى بن مسكين وغيره من فلاح اهلنا
 باقر يفتي بمسألة يعطى له قيمة الجزء الذي يقع له من ثلثه وربع
 درهم لا يدرى بها بالغير في قيمة كرايها يوم العقد لا يدرى كراها على الكس
 في الارض اذا لم يحجب بينها شيئا ابن عرفة عن المتين فان بعض الموثق ارض

الاندلس

الاندلس عندنا خلاف ذلك انكراه فيها معروف فيجب ان يفرض فيها كراها المشمل وقيل
 وكذا الام عندنا ارض توشع في قولهم ينظم الى ما يقع له من الارض الجزئية ثلثا او ربع
 درهم نظر لان كراها في البقاء على ما خلا عليه من الجزء وهو عقد ماسد فيجب لغومه
 دخلا عليه وينظم الى قيمتها بالجزء ان لو كان صيها لم ينظم الى قيمته ذرا لا الجزئية اشهد
 وما قاله طاهر الاشجعيه ولا يعدل عند الله اعلم **القول** قالوا في الجامع من ايوها
 تكلم على الفرض كراها بالاشهاد من ملكهم الارض بالخطية هذا ومذهبه اهل العلم كله
 له وانما عليه كراها الارض عينها اشهد وهذا والله اعلم اذا لم يقبض ويطرح ما وقع له
 الوجه الثاني واما ما لم يعلل الا بالعلم للوقوف جنيته وجه وقد ذكر الشيخ ابو
 الحسن النقي في او اخر الشفعة انه يقوم من مسئلة الاخذ بالشفعة من الشئ بذكر
 بداهم بضمونة جوازهم ما لم يعلل بالعاملة الفاصلة قبل ان يعلل شانهما فان
 يعلل هذا يجوز شراء ملكهم الارض بالعلم قبل ان يعلل شانه مع ربحها في الكلام الاول
 على الترتيل وهذا هو الاول والله اعلم **الخامس** فان فيها ومالك بن ابي رضى بدنا في
 موصلة مجلسا ولا ياخذ بها كعاما ولا اذا لم يواخذها بجوز ان يديا به كروها
 والله اعلم **السادس** في كراها الارض شئ باصولها لا خذنها من الكس ان لم يكر فيها
 كراها كراها فيها كراها في المدونة **السابع** فان فيها ويجوز بيع رقبته
 الارض شئ فيها كراها بجمع عاقل واجل اشهد وقال النول بعد ان ذكر مع كراها
 الارض لا يكر او شئ من الاشبه به في ما يخرج من الارض ما نفعه ولا يأسر بغيرها في العلم
 ما لم يكر فيه يومئذ كراها اشهد كذا في النسخة وصواب ما لم يكر فيها يومئذ كراها ثم قال
 في النول ولا يأسر بغيرها الى حانها ارض كراها في علمها بالاشهاد في العلم اشهد
 وفي تقدمه الله في روى وان يجوز بيعه بالعلم الى اجل كراها في العلم كراها في المدونة
الثامن فان اللحن يجوز كراها بها شيان الفكر والعتان لان الشفعة غير تنها والله اعلم
قوله وعمل كراها ليله بنصبه الا ان يقبضه الا ان يشترط ان يقبض
 نفعه الا ان كان في كتاب الجعل ولا الاجارة من المدونة ولا يجوز ان يحمل كراها الى بلد
 من اقصاه الا ان ينفذه نفعه مكنه لا شئ بعينه بيع على ان يتاخر قبضه الى اجل
 اشهد فان ايوها من هذا الشئ ولو اشترط الا ان لا ينفذه فلا اشكال في المنع
 وان وقع الام بمسألة على مذهب ابن القاسم هو على الصلح حتى يشترط نفي

وقد ابرئى بها الكرى به مما كنه له به والمفهم اجازته **(الثاني)** لا يرمى ايضا فيما اذا كان العمل
على ذاتية المروءة سعيته او اية وسر او يقول ولا يقولها على ظاهر رواية الا كثر يرمي في رواية
ان يدعى به الجلاء اذا قال اعمل في كذا انكسب كذا لربك انما اية فلا عياض والقوانين الاول ولا
يرمى به يقول ولا يفلحها اذ هو المقصود نقله ابو الحسن **(الثالث)** اذا اصاب ما عدل
عليها بمعلوم العلم نقله ابو الحسن **(الرابع)** اذا قال اعمل على ذاتية قال المروءة العقل
او قل لم يجد شيئا بعينه الكراه انما في نفسه ولا يبرح حبيب او عرف ان علفه عديقا ولا يفلح
عليه اذ لم يكرها بشئ وهو عليه قلنا وهذا هو اختلاف في الفرض على الاداء وفيه بعينه
يتعدى وهو مذكور في الفرض وقال قبله اللحنى ان قال اكره انكسب ولا تفعل ما تكرهها به مضي
بها ثم ردها وتعتب عليه كراؤها لم يكره بشئ لا في مصادق الفرض او يردوها ولا يتم ذلك
الفاصل **(الخامس)** لو قال اكرهها فعمل عليها كان الكسب للعلماء ولو لم يكرها اكرهها
لان تعدى على منافع الذاتية على غير ما اذله واذا قال اعمل عليها ما كراها فقال ابو القاسم
ما اكرها به للجمع ولربها اجازة المثل وقار في كتاب الشفعة ما اكرها به لربها ٢٢
منافعا منه ان يهر من اية عربة **(السادس)** في هذا الباب لو قلنا له بع سلعتي و
والثمن بين وبينك او ما زاد على مائة بين وبينك فقال في المدونة في الاجور والاشياء
له وللبيع اجر مثله ابرئى عن بعض الغرويراء وقف وسامع ولم يات به اخر ما لا يشبه
له اجم مثله الا ان يتاوه انه جعل في مائة والاصم الا ابو الحسن وهذا اعلم ان العمل
الفاصل يرد الى الجمع فليقل له اجم مثله **فوله وجاز نصف ما يجتنب عليها** كذا
ان قال لا تفلح ولا تفلح او لا تفلح اليوم في وعدا اذ اعمل عليها اليوم في وتبيع وتقل
عليها عند الدوام شيئا بعينه وان شئت اخذته لنفسك نقله ابرئى عربة وغيره
تبيها الاول اذا قال نصف ما تجتنب عليها في جاري لا تفقد منه يعرض
ما يفعله كقول ولا تاخر نصفه الا بعد بيعه مجتمعا او نقله موضع كذا مجتمعا قال
قال ابرئى عربة **(الثاني)** اذا وقع على الوجه الفاصل بالكسب بينها نقباء ويرجع العلم
على ربهان نصف اجرة مثله ويعبر لربها نصف كراه الذاتية في ذلك العمل قال ابرئى عربة اياها
(الثالث) اذا قال اعمل عليها اليوم في وعدا لا يفقد تفقد انما جاري ايضا اللحنى في عمل اليوم
ثم تلحق انما اية فله العلم على ربهان اجر مثله وليس له ان يكلفه اية ياتي باخرى فلو علم العلم
وتلحق قبل ان يعمل ما لربها ولم يكرها كراها او ياتيه به اية اخرى يعمل عليها لا يجوز عليه

ابن

لا يتبين الاول ابي لا يفلح **(الثاني)** عربة الفول الاول فقول ابرئى القاسم في
العتبية وما ذكره النقل فان الشرح اعني في بعضها على ركة ان اية اية ياتيه
باخرى يعمل عليها وهو علم **(الثاني)** في المروءة على اية وجاسه علم ان
الحطب مناصفة وقاع الفاضل فيها من ربه ويقلع الا ان كان منها ونقله الوانوي
منها قوله واستيجار المال من يد يد الرديع قليل في كثر في بيع الاجان
فوله وتعليمه بعمل سنة من اخذ له قال ابو الحسن في الذي بعد نقله عن عبد الله
والتونسي كذا ما طويلا تحقيق هذا اني فالوله في مسألة الفلاح او معلم الفلاحة
جاع مناصفة بناسخ الفلاح سنة جازا مات الفلاح عند تمام المدة فلا كلام وان مات
قبل التمرير في المدة فلا كلام ايضا في بيع الاجارة بينهما وان مات قبل تمام المدة
فلا يثبت من المصانعة مائة وفي القاع ثلثو العمل لم يبرح له المعلم الا ان كان
الفلاح لوجي اليد للتشوير جمع بثلث اجرة الفلاح ولو استويا فيهما وكل
واحد لهما حصة لسقطت المراجعة بينهما اشهر اية عربة بعض الشيوخ عبد
الحق ما حاصله ان مات في نصف السنة مائة كذا في قيمة تعليمه في النصف الثاني وفيه
عمله في النصف الاول نصف قيمة عمله في النصف الثاني رجع ربه بثلثا في قيمة تعليمه
فلما لا كثر منع اجازته بعمله لا يفلح بحسب سنة تعليمه وبعد ان انتهى
فوله واجازة اية كذا على ان استغنوا فيها حاسب له قال ابرئى استغنى
عنها الله ابي ويمنه بثلث الا ان ينفذ لانه بعد يكون تارة ثلثا وتارة سلبا قال
في التوضيح وعزاه للملاية العتبية والموازاة والمصلحة في اول كتاب التواضع في بيان
ولا مضمون لقوله اية بثلث وكذا لا يعنيها اذ يجوز ان يستأجر المثل في شهر ا
على ان يبيع له ثوبا علمه المستأجر متى شاء ان يترك اذ لم ينفذ نقله في التوضيح
عن المذونة قال وضعها يحسنون قاله ابيسان والجواز انهم واوله يحسنون على
الجواز كراه انذار سنة على ان يخرج قبلها حاسبه انتهى كلام التوضيح وم
ومسئلة كراه انذارها في رسم نذر سنة من سماع ابرئى القاسم من كتاب الدور والرفي
رجع جاء الكسبي دانت ليلد معتبر على انه لم يجد حاجته تفقد الى موضع اخر فيقال
ابن رشم في رسم نذر سنة من سماع ابرئى القاسم من كتاب الدور في ذلك ثلاثة افوا (احدا)
ان ذرا لا يجوز الا ان يسمى الموضع الذي تم له بالخير ان ينفذ (اليه ويكسوه)

تبعاً للكره الأول وحسابه ما علم من تبع الكراه الأول وكذا في الجلاء ارجح او غلا او
 مبطل الا انه لا يكون كذا بحسابه الا بعد التمسك بما هو مذهب ابن المظفر وهو
 والتأخر اذا كان اذا سمى الموضع الذي لم يتقدم اليه او كان وجهه مغروماً
 ما لم يسمع وكذا بحساب الكراه الأول وان لم يكن تبعاً وهو كذا في قول مالك اول ربيع
 من يسمع الشك بعد هذا وما روى او صحت سماع جيسى بعد هذا والثالث ان كان
 جازاً اذا سمى الموضع الذي لم يتقدم عليه او كان وجهه مغروماً وان كان
 بخلاف الكراه الأول وفي تبع له وهذا قول ابن القاسم اشهر وان كان توجيهه هاهنا
 والبراد يكون تبعاً يعني اقل من الاول والله اعلم **قوله** واستيجار موجع تصور
 فقام في كتابه كتاب الجمل والامارة من غير كلام اذا اكره اراحت شير بعد
 معلوم به اليه وكره انذار في اوستة ثم اراد ان يشترطها من ربحها بفلان او يوكي
 ان غير الوفاء في ان لم يكن له عاين جازي وهو فيسح لما تقدم من كراه وعمل هذا الوفاء
 انذار قبل ان ينفذ احد الكراه كذا في الصحيحين المشتري اذا كراه قد انفسخ وقال الشيخ ابو
 عمران شرا ان لم يكن له عاين ويكون هذا الاصل للكراه ويكون بغير الكراه مضاف الى غير انذار
 فيجعل ذلك كذا في انذار اشترى ونقل الوفاء في التمسك لغير الاول انه ما وقع به البيع
 واد الاجرة والتأخر ما وقع به البيع وما يجب للبينة الثالثة ونقد ما نقله ابن التبع عن ربي
 ابن عمر الوفاء وله عنوان العاين نقله ابن سفل وقلان ابو عمران التمسك ما وقع به البيع وما يجب
 لبينة الثالثة من الكراه اشترى ومنه قبل هذا الجمل والورقة في ربحه وامر انفسخ من ربحها
 ما علمت انفسخ الاجارة اذا كراه الجمل ومنه ما روى عن عبد الله بن باع في الاجارة او لم يرد
 كذا في الاجارة كذا في بيع واليومين جازي البيع وله بعد ذلك الاجارة فيسح البيع ونحوها في
 قال ابو الحسن انكم فلا عاين في هذه الارض المشتري والا فله الفياض بهذا البيع اذا لم
 يعلم انه اجارة اشترى وقال في معبر في كلام ايضا مسئلة لو امر له شرا ثم باع لم يعلم له
 المشتري حتى انفسخ التمسك قال نعم المتأخر في البيع ما هو وهو كعيبا ذهب والمشتري اجرة التمسك احب
 التمسك او لم لا يدخله بيع عيبا ذهب او ربحا لان هذا امر جزائي لا حكم فله بعض الاجارة
 للبايع وفي المشتري ان يخذل في اجارة او يرد ولا يجوز ان يتراضيا على اخذ العيب واجارة التمسك
 وفيل في العقد على ان يفسخ بيع عقد البيع ثم يقع على ان يفسخ بعد انفسخ ربح بعضه في الكراه
 انفسخ هذا احسنها منه وهو لا يفسخ اشترى منه وان كان انما علم بها بعد انفسخه

الاجارة

الاجارة وكذا في فريضة كذا في بيع واليومين جازي ومختلف هاهنا متكلم في اجارة هذني
 اليومين على ما سلك انتهي في شمس الاختلاف المتقدم في الامم البعيد والله اعلم وروى
 في الاجارة من الحقوق جازي يجوز للواجر ان يبيع العيب المستاجر له من المستاجر
 وفيه ان يفسخ هذه الاجارة لا يكون غير ايجاب تغييرها في ملكه خلافا لغيره في بيعه ولا مدعوى
 انشراح لقوله تعالى واحل الله البيع ولا نه لغيره يبيعها بالطلان في المستاجر لا المشتري
 انما يتسلسلها بعد انفساخ اجارة وكذا في ربحه في يطل على المستاجر في ربحه
 ان يبيع اذ قد تروجهما فان فيها ايقام يجوز بيع العيب المستاجر له من مستاجر هاهنا
 والتبعة للمستاجر في انفساخ الاجارة وللوم جميع الاجرة وفي جمل التمسك الاجارة في
 له ان يبيع اشترى وان ابرج في الفواير ويجوز مع الارض والرباع المكتسب ان يفسخ
 للمشتري في بيع الكراه ويكون واجبا للكراه في بينة ام الكراه للبايع ولا يجوز ان يشترط
 يشترطه المشتري ان يكون الى الربو الا ان كان البيع بعد وروا لم يعلم المشتري ان الارض
 مكتسبة او فدا لا يجب وله الفياض اشترى في كتاب الاجارة من الجلاء ومن اكره دارا
 او ارضاً لم يفسخ ولا يفسخ في بيعها من غير ان اذا علم بالاجارة فله باعها منه
 ولم يعلم المشتري بالاجارة فهو عيبا اشترى المشتري رضى به وان شاء رده ولا يفسخ الى
 ففسخ الاجارة قبل ملكه ان كان الاجارة في كل حال للبايع دونه التمسك فان التمسك في
 لا يفسخ في الاكتمر ان يبيع دارا او ارضاً ثم يفسخها من قبله من التمسك لا يفسخ في ملكها
 ولا يجوز ان يشترط الاجرة التمسك لنفسه لانه يدخله الذهب بالذهب متقايضا ثم فان
 فان ما لا ومن ساقا حليها ثم يبيع ما يبيع ما يرضى بالسفان باقيا فيفسخ البيع الا بغيره
 لان عقد السفا لا يفسخ الاجارة اشترى ونحوه للفرا بغيره واخر مسأله الاجارة من حق
 البرز ما نقله مسئلة ابن عتبة ان اكره دارا ثم باعها اثناء بيعها من المكتسب او من
 غير له باعها من غير له باع لم يعلم بالكراه فهو عيبا اشترى رده او فسخه وان علم به فلا رده ولا
 كراه الا انه يشترطه وان اشترطه باع وجب الكراه للبايع او بعضه بمقتضى الدالة فلا خلاف في
 المنع اذا بيعت انذار بذهب وذهب ولا بالورق على قول ابن القاسم الا ان يكون التمسك او
 يكون اقل من مائة دينار وان لم يفسخ من الكراه على المكتسب للبايع لكونه لم يفسخ من التمسك واشترط
 به العقد في جواز فولا ما يبرز في بيعه او يفسخ في ربحه من ربحه ونسباً لغير القاسم في الدية الكمية
 ونفق من قال هو التمسك اشترطه لا انما ان باعها فقال ان عيبا في ربحه او ابرج هاهنا

الاجارة

جاء وهو يصح لما تقدم من الكراه في قول ابن عبد البر خطا ولا يفي من المذلة في قول
 ابن جرير انما جعل جوارا له عدا اميل الى القول في سبيل الشارح وليس جوارا
 التثنية في المكثر اذا ابتاعها فبطلت الكراه عنه في قوله فاجابوا ان ذاك يجوز
 ان يردوه هذا ان كان اسفاه مستحق في العفة وان وضعه اليابيع بعد البيع ما زال
 التثنية في اجازة ابن جرير وهو خطا في ان ابتاع الذار والكراه التي عليه بالقران
 ومع بطلانها عداها وهو غير العدا اميل في قوله جوارا هو كذا في قوله لا يرد
 الكراه لا يصح الا ان كان اشهر انظر الجوار في قوله الوان غني في جوابه والله اعلم
قوله وعد والتسمية لكل سنة فان في التوضيح يجوز ذاك لا يجوز ان يستلزم سنة
 بكذا وان لم يعبر للثمن شيئا وكذا الفموم من شهر السنة بعضها لما اشار اليه المذونة
 في قوله ويرجع الى التقويم عند حصوله بل في قوله في قوله جوع له حصل ما نفع
 الى القيمة دون التسمية جازا اتفاقا وان كان جوع للتسمية دون القيمة
 اشترع اتفاقا وان دخل على التثنية بمذهب ابن الغاصم ورواية في المذونة ان التسمية
 لغو ويقتضي القيمة وهو قول اصبح ويحتمل في الآية التسمية ان الكراه بلا صدق في ذاك
 في البيهقي وانظر اب عريته في ابتداء مذلة الشك في قوله **قوله والنقص لربه** انقص
 على من ثلوه اجرة نفقه وانما على اليابيع قال الغصم وان اكرى ارضه لم يفتدها
 مسجد او في اجلا حلاز ما انقص الاجل كانه لا ينقص الا ما لا يبيع بقاؤه للسكنى ولا يواقي
 بناء الاقون ولا يبيع بقاؤه ان لم يجعله حيازا له لصاحب الارض لا يأخذ به قيمته منقوضا وان
 حقيقه باختلاف هلاله اخذ له وان ذاك لا احسن اشهر في ابن جرير ان نقله كلام الغصم
 هذا فلما قول لا ينقص الا يبيع للسكنى تبع فيه التوسيع في الارض لا يقدرا ان يتبع بها
 على صورة مسجد ارا العقل في بعض الفروسي الا ان يلتزم ابقاءه مسجد اياخذ به قيمته
 منقوضا ويلزم ابقاءه مسجد اشهر **قوله وعلى كل من مينة** فان في المذونة ولا يابى
 بلا استيعار كل من المينة والدم والعذرة اشهر ويند على هذا ان لا يتوهم هذه الاشياء
 لما لا تشاخره كانه الام على الا حصر ما كالا استيعار على عمل التمدد لا حصر الاستيعار على عمل التمدد
 الانتفاع بها ولو استوعب كل حيا وراقتها جاز فان ابو الحسن في التكميل واليع في
 بينهما ان في مسئلة الختم واجر نفسه على عمل الختم للانتفاع بها وذكر في مسند
 المينة الاجارة على كل حيا للانتفاع بها ولو كانت الاجارة على المينة

لما انتفاع

لما انتفاع لم يجز كذا في اشهر في قوله **قوله** في المذونة ولا يواقي من المينة جلد ها
 ان لا يجوز بيعه وان بيع اشهر **قوله** **والفحص** والادب قال ابو الحسن القضي
 فان القضي الاجارة على الشئ والجراح جليته اذا كان من ففحص او جفا الله تعالى في يستامر
 في ذاك الام في ان ذاك الام على وجهه ولا يعيبه القتل ولا يواقي الجرح اشهر وقال في
 المذونة ولا يابى الاجارة على ففحص او على ففحص عيبه كونه كذا في قوله وانما اشهر
 في قوله في قوله لا يابى ولا يعيبه وانما على ففحص جليته اذا كان من ففحص او جفا الله تعالى في
 او على ففحص عيبه كونه كذا في قوله لا يابى ولا يعيبه الا يواقي عيبه العبد ان لم
 يبيع له ما يوجب عليه الادب يبيع له ما يوجب عليه التمسيد وبيع سب او لا في قوله
 وفيه في قوله **قوله** **وعبد خمسة** عشر عاما ما خوله في المذونة وفي سماع اشهر
 من الاصيل في سبيل ما لا يبيع استاجر ابي خمسة عشر عاما فله هذا كذا في قوله
 لا يابى في يستامر عاما وينفذه اجرة ابيه رشفه قوله وينفذه اجارته لا يابى ان ذاك
 كره الخمسة عشر عاما في انقذه وكذا ما في قوله ويجعل والاجارة اجازة انقذه الخمسة
 عشر عاما خلاف قوله غير في بيها اشهر في قوله في الاستاجر يختلف باختلاف الامور
 والخمسة عشر سنة في المذلة بلا وسعها في الاجل لا يرضى ان يورث الدواب في الثياب فيجوز
 كوا الا في ثلثي سنة وارجع في نفقه الا ان تكون مأمونة الشئ في يجوز مع انقذه ويجوز
 مثل ذاك في الدور اذا كانت جديدة لا مأمونة البناء وان كانت قديمة بدو ذاك فخر ما يبري
 انه يومها سلامتها الغالب اختلف في العبيد ما جاز في كذا في حصر العشر في سنة في انقذه
 وفي المذونة خمسة عشر سنة ومنع في ابن القاسم في العشر في واري ان يملك في ذاك الى مضي
 العبد وكذا في الحيوان يختلف في اجارته باختلاف الاعاء في اعمارها ما بلغها او سعتها
 اجلا انها الكون اعمارا والحجم دون ذاك والابل دون ذاك واللابس في الاجل مثل ذاك
 يفتي في الاجل في الحر والكنان والهوف والقديم والجديد في بعض من الاجل في قوله وينفذه
 اشهر في قوله في المذونة والسوم في الخدمة عبيد عشر سنين لا يابى ان
 يرضى عشر سنين ابو الحسن معناه ويجوز انقذه فيه ثلثي سنة وانما السوم في
 له بخدمة عبيد حياته فلا يجوز له ان يكره عشر سنين ايا يرضى في
 بالثمن ولما اذاهم بنفذه في ثلثي سنة لانه على اخذ حساب الله اعلم **قوله**

أنه لم يكن تعاقبا ويختلفان كذا نقاسنا هذا لا حكم مضي أو يزيد لأنها انطقتا بها
 لنا أبو الحسن وإن كذا به يفسر في ما لا يقع الإجارة ولو كان موقعا في محلها ولو كان
 بغير المدة اجتمع كسواء في الإجارة لم يقع فيكون فهو الغي خلافا وفيه اختلاف
 التفسير في ذلك هل هو خلاف أو تقييد ويكون معنى قول أبي القاسم اجتمع ما لم يتعاقبا
 انتهى قلت وهو الظاهر وسبب ذكره في المسألة من غير المرفوعة في آخر الباب
قوله قال أبو الحسن الحسن أن تكلفا قبل الإجارة ووجبا بعدها بحتك في غير موضع
 الإجارة حسبا تقدم في موضعها وإن تكلفت بعد الإجارة لم تجز إلا في تطوع يطع
 من غير ما باعته انتهى وقد تقدم في باب القضاء فوهذا أو وضع من غير ما ذكره **قوله**
 وموت أو يبرأ من قبض الإجارة إذا لم يتطوع بها من تطوع فانه في البدونة وإن كان
 إلا في لم يدع ما لا ولم تأخذ الفدية من إجارة شيئا فلهما جسي الإجارة ولو تطوع
 رجل بأدائها لم يقع وما وجب للمدين فيها مضي في ما لا ولا ذمته ولا كلف
 فيه على الذي انتهى قال أبو يوسف ولو قبضت إجرته ولم يدع إلا في شيئا لم يكن
 للورثة أن يعرضوا للإجارة ويأخذوا منها عقة ما في المدة ولا أن يتبعوا العلم بها
 يتوجب من إجرته ما فيها وهذا المستمسك في قولنا يبرأ من قبض الإجارة وقال في البدونة قبل
 ذلها وإن هلك إلا في محقة ما في المدة من الإجره ما في المدة فقدم إلا في مقدمه وتجمع
 عقبتها في المدة من الإجره أه فقدم إلا في يبرأ من قبض الإجارة وجبنا ذلك لو مات القبي لم يورث
 عنه ولا في ذلك خلافة دواءه بفارقه في هذا انتهى فلهذا في ذلك وهذا الخلاف
 ما إذا دفع الإجره تقليم ودلته ما في قبضها لا تكون مع إقرار القبي في قبضها أو التعليل
 لا يلزم إلا في الواجب على نفسه لزمه حيا وميتا وإنا إجره الرضا مع وجوب العلم بالإجره
 ما إذا دفع ما يلزمه فإذا ما كان موقعا في ذلك إذا لم يعلم أن الإجره قد دخلت في المدة خوفا لو
 فيكون عليه أو جها في نفسه في حقه لا يسيل تكون مع إقراره واستقرار الإجره
 وإجارة التعليل وهو من هذا التفسير لأمر الموار انتهى **قوله** وكفهم مستام
 أو ج ما كلفه لا يعني الإجارة تنفع به إلا ويريد إلا في يرضى الإجره بل يعلم ماله وليس لأخر
 أن يوجبه على من لا يفرجه بعض الإجره ويحمل على عطية طوعا ومكرا أو سائر على حمل
 رجلين لم يبرها باتي بها على من لا يلزمه حملها ماله بالوكل وفيه نظر في الأصول لا
 يتعنى فلهذا في ذلك وفيه الوصل فلهذا في كتاب التوقف من التوضيح والله أعلم

قوله ومنع زوج رضى ماله ، ولولم يرض ماله تعدى وولم يرض ماله إلى التوضيح مع
 الإجارة لما يقع في رضى ماله ماله ، وأما القاسم وخالفها أبو القاسم جشوا ولم يقع
 من الوفاق انتهى من السائل الملقوطة والحق أن مراده وثائق الجنييل أو الوفاق
 المجموع والله أعلم **قوله** وسع فان أبو الحسن فلهذا يبرأ من الإجره إذا أراد الزوج
 التبرع بها ماله (ج) ياذن له بكره ذمته ولا يرضى عنه إذا كان له فسخ الإجارة **قوله**
 فلهذا في المدة وإن سلم الإجره وليس لها أخذ القبي إلا أن يدعها إلى القبي جميع
 الإجره أبو الحسن عرابي يرضى عنها صفتا القبي أو وإن القبي مما تنفع به الإجارة
 وليس له إلا بالظهور من الظاهر وكل ما ترك بهما من ماله الله مالا منع لهما فيه
 بهذا الإيجاز الإجارة وإن كرهه الآخر فسخ فلهذا في المدة في المدة في المدة
 وهو اجتمع في نفسه بغير أن يرضى عنها ولم يعلم إلا بعد مدة فتنازعنا معه لما تكون ما آخر
 في إجرته رضى عنها ماله الحكم بأن ما مضى من المدة لهما بحسبه ولم يفسخ الإجارة فيما
 يستفصل ولا حجة للزوج بأنه ملك منها معها ماله بغير أن يرضى عنها إلا
 منافع الأشياء (أ) المسألة انتهى **قوله** ويبيع سلعة علمه في قبض ثمنها تسعة
 فان أثاره أجزأه يبيع له سلعة علمه يبيع تلك السلعة ويبيع ثمنها تسعة
 انتهى قلت قوله علمه يبيع تلك السلعة ليس هو من تمام صورة المسألة بل هو مبيع
 العقد أه وقع كذا صورة المسألة إن أثار البيع التوقف على بيع له سلعة
 بقى على أن يبيع ثمنها تسعة كما استوفى في كتاب المدة في القول التي بعد هذا
 والله أعلم **قوله** كفتح لم يقع والاولى الخلف على إجره كذا في كثير من النسخ
 بل في العقد المفاوض البني للبعوه وهو مشكلة لاقتضائه الغنم إذا لم
 تعنى يجوز الإجارة عليها لا بشرط الخلف وليس كذلك ويهيى قوله والاولى
 الخلف لا معنى له لأنه حمل على أنه العنى وإن عينت قبل الخلف ويريد مع عدم
 التبرع وليس بهيى لأن العقد فاسد إذا لم يشترط الخلف في المعينة وإن أريد مع
 التبرع فيكون مستغنى عنه وقد تكلف الساطع رحمه الله في توجيه ذلك فلهذا في
 التفسير وقع يبرأ الغنم إذا لم تعنى ويرى التبرع بثمن السلعة ستة مع شرط الخلف
 فإن لم يملك الخلف لا يجره الإجارة بالتبرع ويبيع ثمنها مع عدم بيع الغنم إذا
 لم تعنى علة الإجارة عليها وإن لم يشترط الخلف والحكم أنه يفسخ عليه بالخلف

بذلك الحجة بانها لا تقع الا بشئ الخلف ما يبعد مائة كما للغو وحيث لا يكون
 انقشيبه و اجوز ان يجوز كما يجوز الاستيثار على رعي غنم لم يتغير الا بشئ الخلف
 وهو على اجرة الاقون اشقي وهو غلبة التملك بغير الملكية للكل المصنف وفي بعض
 النسخ المصنفة كقوله عينا بالجعل انما هو المبنى المفعول والاول الخلف على اجرة
 وهذه الاشكال فيها ومعناها ان الغنم اذا كانت معينة فانه يجوز الاجارة على رعيها
 اذا خلت الخلف وان لم تكن معينة فلا يحتاج الى الشئ وله الخلف على اجرة رعيه او يبيع
 له الاجارة كدالة فانه اول كتاب الاجارة من المدونة قال ومرابع مريجة سلعة يتقاضي
 على ان يتجره بثمنها سنة كذا كذا واجره على ان يتجره بعقد المائة سنة او يبيع
 له غنما بعينها سنة كذا كذا وفي بعض النسخ ما هذا وتلف جاز والام يجوز
 بان شئ ذالا بطله فمؤذنه في رعيه من خلفه فيلزم ان يكون الاجارة واذهب
 بسلام ونكوه له اجرة ثلثه فانه ولو واجره على رعيه مائة شاة نعيم معينة جاز وان
 لم يشئ له اشقوا وان لم يشئ له خلف مائة مائة منها وله خلف مائة مائة منها فانه
 كما في معينة فلا بد من الشئ اشقي وكلام المصنف كقوله في الجواب لهذا على النسخة
 النافية وقوله على اجرة اتقرب لزيادة البيات والافعال ان انزل الخلف انما هو ان
 اعني رعي الغنم والله اعلم وبقيت الكلام على شروط المسئلة وتغير عايتها بسبب
 في شروط المدونة وذكر في شروط المسئلة ان لا يشئ له عليه ان يقيم بالتميز بغيره اولاد الغنم
 يجوز ان يشئ له عليه ان يبيع اولادها فان لا يتم بمجهول وما تملكه الغنم معروف
 وان لم يكن ان يبيع معروف ولا احتمال ولادتها واحدا وان الا انه اقل غنما من الغنم فانه
قوله ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع ان لا يبيع
 بانها خلف منه او يد بعوا جميع الامم فانه لا يتغير بالتغيير والله اعلم وكذا في دار اذا كان
 بغيره الى المنفعة ابو الحسن بن اشعيا والامم هو كل الامم بالباكل **قوله** او
 مبيع مبيع حاض قال في الحكم المرحاض المقتسر ومنه قيل في النسخة الخلف مريض **قوله**
 وكذا رعي ما بغيره في الاجارة من المدونة فانه لا يشئ له لكونه القدر بالماء من ثبات
 يتوهم الماء انه لا يباع بغيره او ان الرحما لانه لا يشئ له بالارض فيكون مكررا
 بالبيع الشد الذي وقوله كذا النجدة بالزيت والملاحة بالماء والله اعلم **قوله**
 او على الخلف بان ان النجدة كذا في الصالح وغيرها وقال الشيخ زروق في هذا

بذلك الحجة وان ان المصنف اشقي وميد نظري مائة اراد لغيره قوله وعلى جرم
 اجارة ومعالته ويجوز ان يجعل سواء كان ملكا او لا عند ابي الفاسم فاما
 لابر الموان ذكره الشيخ خليل في باب الجعل في شئ فقول ابي الفاسم وعجوز له الشئ
 ان الشئ قولان وانظر الشيخ زروق في شئ فقول ان رسالة ولا يجرى في الجعل اجل في رعايته
 ابي الفاسم فانه اقيم على قول ابر الموان وقول ابر عرفة في آخر كتاب الجعل على المصنف ان
 النجيم الغنم على هذا القول اعني قوله ابر الموان وقال قبله بنو الورع خبير ان الجعل
 على النجيم لا يكون فيما يملك الجاعل على المشهور ذكره في النكاح اللق في اجرة
 والله اعلم وذكر في شئ لم يجرى في اجرتها اختيار الارض في لبيتها وفسادها
 والنكاح المستلزم الجاعل والمجوع له في العلم بها والجعل وهذا الشئ في مند ابعاد
 كما في النسخة الا في يفتقر ان شئ الجعل العلم بحال الارض والنكاح يفتقر ان شئ
 الجعل استواء الجاعل والمجوع له في العلم بها والجعل وبهم كلام ابر عرفة في النكاح
 ان الاقون اشقوا في المدونة والنكاح اشقوا في العتبية بها فولا فلان
 عرفة في باب الجعل ان الجاعل الجعل الاجارة الا انه لا يشئ له كونه معلوما
 فانه مسافة الاقون والفالة غنم معلوم ابر عرفة في النكاح كلامه يومهم العموم في كل
 انواع عمل الجعالة وليس كذلك الامم فلهذا المدونة لا يجوز الجعل في جميع النسخ الا بعد ختمها
 الارض معلوم في العتبية استواء حلال الجاعل والمجوع له في العلم بحال الارض فلتا
 عزوله المدونة شئ في النجدة لا عرف في الجعل بها ولا تمام بل يلزم بان يملكه انما ذكره
 في الاجارة ولعله اعتمد في ذلك على تمام لكونه القدر فانه ماله لا يباع
 بالاجارة على جرم يبيع بموضع كذا او مذهب الارض وان لم يشئ له ان يبيع في حاله فيجب
 عن ابي الفاسم ان يعرف الارض بغيره او شدة او جهلاها معاجاز وان علم ذلك
 احدها وجهله الاخر لم يجرى الجعل فيه اشقي وهذا كذا النص على مسئلة المدونة على
 الجعل لانه عليه نقل الجرم عن ابر الفاسم في الجعل فلتا بعينها في الامم فلتا اذا استلزم
 من جميع الجرم الموضع من الموضع فلتا عن الارض ما يباع وان لم يبيع وما يباع
 في يبيع كذا سمعت مالكا وسمعت في الاجارة على جرم يبيع النجيم بها الى ان يبلغ الماء
 انه عرف الارض ما يباع وان لم يعرفها فلا احب فلتا بكون الاجارة مع ذلك في
 النكاح انما يكون في الارض المملوكة دايما او غالبا والجعل على النجيم على المشهور لا يكون فيها

المعقبات ما يستوفى به لا يتغير ان غير وقال في كتاب الرد ورر المدونة وما اشتهر
 اراجله ان يكرها من مثله يا كثر من الكراه وباقول من اكثر على ما نزل في الفصاحة وله كراه
 من حداد وحله او غير ذلك الا ان يكون ذلك اكثر من راي البنيان فيمنع وله ذلك في المتساوي
 ثم قال ومن اكثر في بيتا وشك ان لا يسكن مع احد فتزوج او ابتاع رفيقا فان لم يكن في
 في سكنهم من راي البيت لم يكن ان ينفذ وان كان في سكنهم من رايه فله منع وقد تكون في
 ضعيفة الخشب وغوله فينظر في ذلك اشتهى وقال في الوثاوي المجموعة ومن اكثر في غرة
 بيت في يديه رجا ان لا يسكن مع غيره في هذا الفقه خشب الفضة وما اشتهر وله من حكم
 اشتهى ما كان اذا شط ان لا يسكن مع غيره في ذلك لا يوجب له ذلك اذا لم يكن فيه من حكمه بل ان
 اولي لا يوجب له اذا اراد ان يسكن مع غيره فله منع فله في ذلك انما اشتهى فيه فيما فله
 الشارح عن راي يونس في شرح قوله وشهد على ان يسكن يوم لزم البقية في اول فصل
 جاز كراه حلال ونهه ابن يونس عن بعض القرويين كراه في ان العقد جائز وانما الخيار
 فله يسكن فله اسكن انعقد الكراه في الشتم وله اراد ان يسكن في الكراه في لازم وليس في ان
 اكثر من غيره في هذا الموضع التوكل التي بيع منه على ان لا يبيع ولا يهب وهذا الواصف
 الشتم على احد القولي من الكراه واما ان شتم في ان خرجت عدا المسكن للملك وعليه جملة
 الكراه بهذا اما سد لا بد من مسخه لانه غير ان شتم في ذلك في المدونة في مسئلة
 كراه الشتم وله ذلك يمدد في تمنه وان دفعته الى غيره كمنه فاما ان تلف ابوانفس
 كراه لولو كان فله وقال يحنو لا يضر اذا كان مثله ومسلتم اكثر في مسطحا
 في ملكه ما كراه من مثله في حاجته لانه في اصل وقال ابن القاسم في هذا لا يثبت فله
 في التوضيح في استدلال يحنو في نظر ما في الاختلاف في اللبس اكثر من الاختلاف في العبد
 في العسك في قوله وتعليم بغيره ومما يثبت في الكراه في الاجارة على تعليم بغيره ومما يثبت
 وقوله في المدونة يحنو في قوله يحنو ان يكون لاجل مبيت المان ولا ياخذ ايم امر بقتله وقد
 تفق ذلك وتقدم ابرهمة وفاروق في ايم في الشتم في خلاف وكذلك في الرواية وكذلك
 من شغل ذلك عن رجل فكسبه باخذ الاجرة من يمينه المان لتعذر هامة عن خفيف
 وهو عمل ما سمعته من غير واحد عن بعض شيوخ شيوخنا وهو الشايع ابو علي بن
 علوان انه كان ياخذ الاجر الخفيف في بعض فتاويه اشتهى في ذلك الا فضية شتم
 منه قوله وقوله في بعض حمله الشايع بهرام على ان مراده في كراهية خراة في الكراه

بالاحكام

بالاحكام لانه انما ذكر في ههنا في المدونة الا انه يصح تكرار مع قوله في فصل بحدود قوله
 بتفسير وجعله البساط على ان مراده في كراهية الاجارة على تعليم المان بالاحكام فان
 لانه لا يبره بعد المكره ههنا من غير هذا الباب وهذا الشايع هو الا انه في بساط
 كذا في المدونة وكذلك الحمل للشارح على عمله على الاقوال انه لم يصح في المدونة تكرار
 الاجارة عليها وهو ان كان كذا في المدونة من كونه مكرها ان تكون الاجارة عليه
 مكرهه في ذلك في كونه الاجارة في كلام مدرك على بابها او على المنع تفق في حدود
 التلاوة والحر يسكن الحما ذكر في البساط وغيره في ذلك في المدونة وانه الاجارة
 على تعليم الشتم والنوع او على كناية ذلك او اجارة كناية في هذا الا او يبعها
 عياض معناه نوع التصومع وانا شيدهم المسكن بالمتفق على طريق التوضيح
 ورد في بعضه فواء هم غلط وخفا اشتهى في ذلك في الفقه في او يشرح
 مسلم واما ان اخذ الاجرة والي جعل على دعاء علم الغيا او كونه لا يجوز بالاجماع على
 ما حكاه ابو عمر ابن عبد البر في قوله ومما يثبت في كراهية عياض المعارف عباد الله
 انفس قوله وكراه عبد كراه في بعض النسخ باضافة كراه عبد واحد العبيد
 وحج كراه باللام وفي بعضها كراه لعبد كراه باذخار اللام على العبد واحد العبيد
 واذا جفته بكلام وكراهها واذا في بعضها كراه لعبد كراه باذخار كراه التشبيه
 على عبد واحد العبيد ونفس كراه من اللام والقام انما تخرج للنسبة او لا يكون
 كراه مضافا الى كراه على انه فله وفي بعض النسخ كراه كراه مكره او يكون كراه
 مضافا الى كراه على عداة النصف في الاضافة الى المجرور بكراه التشبيه وكراه
 مرسوم على انه فله كراه وما ذكر في الشايع رحمه الله من اجارة العبد المسلم للكلام مكرهه
 ما لا يذم الا ان يحنو عليه واما ان كان يحنو عليه في بيته فلا يجوز له ذلك
 من القاسد منها استيلاء الكلام على المسلمين واحكامهم والتمكر من ادانتهم
 والد تعالى يقول ولا تجعل الله ليكمير على المؤمنين سبيلا ومنها ما يحنو
 من انهم يفتنونهم عن دينهم والعيادة بالله لتمكنهم منهم ومنها ما يحنوهم
 شيئا من الجرمات كالحكم والخنزير ومنها انهم يفتنونهم من الواجبات ومنها
 ما يحنوهم في ذلك واللاء بالان وفقت الاجارة على الحقيقة المذكورة في مسند
 وقد ذكر في ابي رشة في البيان ان اجارة المسلم نفسه من انتماء واليهود على

بالاحكام

سجد وعلوان يجعل العلو مسجدا ويسكن السجلى ولم يجر له ان يجعل السجلى مسجدا
 لو يسكن العلو وهو في بيت الاله انه اذا جعل السجلى مسجدا فصار له موضع حرمة المسجد
 انتهى وانما نسبته للمدونة في كتاب الصلاة وليس يصح فيها فائدة فان في الصلاة
 الاول من التهديد ولا ينبغي موقف المسجد بين يسكن فيه انتهى فان ابوالحسن في الامكان
 لا يجنب انتهى على ان كان كلام ابراهيم في كلام المدونة محمول على الكراهة
 ونهه في او اخر صلاة الجماعة وفيها المسجد حين لا يورث اذا كان صاحبه ابدا
 للنام وان لم يبتا للسكنى موضع لا تحت انتهى نعم حمل ابراهيم على الترخيم كالمصنف
 وسماه كلامه وتحقيق المسئلة انما يناله التخصيص للرجوع عنه فلا ينبغي ان يختلف
 في انه لا يجوز له البناء بموضع مفرد فان الفرق بينه وبين غيره في الملائكية
 اعلم ان حكم الاهوية تابع لحكم الابنية فهو الوافد وقف وهو في الملائكية
 وهو الموات موات وهو ملك وهو المسجد في الموضع لا يفرق بينه وبين
 ومقتضى هذه القاعدة الاربع وهو اخراج الروايات والاشياء على الحيثان ثم اخذوا
 وجه خروجها الى اخر الفرق انتهى باللوحة ونحوه في التخييل ومثله في قواعد الفقه فلهذا
 حكم الاهوية حكم ما تحتها فهو الوافد وقف فلا يباع هو المسجد لم يرد غير الاحتياط
 حولها وبناء الهوى سقيا وبنينا انتهى وفلان الخمسة كتاب في الجارية نرحمة
 اجارة المسجد والتدار ومكان بين مسجد الله وحين عنه واحيا ان يبنى بموضع يكون
 له ذلك انتهى بالمعنى وان كان كالمسألة دار لعلو وسجل على ما راد ان يحبس السجل
 مسجد او يبنى العلو على ملكه فحرام ما تنفع للوافد وما تنفع لابر الحاجب وتابعه
 وما يلة المصنف في احيا الموات في هذا الجوز ومخرج الخمسة يجوز له ان يبنى
 ما تنفع غنواه فان انا انبى له وان موضع مسكنا وكل هذا ان يبنى جاز وكذلك
 لو كانت دارا علوا وسجل على ما راد ان يحبس السجل على مسجد او يبنى العلو على ملكه
 جاز انتهى وينبغي ان يوقف بين هذا القول ويجعل معنى قوله المدونة في كتاب الصلاة لا
 ينبغي ولا يبنى الجوز ويجعل هو وما في الوافد وما لا يبر شائرا وتابعه الغدو ولا يبر الحاجب
 وما يلة المصنف على ان يبنى الجوز في قوله ان يبنى العلو على ملكه
 وكلام الخمسة هو ان يبنى العلو على ملكه في قوله ان يبنى العلو على ملكه في قوله
 وهذا هو التوفيق كس ابراهيم ونهه على قوله في الصلاة الاول والتهديد ولا ينبغي ان يبنى في الام

الرجوع

لا ينجس ذلك الا لا يصح مسكنا جامع فيه وهذا لا يضر على الترخيم والاعلم فيها خلافا وذكر ابو
 عمر في النظم في العلوية انه قد اختلف على كلام المصنف كتابه في الامور والايام في جواز
 البناء عليه على من لا يسكنه كذا في الامور والايام مع ان اللوح يفتتح ان المسجد سبق وهو
 تغيب الحجب على كلامها ان من عند علوي وسجل على حجب العلو مسجد اقله جازي
 ونحو عليه اللحن في الجمع انتهى وفلان على قولها ان يجعل واجارة وكذا المصنف
 يريد يكون تحبس المسجد متاخرا عنه انتهى والله اعلم ولهذا ان حمل المصنف على
 كس ابراهيم في الصلاة الاول من المدونة على كلامه فانه ذكره في المدونة مثل
 ما قلناه المصنف من الترخيم يسكن على كلام المسجد او تحت ولم يقل ان له حرمة
 المسجد في الصلاة على المسجد حرمة فان لا يسكنه لا يسكنه الكلام وبما اذا حبس
 على هذه الصورة نعم ليس من الادب الا غنوا على ربه وسجل على العضل واهل الجوز
 جعل ذلك ايو انما يرضى الله عنه لما انزل عليه رسول الله صلى الله وسلم وسكن
 بيتا عند يسكن ايو في غربة عليها وانصرفت جرة في الغربة فحشوا ان ينزل منها
 في على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكن الكوى التي هناك ففكر في كنفية عنده ونقل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الغربة ونزل هو واهله الى بيت واحتج في المدونة
 لما ذكره بان عمر ابراهيم العزيم كان يبيت في المدينة موقفا كمن المسجد اذا كان امير اهل بيته
 امره وليس في هذا دليل لان مسجد المدينة سبق تحبسه على ايام عمر ابراهيم العزيم والسكنى
 بالاهل والبيت بهم على كلامه مخالف لمقتضى ما يبنى في ذلك المسجد والاعلم في
 اراد انشاء تحبس مسجد على هذه الصورة انتهى واما بعض علماء الاندلس كلاما اجاب
 به جبريل عن كلام المصنف في احيا الموات وذكر في الجواز فاما ذكرناه الا انه جعل
 قوله المصنف في بناء مسجد للكراهة وسكنى موضع مسئلة واحدة وهو ان يبنى مسجدا
 ليكره ويتخذ موقفا فان وكلامه في احيا الموات في اتخاذ منزل فوق مسجد
 محبس مباح لم يفسد التماس انتهى في جعله الوعير من عوا احد انظر في الصور ما قد ناله
 وبعض علماء الاندلس المشار اليه هو الشايع العلامة مفتي غرناطة ايو عبيد الله
 محمد ابراهيم الجعد الى الغرناطي والله اعلم قوله بالمنفعة يتعلق بقوله الحق
 الاجارة فان اشرار بهرام البلاء تسمية وفلان السامى للاستعانة وكلام الاول
 فان ابراهيم بالمنفعة ما لا يمكن اشارة اليه حسادوه اما ما ذكره استيعاوة

مع بعض شيوخ الصغلى وكثير من علماء زمانهم من ان قوله **رغبا عليها** يريد به بنية فذلك
 شرط الاول انه لا يكون عمله في ابتداء السلطنة وان كان في بنية فلا خلاف عليه فانه في التور
 ضيق فوله **وهذا ان ادعى خوف موت** في قوله **في قوله** في الدقنة وهذا اذا جاء بالسلطان مشورة
 او بمنتهى او اذ عوانها سرقة منه بعد التذبح واما لو اخلها ولا يخلو قاله ابو محمد
 في الكافي ونقله ابو الحسن في التقيين وقال في السبيل المفقودة وان اتى بشان مذبوحه
 فلان حشيتا عليها الوقتان صدق في قول ابر القاسم وكذا اذا فلان سرقة بعد التذبح وفيه
 غيب له انه في نظر كل واحد في هذه السبيل بهير في قوله **لا يصح تعلم ورضع ومما**
نور روضه قال في الشارح في الوصل الحق بهذا الاربع مسائل وهي ما احتاج على ان يحدد
 ارضه وليبر له غيبها او يمتن به ما يكمل حطر مائة من الف والاحتياط والحاكم يبر مع اليه
 ثوب ليعلم للبلد لا لتجارة وليبر عنه غيبه والاحتياط يوافق على معاجلة ان العليل مدة
 في موت قبلها والحق بعضهم ما اذا استخرج على الجواهر لتجسه ليضع فيها شيئا
 بهلكا والعلنة في ذلك لا تغدر الخلف غالبا انه في نقله صاحب السبيل المفقودة في
 خان في مسائل الاجارة من البرز لو حصيل ان ابر زيد اذا اطاب المجرى في البناء فله
 في بعض اليوم منعه من البناء به بعض اليوم فان بطله بحساب ما مله من يوم ويضع في بغية الو
 اليوم ومثله ليعتد ولغيره يكون له جميع الاجر لان النفع لم يأت من قبله انه في وقال
 ابر عرفة فان يحسنه في ثمانية او صنع اجم البناء والمحدد او عمل ما مله من يوم
 له بحساب ما مله من النهار واخيه له كل الاجر لان النفع لم يكن منه فان ابر عرفة ولا بد
 يدخل هذا الخلاف في نوازل وفتنه في بلدنا فتدبر لان المعروف تغزر عند بيع
 الاجارة بكثرة الطم ونزول النوف اشهر ذكره في اللام على ما تفصح به الاجارة
 فوله **وسن نفع فسكتا كعبه الفها** من ان ابر عرفة ابر كاسر وشيخ نفع
 استيعاها النبعة ثم عا كسكون الف في الاستاجر على فلهها او عموه عن الفها
 في الاستاجر على استيعاها فان ابر عرفة فلهها هذا ان كذا العفو من غير المستاجر في ذهاب
 الامه والاطم انه لا يقد الا يقوم على ذلك لا بد ليرى في بينه مع ذلك في النظر والاطم انها كذا
 كذا به التعم لشمس فوله **حمل في** اي وتفتخ المجارة تحمل الرقي يعني الترفعة
 لانه يخرى على الولد من لبنها قال في الدقنة في كتاب الجمل والاجارة واذا حملت الفتي
 جفيف على الرقي فلهم فنج الاجارة اشهر فان البساطي فان فلهها كذا في الدقنة
 في كذا كذا المؤلف من جعفر احدها انه فان فيها اذا خيف المؤلف الطم والشارح

انه

ان ذلك فيها فلهم العبيد والمولف من فلتا جد حيا في الدقنة بان الفيلة منقو
 فته لا يعمل بها حاله المدونة على النوف اشارة الى العلة والخلق الصنف اشارة الى
 المدونة مع ان ذلك اقل من وجدة النوف على الرقي فقطوعا به عن العمل وال
 قد يكون في ما هو منقول في النظر واما انما انما في الظاهر وروى في كذا في الصنف لشمس
 فله فله في الصنف هذه المسئلة على ما في الدقنة فقال ولزوجهما صنفه ان
 لم يذبح كذا من الرطل ان اعملت وتقدع هناك عن الشيخ ابر الحسن انه ان خيف على الله
 الرقي في الموت وجب عليه الرقي وان خيف عليه في غير الموت فلهم تركه على الكراهية
 وتقدم ان هذا في قوله ابو الحسن انما يكون الله اعلم مع عدم تحقق الفروا ما لو تحقق
 النظر ولو جبه عليه الرقي في الصنف هذا في الصنف اعقادا على ما قدمه على انه لا
 دليل في كلامه على قتم الرقي في النسيان ان ذلك لا يفتخ فيها الرقي في
 في الصنف في تكرارها الا ان يقال ان ارجع التكرار في تفتخ فيها الاجارة
 ووجه نظر اذ ليس في كلامه استيعاها لهما جملته والله اعلم فوله **ورشد صنفه**
عقد عليه عبارة المدونة لا في فنده الشارح بل في يكون رشده ان لا يبيع في جرد الاختلاف
 في السجور في نظر ابر عرفة فوله **ويكون مستحقا وقف** ابر ومان قبل ففصيهما على
 قال في الجواهر اذا مات (الموت) الاول من رديان الوقت بعد الاجارة قبل تفتخ في وقتها
 ان يفتخ الاجارة في مائة مدة الاجارة لانه تناول بالاجارة ما لا يحق له فيه وفيه في اخ
 الكرى مدة يجوز انكره اليه الزم به فيهما اشهر في نقلها (الحاج) الفولير من غيب
 ترمج فلان ابر عرفة ولا اعرف التا في غير ابر كاسر ولم يعزل ابر عارون ولا ابر عبد
 التمام وكذا في احوال الشيوخ فقيه ثم ذكر مراب رشده والشيخ وابر فتوم انه يشهد
 يكون المستحق **تسبيه** قال في الارضاد في باب الوقف وتفتخ بموت الا بالبريد الوقف
 لا استاجر فان الشيخ سليمان النجيم في نجه نافع شرح مؤلفه للمعتمد في قوله
 لنا انها تفتخ بموت مستحق الاجارة انه ان كان الوقف على من يجر ما جبر البطر الطم
 ثم مان قبل انفقها ان يفتخ فيها في لا ملك النبعة انفقها بموت البطر الطم
 من يرجع اليه الوقف فقد تبين انه ابر ملكه وملك غيب في خلاف مؤن الفها اذا
 لم يكن من اهل الوقف وموت المستاجر فانه لا يفتخ اشهر فوله **او خلفه** في ذاك
في غيبه فله ان يرجع الام الى احواله فيمنظر في ذلك بالبر والاش في الرقي في راجع ان
 الكراه وانه لم يفر لم يفتخ فله ابر عرفة عن النوف في قال ابر عرفة ولو غلب فكرى

ما احتل

مضوء وجدله مثله لم يفتحه مكتوبه انما بالحكم وان لم يوجد له ما يكفر به عليه الكفر
عليه الحكم منه وان لم يكن له من وطاع الحكم بسلطه جازان علم له مان وان لم يعلم مع حجة
سلطه لاذ لا فولا ابن الفاسم وقد ورد في الخبر الاول بالغياب من حرو على صنع غرما
معلم طالع بردد ما ابتاعه كبايعه بعينه من فقه بسلطه اتيه القر ليرج فيه انفسه قوله
او بسوا مستأجر فان في الدقونة وانما كلف من ملكه انما دعاة وخلاعة وجسوا وم
خم لم ينقض الكراء ولا اثر المانع بعينه وكيف اذا كان من الميم ان ورر بلكار واهره
اخراج المخرج واكرهه عليه فان ابو الحسن فان ابريوس من الكراء دار اوله جيم ان
سوة جله ردها لان ذرا لا يبيع وللهذا اقل مال كد يجر انتمى دار اوله جيم ان سوة
اندهب تدر به فنان الناعم جيم انها تغلوا الديار وترخص انتهى وقال بر عرفة
وروي ابر حبيب في جاسوة دار من الناعم بقاء فيه السلطان وينتفع به ان لم ينتفع به
عليه الضم واري ان يند بعفوقة فان لم ينتفع اكرتيا عليه مان لم ينتفع واذا يته مان
لا تيانه اليها بعينه عليه وسعم ابر حبيب لبر الفاسم ما في مسألة من كتاب السلطان فان
ماله في جاسوة يادوى اليد اهل البسوة يخرج من منزله ويخرج عليه الكراء والبيوتكا ولا
تباع عليه لعله يتوب ابن الفاسم يتفع ربه ثرة او من ثير او كالا بالان لم ينتفع اخرم وا
واكرى عليه ابر حبيب رواية ابر حبيب باع عليه خلاف هذا الشماخ وقوله جيم انها
ذكر له مرجا توتنه ولو لم تكن انذاره الا بكراه اكرتيا عليه ولم ينجح كراؤا ابر حبيب
ما في نسخ الكراء مكره على رن انذار ويحتمل حمل رواية ابر حبيب على انتمى مع مكره
فسف ابر حبيب ملكه وحمل رواية ابر الفاسم على ما ترفع مكرته بجزة كرايهما
عليه ابر حبيب وروي جيموا جيم انه قال اري ان جركا بيت المختل فان واخترت
بعض اصحابنا ان مال كالا يستحق حرقا بيتا السلم الذي يبيع المختل له مال النصارى
يبيع من المسلمين فان ان تغرق ربه مان لم ينتفع اخر فتا يفتق فان وحدت في البيت
ان عراب الخشاب احرق بيتا روكد النفع لانه كراه يبيع المختل فان انا جوسا لا روكر
ان هو وانما علم **بطل كراه الدوا** قوله **او ليركبها** عواجم **او ليركبها** اشما
شهر افيد في السلتير انتهى قوله ولم يلزم العبادح فان عبادح العبادح من الزمان و
المحلمان العبادح انما قال ان تهللا انما وان انتهى قوله **وبعضها** **والاستثناء** **او ليركبها**
الاستثناء تفهورك كراه والسئلة بالدونة وعينها فان القرطوبى شرح مسلم وغيره
يجوز بيع ربيع واستثناء ركوب ليد شاجرا في التحجير لان كان ملا اذا كانت

السابقة

فصل

المسابقة معلومة فريضة وحمل الخبر على عليه اشهو غلده وكراه **كراهية اشهم** انما
انفسه قوله **دانية** يريد معينه وقوله **شما** اي كثر بها او يركبها الا بعد مقنى
شهر وهذا لا يجوز التفتد فيه لان الاجارة الحقيقية اذا لم يشرح فيها لم تجز التفتد
يتم تارة ثانيا وتارة ثلثا فقل في الدقونة ومن كثرى دانية بعينها على ان يركبها الى
يوم او يومين ما فري جازوا جاز التفتد فيه وان كان الى شهر جاز ما لم يفتد انتهى
قوله **وانما قبل التفتد** **رعدة** **ان لم يفتد** عليه يعني انه لا يجوز الاقالة بمراس المال وقبور
وقبور يزيلا ذلك قبل التفتد رعدة وقبل الغيبة عليه من الكثر والكر ويريد اذا كانت ان
يلاوة معجلة وفدا يستوي من افسامها في المقدمات قوله **والاستثناء** **هذه** **مكة** **ان**
عرف قوله **الدقونة** **ج** **كراهية** فان بعينه الدقونة واجاز الحكم ان يجعل في غيبته
ثوب او ثوبين لغيره ولا يحتمل بذرا النعمان وهو مرشاه الناصر ولم يشر هذا لاشياء
ووزنها لانه احصى اشهر الشرا على قوله **والاستثناء** **انما** **مكة** **انما** **مكة** **انما** **مكة**
بغيرها فان في الدقونة **وانما** **الاستثناء** **انما** **مكة** **انما** **مكة** **انما** **مكة**
قوله **او علقبت** **بزيادة المسابقة** **او حرق** **مكة** **انما** **مكة** **انما** **مكة** **انما** **مكة**
فانه يفتد بها وسواء كانت المسابقة مع علقبت الثانية في ضلعها ام لا وكذا تقر دانية اذا
علقبت بسبب زيادة في الحمل اذا كانت الزيادة مع علقبت الثانية بمثلها **شبهات**
الاول قوله **او علقبت** **بزيادة** **مسابقة** **لانه** **اذا** **زاد** **على** **السابقة** **انما** **كثرى** **انما** **كثرى**
يطلق ولو كان الكثرى ذاهبا واجعا ولا يقتضي قدر الرجوع مع زاده على السابقة كما قد
تفون الشارعية انه لا يلحق حتى تزيد على المسابقة الشرطية قدر الرجوع الى السابقة
وهو كذا فان في كتاب الترواحل مراد دقونة ملا وان احتواها الزيادة ذاهبا
وراجعا بعلقبت الدانية يوم وقوله **انما** **كثرى** **انما** **كثرى** **انما** **كثرى** **انما** **كثرى**
وان جازها بطريق اخر فيتمتها يوم تعديه مع كرايهما في ذرا الموضع وانه كراه
دانية وكراه ما تغدى فيه فان ابريوس يريد مع كراه الاول ويعم ذرا مسئلة
الدقونة لا يفتق في شرح فون الصنف **انما** **يجمعها** **كثير** **الاستثناء** **انما** **فون** **المصنف**
على هذه السبل معناه ان ران الدانية بحيث لا يخذ فيمنعها او يخذ الكراه
او قول وكراه الزيادة **انما** **فون** **المصنف** على ظاهر كلامه ان التفتد في زيادة
المسابقة من التفتد في زيادة الحمل وليس كذا فانه اذا تغدى بزيادة المسابقة
يجزى ران الدانية ان يخذ فيمنعها يوم تعديه مع كرايه الاول ويخذ كراه له يوم

التعدي ولا كراهة قال في المدونة في المسئلة الثانية وانه اذا زاد المتكسر على الدابة في الحمل
 الذي لم يقطعت به زاد ما تعطي به مثله غير ربعها اخذ المتكسر بقيمة كراه ما زاد على الدابة
 بل انما بلغ مع الكراه الاول او قيمة الدابة يوع التعدي ولا كراه له فلان ابرو من ربع
 اذا زاد على الدابة اول السابعة وان زاد بعد ان سار نصف الطريق واختار ربعها اخذ قيمة
 الدابة بله قيمة الدابة يوع التعدي نصف الكراه الاول وكذا الاخير في الطريق اربعة
 ذلك الكراه اربعة مع قيمة الدابة اشهر وقال في المسئلة الاولى واذا بلغ المتكسر النعابة
 التي اكثرى اليها ثم زاد ميلا بعطبت الدابة فليربعها كراه الاول والخيار اخذ قيمة
 كراه التميل الزايد ما بلغ او قيمة الدابة يوع التعدي اشهر قوله **والا جاز الكراه** اي
 وان لم تكن الزيادة التي في الحمل مما تعطي الدابة بشاها فلا يلزم من المتكسر الا كراه الزيادة
 ولو عبطت الدابة في هذا هو المشهور اعني انه يلحقها بغير الزيادة في المسئلة وبيان
 ياد في الحمل بغير زيادة انما ساقطت يلقى اذا عبطت مطلقا سواء كانت الزيادة مما يعطي
 مطلقا او لا وفي زيادة الحمل لا يفتن بها اذا عبطت الا اذا زاد زيادة تعطي بشاها فلان
 ابو الحسب الطيغ والبرق ينسبها ان التعدي بزيادة الحمل اليسير الذي لم تعطي بمثل
 مستند الماذن وتعد بالاذن في الحمل المعتاد والزيادة في التسمي انما هو تعدد فقط
 والله اعلم **مجمع** النعوبة احمل انما عبطت انما اذا حمل على الدابة المتكسر انما في موضع
 اقل من النعوبة على ما منه حتى وحل مع قيمة الكراه كما لا اذا لو شاء التبتك حمل الله
 الجميع اشهر قوله **كلان لم تعطي** يعني ان الدابة اذا لم تعطي بلا يلزم المتكسر الا
 كراه ما زاد من الحمل مع السلعة وان كانت الدابة تعطي بمثل ذلك لم تستلزم
 زيادة المسألة بقوله **الا ان يحبسها** اي قبل كراه الزيادة او قيمتها ويشي به الى
 قوله في المدونة ومن اكثرى دابة من مملوك الرينة ذاهبا او راجعا او مملوك فتعدي الى ابر
 ابريقية وعاد الى مملوك الدابة يفتن في اخذ قيمة كراهها مبرقة الى ابريقية ذاهبا
 وراجعا الرينة ما بلغ مع كراهيه الاول او نصف الكراه الاول مع قيمتها ببرقة يوع
 التعدي ردها لجلها او بقي ما لها من مملوكها فخذت في مملوكها المتكسر
 بقدر بها وعن اسرارها اشهر قوله **كلان يبع عقود** او **مجموع** او **عشور** او **درا**
يا حشا فانه في الشامل ولو يبيع كراه عقود او عشور مجموع وفي مبرقة مملوك
 ما حشاه وفيد ان كان يستعقب او لا تعادي وحل عند قيمة افعيا كما لو لم يعلم به حتى
 وملا اشهر **والعشور** هو الذي لا يبيع بالليل والمجموع القوي الدار من الايام لا يصاد الا بغير

والعشور

والعشور الذي يبيع منه والدي العفي الذي يبيع منه ظهور الايام فلا يبيع من قوله
كلان لم يبع اي لم يبع ابرو من ربعهم بوجه لا يفرق ارجاها كذا افاد في كتاب الروا
 من المدونة ونقصها وان التمرين لور النظم عليه كل يوع اربعة بدوهم بوجه لا يفرق
 ارد باجلار له وعليه الاردي نصف درهم اشهر وكلام المدونة ان عقد الكراه يبيع وليس بعاد
 بعباسيد وهو جار على احد القولين المشهورين المذير فقد ما يبيع اذا قيد بالزمانه وتعمل
 بذلك كما اشار الى ذلك الخاف عياض في التثنية في كتاب كراه الزواجن واسرار الزوا
 الخمس وتقع ان لكلام انما هو فيما يملكه يعل وان يقد في ذلك التزواج والله اعلم قوله
وان زاد او **نقص** في التثنية **بلا لك** ولا يملك لوجه من تمام المسئلة التي قبله ما بعد
 والله اعلم **مصلح** **ما زاد** **جماع** **وهو** **ارغائية** **كبيعه** **قانه** **المدونة** **ولا يبيع** **كراه** **ارضا**
 او **ارغائية** **بيلد** **فربا** **او** **بعيد** **كل** **صفة** **اور** **بينة** **تقدم** **متقدمة** **من** **داه** **لا** **تفتن** **في** **مملوك**
 اشهر ابو الحسب قوله من يقد كالباع فلان احد فلان محقق ابرو ابرو ولا يقد على صفة
 ربعها وانما ينفذ على صفة في له او يدرى انما يبيع من ربعها اشهر قوله **ارضا**
او **نصف** **عبد** **فلان** **كراه** **الذوق** **منها** **وقد** **جازا** **نصف** **دابة** **او** **نصف** **عبد** **يكون** **للمسئ**
 بيم بوما والذوق نصف ابرو ما يبيع ثم فلان ولا يبيع كراه نصف دارا وسدسها
 ابرو جزء شائع فلان وكنه كالباع فلان ابو الحسب في شرح الكلام الاول فلان النقص في ستة
 يمسئله المستاجر وذكر كلام النقص المتضمن ذكره في التثنية الاول عن قول المؤلف
 قدر على تسليمها قوله **اه** **مطل** **البقية** **يعني** **ان** **المتكسر** **يملك** **منفعة** **البيت** **بقيمة**
 النهره شاه سكن وان شاء اشترى قيمه فلان في المدونة ومن استاجر بيتا شهرا بغير
 دارهم على ان شاء سكر منه يوما واحدا بالكراه له لان حلاله كراه له ان يمسئ بقيمة النهره
 او يكرهه اذا خرج والذوق يجر على حال اشهر **تيسر** **الاول** **زاد** **ابر** **عقود** **المدونة**
 ما لم يثبت على عليه او خرجت كالباع ان تكرر البيت ثم ونقص النقص بزيادة الاخير فيها
 والكراه لا يوع والشك بالكل وان كان على ان شاء خرج رجع البيت الى ابرو ولا يجر من كراه شيئا
 بموفاسد وعليه قيمة مملوك وصح تنوا درك وفيه كراه لان كلام قوله الاخير فيه اخته
 ماسد وهو مقتضى اصل الذوق في الشك المتناهي يقتضي العقد **الشك** **فلان** **في** **المدونة**
 والمتكسر ان يخذ كراه كل يوع بعض الا ان يكون بينهما ضم لم يمسئ عليه ابرو يوع
 واه لم يكن شركه وكذا في سنة البلد التقد في قوله **كوجبة** **الوجبة** **المدة**
 الحقيقة قوله **وارب** **من** **مجموع** **امواد** **كسواء** **كلا** **ما** **موتة** **او** **عني** **ما** **موتة** **وكذا** **الابا**

ان الطعاع اذا اخرج من حيزه لم يزل يحل كل واحد من ذلك بل خلت له ان يترك من يملكه فيكون
 وهو صحيح اذا لم يزل يحل له على النكاح او خلت له بغير اختياره مما يجب من ان يكونا شركاء
 فيه بحسب ما لكل واحد منهم من النكاح ورسوم الافضية التي من سماع اخصها من النكاح وسيل
 وسيل من الفروع فيعلمون ان الفروع في النكاح الواحدية خلت له بغيره بغيره في يد بعض النكاح
 بالقرين فقال ١٢ اريد ان لا تملكه ان يرضى له ان يعطوه لا خلاف ان يكون اسجل
 الطعاع بلا صفة او يملك واحد من ذلك فيفسد الفروع فلا اريد لاحد منهم ان يخذل حتى يسلط
 حقه فيفسدونه بالعامد والنجيد الا ان يرضى له ان يسلط له حقه فيكون له ان يكون
 ولا اريد له عليه تباعه اذا انزلنا فوجدنا الفروع فاسد الا في النكاح في هذه المسئلة
 انهم حلوا الطعاع في الشفعية على ان يرضوا بالبلد واحد لبقارة او لغير بقارة انما كان
 اختلاطهم بوجوب اشتراكهم فيه ولا خلاف ما لو حملوه على ان يرضوا به الرضا لم
 كانه من حرام يرضى بغيره ولا ان يخذل طعانه فيه ولا يكون له عليه تبعة
 الا ان ينفذ الطعاع او يكون قد اصابته افة على ما قلناه في اول رسم من سماع ابن
 الفاسم من كتابه انما واحد من سماعا بيننا في ذلك فليست هذه بخلافه لهما من انما
 من سماعا على اختلاف وليس ذلك عندنا بغيره والله اعلم انما ينفذ وتنفذ وبذلك
 انفسه عندهم من المصنف لا ينفذ منه غير انما في ان الشفعية اذا اختلفت فيبطل
 الطعاع النكاح انه ينفذ لك واحد فيما ذكر بعد يمينه اذا ادعى بل يشبه وقال
 في رسم طعانه لا يبيع سلعة من سماع ابن الفاسم من كتاب البضائع والوكالات وسيل
 عن الترجل بغيره مع نوع بغيره لم يبيع في بيعه فيبيع في بيعه واحدة ثم
 يعاد ذلك الطعاع فان لا يشبه هذا الذي ذكر من المرفوع وليس هذا بالبر ولا طعانه عليه
 لبر ربه هذا كما قلنا ومنه لا يرضى من كتاب ابن الوان فان وكذا انما ينفذ بغيره
 او يرضى بغيره لم يرضى له في نفسه وانما لا ينفذ الا بالقيمة وهذا في غير فان
 محمد بن طواف العالم في الفراف خلت له اموال الفراف في ما يفسد بالقيمة لانه اليه البيع
 وليس ذلك للاول انما ينفذ منه **جواب** موت ولو اعنفه بغيره فقال في التوابع
 في كتاب النكاح والاحكام فان عبد المملوك ومن جعله ابا جعلنا في اعتقه فلا يشاء له ومكة
 بعد ذلك وان لم يعلم بالعتق ولو اعتقه بعد ان وجد كانه له جعله ماله كان عديما في ذلك
 في رغبة العبد لانه بالعتق وجب له ان يجعل فان احده ان كانه العتق بعد الفدوم و
 بكذا فان وان اعتقه بعد علمه انه وجد له لم يزد جعله وان لم يجد عندنا في بيع عتق العبد

حقوق

حتى ينفذ هذا جعله مبداء الفراف احوالنا في النكاح فلو لم يزل يحل له **كل ما جاز فيه الاجابة**
 فان في النكاح انما كانا العلوة الموصلة من كل قبل فيوزن الاستيعار عليه لا يشترط كونهم
 معلوما قسما لصلته العفة احترازا من وجوبها بغيره او خلت له بغيره على ما جعل له ومنه
 ملكه بعد علمه لا تملكه الا واجب عليه ان يرضى له في مسألة طعانه ابا طعانه طعانه
 يعلم من وضعه ملائمة لا تملكه الا واجب عليه ان يرضى له في مسألة طعانه ابا طعانه طعانه
 ان يكون معا لا يلزم ان يجعل له ماله كانه يرضى له في مسألة طعانه ابا طعانه طعانه
 على لانه ركة واجب عليه ان يرضى له في مسألة طعانه ابا طعانه طعانه
 ركة ولا على لانه لو جوب ذلك عليه ان يرضى له في مسألة طعانه ابا طعانه طعانه
 يجوز ان يجعل على طعانه بغيره ماله كانه يرضى له في مسألة طعانه ابا طعانه طعانه
 على ركة ولا على لانه يملكه على ماله كانه يرضى له في مسألة طعانه ابا طعانه طعانه
 ركة يملكه جعله ابا طعانه ابا طعانه ابا طعانه ابا طعانه ابا طعانه ابا طعانه ابا طعانه
 يتكلف وان وجد له قبل ان يجعل فيه ربه شيئا ما نكح له كانه من طعانه ابا طعانه
 قد عرف بذلك فله جعل ماله وان لم يكن ممن طعانه لانه نفسه فليست له لا نفقة وكذا
 لو لم يملكه به ليدان اوله يملك ربه جعله وكذا انما فان ابراهيم جشوع واصغى وكذا
 وكذا فون ماله فان ابراهيم جشوع في كتابه انما لان يملك من طعانه ابا طعانه
 بلا جعل له ولا نفقة فولا جعله ابا طعانه **مسئلة** انما كانه ابا طعانه موضع بعيد
 ونفقة تستغنى انما جعل عليه جليير مع انما جعل له الامم للفاق ليسيع
 ويملك جعله ماله جاء به فليس فيه غير انما جعل له انما جعل له رسم من سماع
 ابن الفاسم من كتاب النكاح والاحكام فلو لم يزل يحل له **جواب** **موان** **انما** **ما** **من** **عن** **الاختلاف**
في بعمارة ولو انما **رست** **هذا** **ابدا** **احياء** **الموان** **والموان** **يبيع** **البيع** **ويقان** **موتان**
 يبيع النكاح والواو الا ارض التي ليس لها ماله ولا لها ماء ولا عارة ولا يشيع بصلته في غيره
 اليها ماء او تستنيك فيهما عيب او يجمع فيهما يبر ويقان لها ميتة والموان يملك النكاح
 ويقان الموتان بغير النكاح ايضا الزمير في المصنف رحمه الله بتعريف الموان اقاما
 لانه التشابك في الوجود فليقتضيه طبعها منه وضعا وانما لا حفيضة الموان في
 متحدة والاحياء يكون باسور كل منها مفاد للموان فاحتاج الى ذكره انما لا يذكر
 اضلافة والتعريف المذكور تتبع المصنف فيه ابراهيم جشوع وموتان ابراهيم جشوع
 تتبع انما الموان وهو مرقب ماله اهل اللغة في معناه فله ابراهيم جشوع الموان

لغيره لتفقيه ان الارض لا يفتتح عرج انصراف العزم من شجاع بها وموان الارض من الارض
 جرحم الذور من سماع جيمو ابر الفاس من كتاب السداد ولا نهاري روي ابر غانم موان الارض هي
 التي لا تباين بها لقوله تعالى ونزلنا من السماء ماء فاجيينا به الارض بعد موتها فاجلها
 الاحياء والآله السوارثم فان بعد ذكره كلام ابر الحاجب فتبع مع ابر شمس الغز الوتر ذكر رواية
 ابر غانم وهو اجل بعد توقف ظهور مدلولها على الاختصاص وموجب انصاف وفان في الدنيا
 حقيقة الاحياء العارية والموان مالم يهر من انا جنبة وعلم الجواز وهي سبب في السداد وحكمه
 مشروعية الرعي والحق على العارية انصاف قوله **الاحياء** فالكذب التوقيف عراب رضى والمناظرة
 التلخ اسفا اذا طان الله بعد عودته الوصاله الاولى واما في احياء التلخ بعد ثلث عوده الى الله
 انما لانه لا يولى هذه كذا عن رجل من الاولين فله في حجة عارته فلا يملك للشبهة وان كان
 معرفته بل يفسر له التلخ حجة عارته منقوضه بعد ليس الا قوله ان تتركه لانه لم يكن اسما له وان كان
 على نية اعدائه انصاف قلنا ونبيغ ان يفيد به لا يكون الاول علم بعد اذ التلخ وصلت عنه
 والآن كذا سكونه دليل على تسليم ايداه بقا قلنا والله اعلم قوله **وما لا يضيغ على واره**
ولا يفر بما بي فان الشارح وفان ابر تاج حريم انهر العاديه خمسون والى ابتدئ عليها
 خمسة وعشرون انصاف العاديه بالانتماء الى ضايف النهايه لاجل الاثني شجرة عادية
 ايد فديته كذا انها تنسب الى عاد وهم قوم عود عليه السلام وكل من يدين ينسبونه الى عاد
 واهل يدر كهم انصاف يعظم من كلامه ان العاديه بتشديد الياء قويه الهاج وشي عا
 عادى ايد فيج كانه منسوب الى عاد قوله **ولا يقطع معور العنوة** فان في كتاب التجارة
 لارض الحرب من التنبهات وارض العنوة يفتح العبر التي غلب عليها فهم انصاف قوله
ويحوم امل محتاج اليه فلي بلد عجا الكفر ويغن الوجه الرابع من وجه الاختصاص
 التي تنفع احياء الموان الحموي والحموي بكم الحاء الملهة وفتح الميم والضم هو اللار التي
 يفتح رعيه ليتوق في ان كذا من عاد موان مخصوصة وينع غير عام رعيه والكل
 بالهزم من غير هو المرعي رعيه كذا او يايضا والحد بالضم صا غير هزم لا تباين التل
 التلخ قد لا في المشارف وفيه انصاف من العزى بالد وهو خطأ وفان العاديه
 ابر هي ومردله فدا والحميش هو العشب الياء بضم واظهار كذا صاحب القاموس
 القاموس فيه ان الفص كذا سبب ان كذا ما الحموي يعنون الحموي وهو بلد رعيه المهور
 وهو خلاف الباع وتشتيفه حميان وحكم الكسائي انه سمع في تنقيته حموان
 بالواو والقوا انا اول لانه ياءى واصل الحموي عن العرب ان الذين يسمون كذا اذ ان

منزلا غنما استعوم كلبا على مكانه كان بحيث انصرفت حمله من كل جانب بلا يدعي فيه
 فيله ويرعو هو مع غير احياء موان او اما الحموي انصرفت حمله من كل جانب بلا يدعي فيه
 لا يقع به التضيغ من الناس الحاجة العانة الرذالة اما للخل التي تحمل عليها الناس لا
 لغزو وحاشية الضقة فله ابلج ونفله ابر رعيه وهو ضرب من كلام المصنف التي
 ذكره هنا مدله في الحموي شروك اربعة الاول ان يكون الحام هو الامام ربي او تاييه
 كما سبب التضيغ على ذلك واليه اشار بقوله حموان بل يفسر لاحد الناس ان يجمع
 والشرك الثاني ان يكون ذلك الحموي محتاجا اليه ايلصقة المسلمين اما لخل المباد
 يروى لاجل لخل عليها لغزو او لما شية التقدمة فان التلخ رعيه ويجوز للامام
 ان يجمع للضعة من المسلمين لتر عاد مواشيم وينع منه انا غنيا وكذا لا يجوز للا
 ما ان يجمع للمسلمين وينع منه اهل الذمة ولا يجوز العكس في المسلمين قلنا والله
 هو ان هذا اجاز على مدلهنا كما يوضح حديثا انصاف انا في قوله او ظرب التلخ
 والضمية والى هذا اشار بقوله محتاجا اليه لغزو بقوله لغزو متعلق بقوله
 محتاجا اليه وهو من تفتة التلخ الثاني واتي بالكاف في قوله لغزو وليد دخل ضية الله
 التقدمة واما ذكر كذا بعد هذا ابلجوز للامام ان يجمع لنفسه كما تقدم في التلخ
 فالتلخ لم يقع ذلك منه على الله عليه وسلم فله التلخ زكريا ولو وقع لكنا ذلك
 معالج المسلمين ان مدله مملوكة له على الله عليه وسلم وهو مملوكة له وهو كلام
 صحيح التلخ الثالث ان يكون ذلك فليلا لا يضيغ على الناس ان يكون باطلا عن منافع اهل
 ذلك التلخ واليه اشار بقوله فله وضرم بذلال ابر الحاجب فله في نسخة المصنف
 في التوضيح ويوضح كلام محتون الملة بلا يجوز ان يكون الحموي كني ايفر بالناس ويضيغ
 عليه الشوك الرابع ان يكون في المواضع التي لا عارة فيها بغزو ولا بناء والى ذلك اذا
 اشار بقوله وبلد عجا ايد ليس لاحد فيه ان يند ولا غرس والى ذلك بالبلد الارض قاعاد
 زعيم عليها مد كرا اعتبارا بلغة البلد بلا يجوز ان يكون الحموي في المواضع المهور
 بالبناء والغزو اشار المصنف رحمه الله بذلك في هذين التلخين الى ما فله محتون
 ونفله عنه التلخ رعيه فله في التوضيح فان لغزو الاحمية انما يكون في بلاد
 الاعراب العجالة لا مساكينها الا ما فضل من منافع اهلها المزارع والراعي انصاف
 وجعل الشارح قول المصنف فلي بلد عجا موطا واحدا وجعل قوله لغزو
 شرطا مستقلا وهو نحو كلام المصنف في التوضيح والظاهر ما ذكرنا نفع يملك

بغيره فجمع معنونه وكس القاء النجاسة وتعلق الاحلال بحذف والمراد المرعي والارضية
 بضم القاد النجاسة معنونه كمن القاد وهو القطعة من الارض فلو انشأ له القاد والحقاق
 وكان الاسنوي في المطالب كتاب احبائه الاسوان ما يبرهنه الى التلاخيص او التخصيص
 او لا ريعير او ما يبرهنه الى التلاخيص او لا ريعير او ما يبرهنه الى التلاخيص او لا ريعير
 مغنى ايضا هو ما يبرهنه الى التلاخيص او لا ريعير او ما يبرهنه الى التلاخيص او لا ريعير
 واربعتان فيه تحديق المتكلم نفسه وهو شاذ لا يقام عليه عن جمهور التفسير فان
 الاسنوي وقد وقع في الدرايع وغيره بالكاف والنواردين رواية الشافعي وغيره انما هو
 بالياء واربعتان هو عبد الرحمان واربعتان هو عثمان رضي الله عنهما وخلفهما
 بان ذكر على طريق المثال للشرية نعمها لانها ما يبرهنه الى التلاخيص او لا ريعير
 ولم يرد منعها البتة وانما اراد ان لا يسمع المرعي الا نفع احد الجديين فيهم
 الجديين او فينهاه عن اتيارها على غيرهما او تفديها قبل غيرهما وقد سبق حكمه ذلك
 فلفظ كلام النجس انه لو ادفع نعمها ليقوم الرعي لا بالاشدفة بقوله وقوله يان
 سببه كذا في التفسير المحو كذا في حذف الياء للجزء في جوار النجس وهو الزاج
 بعض النجس ياتين بانسان الياء وهو ضعيف وقوله بسببه كذا في نسخ المحو كذا في
 قبل المطالبان التحقيقة ثم القوم فينبه بلغة الجيت والمعنى شقار وقوله جيت قول يا امير
 التوضير وقول القوم محذوف لانه لا ياتي في غير موضع في موضع محض
 يلزم التوضير انما فيحتاج الى كذا وقوله افتدركه انا استعظام انك لا اري
 لا اثر في محتاجين وقوله لا اياك فيقع الوجود في تنوير في اختلافه فيه وعند
 سيبويه والمقصود انه في مقام اللام زائدة مؤكدة للمعنى الا فاضة هو منعها
 من حيث ان اسم لا يضاف للمعرفة باللام لصوره الا فاضة وغيره عند بشار
 قبلها منسوب بالالف وانما يذهب بها اذا كان مقابلا ويشكل عليه لا بالالف
 بانه لا ينصب بالالف اذا انصب بالياء وقال ابن الجوزي واربعتان ان يشبه بالفاء
 ويشكل على قولها حذف التنوين وسمع من كلامه لا بالابدون لام وهو شاذ وكلامه
 ان لم يسمع لا بالاول وسمع لا مكر توجب بانه شبيه بالفاء والنجس على هذه الوجوه
 محذوف وسمع من كلامه لا بالالف بالبناء على الفتح وهو انما هو وقوله كذا هو النجس
 هذا الوجه لو كان لا بالالف بالرفع والتنوين في هذه اللفظ ظاهره الدعاء عليه فان
 في فتح الباري هو الحار على الحقيقة وقوله ان لم يبرهنه فان فتح الباري في التفتيشية

وقد

اوله يعني انما هو ويقتضها بمعنى الاعتقاد وقوله في قوله فان ابن جبريل ابن النبي
 يد ارباب النواحي الكثيرة وانما يفتقر الى ان اراد ارباب النواحي الفيلسوف لانهم انما هم
 اهل تلك البلاد من نواحي المدينة وحيد على الاقوال انها بلادهم وهذا هو ابن سعد
 في الطبقات ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما هو رجل من اهل البادية فقال يا امير المؤمنين يا ابا
 فاطمة فلما علموا انهم اهل المدينة واسلموا اليها في الاسلام ثم تمتع عليا فمهل عن بيعه
 ويقتل شاربه اخبر الدار فلفظ في غير ارباب ما لا يحول وزاد فلما رآه الزجل في الاصح
 عليه فلو انني عليه فلان رضي الله عنه انما كان الله والعباد عباد الله ما انما يباع على
 اشقي وقلنا وانما هو في التفسير في بيرون يعود الى ارباب النواحي المصنوع غير سواء
 كانت مواشيم كثيرة او قليلة ثم قال في فتح الباري وقال ابن المنيم يد في ارباب
 عقابه ولا يبرهنه في قوله فلا تلقوا عليها في اهل المدينة ما يكتفي بذكره على عموم اهل
 المدينة لا عليها انتهى وقال الشيخ ابن زيد في التواتر وقال عمر رضي الله عنه
 لرجل من العرب علفه في المحوى بلاد الله حبيب لئلا الله وقوله كذا لان ابن احم
 عليه في سبيل الله فان في فتح الباري انما هو من ارباب الله كذا في اهلها من اجد مد كذا
 من ارباب الله كذا في المحوى في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجيل يستحق الشهي
 وفان الاسنوي وقوله لا لان ابن احم عليه في التلاخيص في اعدادتها على علمها من
 لا مكره له فان ملا رضي الله عنه وكذا في ارباب النواحي وهو مخالف
 لما ذكره في فتح الباري **الفرع ع** فان ابن جبريل قال ابن عمر ما كان عليه عوصا
 النصفه انه لا خلاف في كونه لوصف لا يبرهنه في ارباب النواحي ولا في ارباب النواحي
 كبره في ارباب النواحي وبتن وجه ذلك لا في ارباب النواحي ولا في ارباب النواحي
 وسمع من ابن جبريل في ارباب النواحي ان ابن عمر في كذا في ارباب النواحي انه يجرى
 في ارباب النواحي فلفظ يفتقر منه طوفا في ارباب النواحي اذا تنفي في ارباب النواحي
 انتهى **الخامس ع** فان التلاخيصية اه هذا حاله الرسول صلى الله عليه وسلم لا ينقض
 ولا ينقض حتى يتبين انما هو حاله في ارباب النواحي فيجوز نفيها لعلته وسواء
 كذا في ارباب النواحي هو انما هو حاله او غيره فلفظ هذا حاله انما هو عليه
 وسلم لا يبرهنه في ارباب النواحي فيجوز نفيها لعلته وسواء كذا في ارباب النواحي
 سنة من التفسير ولم يبرهنه ان هذا الحكم مستقيم بالظاهر انه لا يلزم استناده ولو
 ثبت ذلك لا يستقيم على ارباب النواحي بعبارة على معنى ذلك لا موضع وقد تقدم ان (الصح)

اظهره فان التجزؤ لوج في شرح الرسالة ولا يجوز اربع في المسجد ولا
 في الشارع واختلفوا في اذنه اسلعة خارج المسجد هل يجوز ان يعقد البيع
 في المسجد ولا في غيره من غير سمسار وانما البيع بالسمسار فيه منوع
 بالاعتقاد به وضع البيع في المسجد فانه ابريخا ان حرام على الله ان يعقد
 وانه ما في اشهره باب التعلق والاشهاد ان قوله في الاعتقاد
 وانه الشيخ يوسف ابراهيم ان حرفة السلعة والسواج مذكورة
 حرام انتهى اوله بالمعنى قوله **واشهاد** فانه انظر لوضوح
 في كتاب البدع ولو لم يرفع بذلك صوته ولما كان يستلزم ذلك
 جلاسا لا غير راجع صوته بل لا بد من ذلك لانه من جنس الجهاد فلهذا
 لا غير ممنوع المنتهى بريم غير مكروه كما يفهم من كلامه **فرفع**
 فان الغرض من رفعه في شرح مسلم في قوله ان عمر بن الخطاب ينشد
 الشعر في المسجد بل في قوله الى فان لا في امره التي يعينه ان اسكن
 وهذا يدل ان عمر كان يكره ان يقرأ في التلوة في المسجد وكذا قد سئل
 احبته خارج المسجد وفان مرارا ان يقرأ او ينشد شعره ما يخرج
 الرهالة في الرحبة وقد اختلف في ذلك في ما منع مطلقا ومن يميز
 مطلقا والاولى في التخصيص بما كان يفتخ التلوة على الله وعلى
 رسوله او الرب عنها كما قلنا شعر حسان او يتضمن التثنية على
 الخيم وهو محقق في المساجد وغيره ما لم يكن كذا في المخرج من ان الشعر
 لا يقرأ في الغالب من التذلل لقوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع
 ويذكر فيها اسمه لقوله عليه السلام ان هذا المساجد لا يدخل
 فيها شيء من كلام الناس الا ما يذكرون القلادة وقوله في الغرة ان
 اشهر **فرفع** فانه الطبري وشيخ الكتاب المذكور ولم ازل
 لما كان في كتابه كتابته المصاحف في المسجد وفان وامثله
 في الرجل المتغنى الذي يصوم المسجد ويكتب المصاحف فلهذا
 به ان يجوز ان اشهر **فرفع** فانه في الوضوء في المسجد فلهذا
 انما كماله في شرح الرسالة في قوله ويكره

وفوقه مملوكا تصورك واضح واضر زبد من وقف الانسان نفسه على
 نوع ما من العباد ان كانا في امر عبد السلام عن ربح 2 و 2 اكان كلامه
 قساما لكل مملوك ليس يراهود احوال ما فيه ثم لا بد قوله وان باجرا الى
 قوله وكما هم كلامه سواء كان مشاعا او غير مشاع فالرب الخاجب
 يصح العفا التملوك لا يستأجر من الا رض والد با والحق انتموا احوال
 والمسايد والمضايح والادار والقسام والمقام والتم في ضايعا وغيره قال
 في التوضيح قوله ضايعا وغيره يعني يجوز وقف العفا سواء كان ضايعا
 كما لو وقف نصف دار او غير ضايع ولا بد ان يصف انه يجوز وقف
 المشاع من غير ان يكون له فدان ذلك لا يجوز ابتداء ائنه فيما لا يقبل
 التقدمة واختلاف في معاهل فبعد تحييده ام لا وعلى التثا ان قسم
 التخييع اخر الشفعة قال ان التمس بحد لا يجوز على بيع جميعها وان
 مسد فيها شئ لم يجد من تصحيد معه واختار ابن زياد الاول التخييع
 وان كانت مما تقسم حاز له الجهر الا لا يرضى عليه في ذلك وصار ابن
 جيبا ابن الماحضون يحركه ثم لا بد من ربح مع قوم منصفه في خصته
 من ذلك على ولد له او غير له صدقة محضه وسما لا تقسم وسما
 ما لا تقسم ومن التمس كذا من يربد التقسم قال يقسم بينهم ما لا تقسم
 في الاطاب المتصدق بها فهو على التحييع وما لا تقسم يبيع بما اصاب
 المتصدق من الثمر حصته التمس في يده ما يكون صدقة محضه مثل
 ما سبها فيه المتصدق واختلاف ما يقض عليه بذلك انتهى وبعضه
 في امر عبد السلام وقال ابن عمر في واكلوا من ثمنه واد الخاجب اجازته
 في الشرايع اقول كذا اخر الشفعة قال انك ان جبر احد التمس يبيع
 في ذلك خطه منها على احوال ولد له وولد له فباع ثم يملك خطه منها
 فليس له ولا الجهر عليهم اخذوا بالشفعة الا ان ياحد له بل الجهر في حله
 مثل ما جعل حصته فيه التخييع ان كانت اذا في التقسم حاز الجهر الخ
 لا يرضى على شئ يملكه بذلك انكم لا تبغوا على التمس كذا فانه قلت هذا على
 ان التقسم يحس حقا وعلى انه يبيع يود في ان يبيع الجهر ان يقال

المنوع

المنوع يبعه ما كان معنلا لا اتم وض لا تقسم لانه كالا اكون في بعه من محضه
 قال وان كان لا يقسم بالتم بحد الجهر قلت ومثله في قوله من الشفعة
 قال وان كان علوه وعلوه الجهر يرضى العلو في تحييع الشغل لانه ان يفسد
 منه شئ لم يجد من تصحيد ولم يمسحوا من تحييعه في العلو لا يرضى
 منه ما يفسد بعله والحد ذلك ان يمسحوا من تقسم وفيما لا يقسم قلت
 ومثلا كما في هذا تحييع التمس بحد اذا ارضع ربح كسب عليه ذلك حقا من
 دما هو امر القاسم من الشفعة فتعلم فيه امر شئ في التقسم و امر من
 عن حقه التمس ولا يمسح من ربح في اختلاف اهل العلم في حقه حصة دار
 لا تقسم محضها فعا بعضه تحييعه لا يفسد واجازة بعضهم و اجازة
 اقول ثم لا بد كذا ام الماحضون ثم قال قلت في جواز تحييع مضاء ربح
 مستحق فيه مكلفا ووقفه على الذي طار فيه في التقسم والاصل
 ثالثا يجوز مكلفا ويجوز ان يملك الجهر من التقسم مثل ما جاز فيه
 كما هم هاهنا مع كذا من امر القاسم ونحو ابن زياد والتم عن المذهب
 و امر جيبا مع امر الماحضون ويخرج العلو باجواز في العلو و السعلا انتهى
 و اقول الا في قول التثا في حله التخييع المذهب امر مرة التمسح ان
 بعض التمسح بحد تحييع ربح في قوله بعد اقراره في حقه بقتة قلت مثله في قوله
 بعد التمسح وكذا هم لا يقدرون مكلفا ولو كان فيما لا يقسم وهذا اهل القول
 بجواز مكلفا تحييع التمسح واضح وعلى وقفه على ان شئ يملك فيه يرضى
 قال واشتد ما على التمسح الخلاف على انه لا يبيع فان الجهر جهر عليهم قلت
 يريد ان كان ممن يرضى به العلم فالويلح له في التمسح ان الجهر يملك ذلك
 المبيع لان مضمون الاعقاب وان جمعوا لا يخلف احد عن احد ولو كان لا
 رذا التمسح عليه لم يطل الجهر عليه فتكوله في حقه منع رذا التمسح
 في الجهر التمسح واختلف هاهنا على التمسح يبيع فقال بعضهم عليه التمسح وبعضهم
 لا يبيع عليه ابن زياد في التمسح جهر ما لا يفتي حوزة فاذ على بعض
 ورثة ان الجهر مع التمسح وملكته حتى مات واذا خليف الجهر عليهم
 بقلت لا يبيع عليهم وقال بعض فيها عصمنا عليهم التمسح وهو عندنا حكما

الموازاة بين عبد وحرين حتى على ولد له ولا ولد له بيع - احببه بالمولد
 له ومبغضه من الغنائم فاما لو جازى بخا ربح ووجود الولد وموته فقلت
 برده ما نه لا لم ووجوده لا استتم ثبوته لوجود متعلقه وقبله لا وجود له
 فتعلقه حكمه ولو اكد في احتياجه غير فانه حشر قد طار على مجهول من بانه
 بشار موقوف بالبد او مرجعه او ان الثاني بالحبس ولم يبه شك في انتهى وهو
 قريب من قول ابن ابي حشون قال ابن الحاجب ولو قال على او لا على ولا ولد له
 في حوان يبعه قبل ان يسه فوالله ان لا حشون يدرى بحبسه ويخرج الى يد
 ذقه ليبيع الحق وتوقف ثمره فانه ولد له ملكه والحق لا يفرق اليه قال
 في التوضيح فوالله ان لا حشون قال الثاني ان لا حشون قد تم وان لم يولد
 رجح الى اقرب الثاني بالحبس وقوله فانه لم يولد فانه اكد الحبس والشك في
 ولدا يفي وفقا عليهم ولا يله لانه يصح حوزة لولده قاله الثاني انتهى
 من التوضيح عن ابن الغنائم قال وانه ما كان قبل له مولد له طار من لثا انتهى
عنه قلت سبقت بخطا وهي رجل قال في كتابه فبعد اوقف كانه ان لا ار
 العكسية على ولد له فانه لم يجد له على او لا على ان لا ولد له فانه وملكه
 وعلى من يجد له لانه من اكد اهل الظهير وقوله له يرجع الى الواف
 او الى الولد فاجبت ان الظاهر يعود على الولد لانه لا اقم با وهو كذا يدل
 عليه السلف فقال السلف ان الواف فانه وصيته ان اوقف ان لا ار
 على ولد له فانه على من يجد له لانه لم يولد له فانه من مع الظهير
 فاجت بانه يبيع قوله فانه ابر قد قال في اخوته يجب ان يبيع قول
 الحشر ووجوده فحيثه ما كان حلى او كان حيا ففان لانه اراد ما
 ما خالفه لم يلبث ان يوفيه ووجوب ان يجرى ولا يخالف حله فيه الا ان يبع
 منه ما نفع من جهة التمسع وما كان من كلام محتمل لو جيب فاكتر على
 انهم محتملة الا ان يجازعوا انهم بما اطل محتمل على الاضطر من
 باقها اذا كان الحشر قد مات ففان ان يسال عما اراد بقوله من
 محتملة فيصدق فيه انه هو اعرف بالاراد واهل بيته من غير
 انتهى بعلم منه انه لانه اكد حيا ومصدق للبعك دامة احتملا لانه قبل

تجيب له

تقسم له ولو كان خلاف الظاهر ولا يغير فانه انما يجرى ان لا على انه اراد
 خلاف محض الله اعلم ثم انما سئل بالحبس من اكره له اذا اقال حبس
 على ولا وكل ولد له لانه لانه ففك فالتصميم على ان لا الحبس عليه
 لا لا لانه لا ملك عليه لان الظهير يجرى على اقره انتهى من مع قريب من هذا
 انتهى قال ابن ابي حشون في كتابه بالحبس من كتابه على حشر وفتح
 فيه ان ابن ابي حشون الحشر وهو يبيع تبيع الوقوف عليه وهو لانه اقال
 الواف من ثا تبيع نصيبه اهل كسبه وقد تقدم قبل هذا التمسك في كرم
 الواف فيفي الظهير ان يبيع كسبه الواف والوقوف عليه فيبيع
 ان يبيع المقصود في الكتابة ولدا انصر على كسبه الوقوف عليه فيبيع
 في الاخر وان اكره لانه مع ابن عمه الحشر او لانه عم وهو مع اخيه لانه اخوة
 وكذا الحشر كسبه واحدة فيبيع ان يبيع ذلك فيقال من اخوته او
 يقال الاقره ما اقم ما ففانوا بالتشديد في التمسك والاحكام فيبقى
 الاخر ما نه وانه كانه كسبه وان اكره ذلك الاخر اقره ففان كانه اكره
 ما اقم ما ففانوا بالتشديد في التمسك والاحكام ففان يجب التمسك له
 ليس بالقره ما يبا انقره ففان ما كسبه وصكت فافتي بعضهم ما اخذون
 ان اكره ما ان لانه حمل للبعك على اقره موارده وبعض اهلها يقولون انه اذا
 قبل في كسبه فلا احتمال فيه وليس كما قال بل كما انت في كانه انتهى وقوله فلا
 احتمال فيه انه اذا اقره كسبه ما يبايد حال اخوته بفك ذواته عم اكره
 مع غير احتمال ففان لانه اذا اقبل مع نصيبه لم يبيع كسبه ولم يزد على ذلك
 انما ينتقم من كسبه اخوته بفك انما اطله كما قال بعضهم او يحمل للبعك
 على ان موارده كما قاله ابن ابي حشون اعلم وهو مرفوع حسن قوله **وعنه**
 ثم ان يبيع من يبيع ابن الحاجب ابر شانه قوله يجوز الوقوف على لانه من وفله
 ابر عبد السلاع والاعرف فيها انما لا تفقد ميراثهم عربها على الوصية
 انتهى وقال المواردة نواز ابن الحاجب من حشر على ما بين ان يهود والنطاري
 حاز لقوله تعالى ويحكموه الكفار وفضل ابن حازم في قول الحنفية وافاربه
 افاربه حشيه وان نظري قوله **فصل** على معصية شر وانكم الوقوف

اوجهه لا تنفذ في حقه والآخر وانما قال ابن عبد السلام يعني
 ان بعضه حقه وتصرفه لا يملكه الا على ان يملكه في حقه لا يملكه
 مع ذلك من جهة فدية الكلام كقول جبر لا يباع ولا يوهب
 وشبه ذلك من الامكان او الجمع بين التخصيص مع ما وقع وبعض
 الامور وانما اذا اقل جبر صدقة او فدية التنازل او ضريبة جبهة
 في الجبر لا تنفذ في حقه اذ لا يملكه الا على ان يملكه في حقه لا يملكه
 مع جبر كقول جبر على المساكين او الجهاد في كل كلمة العلم فان اعمد
 هذه القصور والجهاد وشبهها التنازل حقيقا وانما وظاهر
 كلام المؤلف انه لا يختلف في التنازل اذ اوجده في هذه القصور او
 الجهاد وانما في ذلك مما افاد في الحديث انه لا يباع ولا يوهب
 لا يباع ولا يوهب ان قول مالك لا يختلف في هذه الصدقة هي من جمع
 بين الجمع لا يباع ولا يوهب جمع في الجبر ملكا او مع ذلك فان عبد الله
 حكى عن مالك انهما جمع بينه ملكا بعد موت الجبر عليه وان قال
 جبر صدقة وكذا اقل ابن وهب انها من جمع ملكا
 اذ احس على معجبر ولو قال لا يباع ولا يوهب نعم يجوز وجود الاختلاف
 بل ينبغي ان لا يفرق بينه وبين الجهاد في المحصور والجمع في ذلك
 كله اذ لم يزل الجمع بينهما في الحديث في كل من كلامه في التوضيح ان الجمع
 من الجهاد هو اذ وقعت وجبت فيقيد ان التنازل سواء كانا اذ وقع في الجهاد
 لا يخص او على معجبر او غير ذلك الا في الصورة الا تبه وهي طائفة اقل
 وقف او حصر على ملك الجبر حياته او على جماعة معجبرين حياتهم
 وفيد في ذلك بقوله حياته فانه يجمع بعد موتهم ملكا للوفاء ان كان
 حيا ولو زنته ان كان ميتا وكذا انما افاض في الحديث انما يباع ولا يوهب
 على تيسر او خيرا او فدية انما كما نص عليه النبي والشيخ في المتكفي فالاول
 خلاف في هذه الوجوه اذ لا يباع الا ارضى بالوقف اولا بحياة
 شخص وانما في الصدقة فلا يقيد التنازل الا اذ افادته فيد كقوله
 لا يباع ولا يوهب اوجه لا تنفذ في حقه كصدقة على الفقير او المساكين

وكلية

وكلية العلم والجهاد في كل ما يمكنها او يستغلونها او على مجهول
 ولو كان محصورا كحل ولا يوهبه وغير المحصور كحل اهل المد رسته
 القلعة او الم ملك العاقلة فانه يجمع في ذلك فلا يقيد الوقف وان كان
 يبيع كقوله صدقة على ملكي يوهب له ملك وان كان يبيع معجرا يبيع
 والتنازل يصر في نفسه اذ اجتهاد على المساكين يوم الاحد ولا يملكه الا على
 قال في القدر ما انما في التخصيص في التنازل جبر وقف وكذا في القدر ما انما
 الصدقة فانه تصدق بذلك على معجبر مثل ان يقول هذه الصدقة
 على ملكي وهذا الاختلاف فيه انما في ملكا يبيعها ويهبها وتوزع
 عنه وان تصدق بها على غير معجبر ولا محصور يبرئ ان يقول هذه
 الصدقة على المساكين او على التيسر او على من يرضى او يبيع فاذها
 فباع وكذا تصدق بها على المساكين على قدر الاجتهاد الا ان يقول صدقة
 على المساكين فيكونها او يستغلونها فتكون حبا على المساكين
 التيسر والاختلاف لا يباع وان تصدق بذلك على غير معجبر انما
 محصورون مثل ان يقول هذه الصدقة على ملكي يوهبه ذلك من جمع بعد
 انفق ارض العقب من جمع الا حبا على ارض التنازل الجبر او تكون الاخر
 على ملكي يوهبه العقب ملكا مطلقا على قولين روي اثنان عن مالك
 انهما تكون الاخر العقب ملكا مطلقا وعلى ابن عبد الله ان العقب
 وترجع بعد انفق ارض العقب الى المصدق ملكا انما من جمع الجمع الاحاديث
 وهو قول مالك وبعض رجاله في الصدقة وفدية في المسئلة في ذلك ان
 في ذلك اعم او ترجع بعد انفق ارض العقب الى المصدق ملكا التيسر فأيضا
 قال في التوضيح في التنازل والاختلاف في قولهم لو اختلك عدد محصور بعد
 محصور هذا اللفظ مما يذكر في كتاب القصد وقرئ بسبب حقيقة انه في
 بينهما وقد نقلت في الموضع في اخ كتاب القصد كلاما في ان قلت
 كل عدد فهو محصور وعلما ان له ولو اراد ان يباع اهل البلد لغدر
 عليه ان يتركهم فاعلم ان يتركهم اذ اذ لا يورثهم معك وانما يبيع
 بالتسليم فيقول كل عدد ولو اجمع في صعيد واحد احسن على التنازل

اعني الكيفية العليا يجب ان تكون السعوى وان معناه ان العلم ومع
 لا تدخل مع اصوله ولا تشاركه في ان يكون له كونه ما كان لا يميزه معناه
 على ما تقدم عن امره من جهة واحدة لا يشيخ عليه من جهة واحدة اعلم وانما
 اذا قالوا او اذ لم يميز في ذلك الا في اوله مع الاول لا في اخره مع ما قبل
 الخ من احكام اكثر من جهة واحدة فكل واحد من هذه المسائل
 والمسئلة الثانية تخص اوقف ماله الفلاني على من يولد له من ضمن
 من الاولاد ذكر اكان او اثنى وعلى اولاد اولاد اكان اما انما سلوا فاعقبوا
 بكذا وعقب بعد عقب من ذلك الا انما مع الاجزاء على اولاد
 اثنان من جهة واحدة ومن جهة واحدة من جهة واحدة فكل واحد من هذه المسائل
 على ما على من يولد له من ضمنه وعلى من يولد له من جهة واحدة على ذلك
 الا انما مع الاولاد فكل واحد من هذه المسائل بكذا بعد بكذا على ذلك
 مع الكيفية العليا او اكان فكل واحد من هذه المسائل بكذا على ذلك
 الاجزاء وان قلتم انما في ذلك فكل واحد من هذه المسائل بكذا على ذلك
 ان من كان اولاد لا يدخل الا في اوله كان ضيقه او جوده اذ به حاجته
 لا اعلم هذه المسئلة بخصه صها من جهة واحدة انما اذا قالوا اوقف بكذا
 بعد بكذا فان يدخل الا انما مع الاجزاء والاداء بكذا ان في ذلك من دخول
 الا انما مع اداء وكذا اوقف بكذا على دخولهم مع ادا بكذا في موضع
 الا انما انما عصف على الا انما على الاجزاء بالاول او في مقتضية لدخولهم
 معلوم كما صرح به في ذلك علم او ذواته وهو اقرار بما يصح به دخولهم
 مع الاجزاء من قبله بكذا بعد بكذا وعقب بعد عقب بكذا انما
 انما اراد ان يصر على ما كان اسم اوقف واداء على الوجه الذي
 ذكره على جميع النصوص والاتفاقات وانما العلم بدخولهم اوقف مع ادا بكذا
 قد خول من كان اولاد اوقف بعد بكذا اوقف اوقف ولا يمنع من
 ذلك قول اوقف بكذا على ذلك الا انما مع الاجزاء لان ذلك من باب
 مفهوم اوقف اذ يكون فيه (مسكوت) عنه او في الجاهل من (المسكوت)
 وهو المسكوت بجوده الخط لان من (المعلوم) ان اثنان من بصدقون

لا يمنع

ان يكون

ان يكون ما كان لكل واحد من اولادهم لا يولد له بعد موته وانما اوقف
 بدخولهم مع ابيه في حياته بدخولهم بعد موته او في واهي وانما
 فقد صرح بكذا في اوقف اذ اوقف على اولاد له في حياته او اولاد
 اولادهم كان الا انما لا يدخلون مع ادا بكذا فان ادا امانا ولان اولاد
 وله اولاد فان اولاد لا يدخلون مع ادا بكذا فان ادا امانا ولان اولاد
 مع وجود اعمامهم ولا يقال ان اولاد الا لا يدخلون مع اوقف
 الا بعد ان اصر جميع اولاد اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف
 الا انما في ذلك من اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف
 الا انما في الكيفية العليا انما يمنع من دخولهم مع ابيه لا من دخولهم
 مع اعمامهم ومن جهة واحدة اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف
 ادا بكذا في مقتضية دخولهم بعد موته وانما بكذا اعلم ومع هذه المعنى
 مسئلة راسلني بها شيخنا العلامة احمد بن محمد بن الخفاري في المسئلة
 وفعلت لنا مسئلة باليدنية وهي تخص اوقف على اولاد له او اولادهم ثم
 ان الكيفية العليا يجب ان تكون السعوى فان قال على ان ما ولد ولد
 انما في نصيبه لو ولد له فان لم يكن له ولد فنصيبه من هو كصفته من
 اهل اوقف فانما تخص من كصفته من غير ولد ومن كصفته من
 ان ابا هذا النحر موجود وهو محبوب له لشره في اوقف الاختلاف بهل يكون
 نصيب هذا الميت لهذا المحبوب اذ به عملا بقول اوقف اوقف اوقف اوقف
 اهل اوقف اوقف من اهل الكيفية ومن اهل اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف
 ولا يعارضه قول اوقف يجب الكيفية العليا الكيفية السعوى لان معناه ان
 كل واحد من الكيفية يجب موعده اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف
 اهل اوقف لا بالاعمال والظاهر من قول اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف
 كان مستغنا بالاعمال لاحتمال الاداء اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف اوقف
 ما ثبت في ما عطف عليها فلا او بكذا انتهى كلامه وانما اعلم قوله **وبه كفتكم**
 لم يصرح **بمورد هاء** مشاهير ما الى اليه او ادا بكذا في الجاهل من جعله على وجه
 معين غير محصور كقول جبر في السيل او في قيد من اوقف اوقف اوقف اوقف

بعض الجمل من هذه علم الرتبة الملاحج بحيث لا يكون فيها غير له من الرتبة على
 ذلك ولا يستحقه من يتعلم علم هذه الرتبة من غير وان كان هذا الكلام
 محتفدا في الجواز ما يتناول من ذلك فلا بد من الايقاع به وان كان يحتفد في
 ما لا يقام به افضا بعلمه انتهى وانه اعلم **السؤال** قال في المسائل
 الملقوفة بولا، الوافق على وصية بارج، فاستقام فيها علمه ولم يات
 الوصية بنفسه ما به لا يجوز له تناول الاجرة ولا الثمانية لانه لم يتاخر الوصية
 بنفسه وما غير له الشاخص لا يستحقه **الاجابة** بنفسه ولا غير له الشاخص
 في الوصية بما تناول الاجرام قاله الشيخ جمال الدين لا في نفسه بل في انتهى
 ونفله العلم ابيه والعم والخال من علمه والامية وانه اعلم **قبيح** قال في
 مسائل السوء صارت الشك في الوصية الامام محمد لانه هل يجوز ان يات به
 بوصية اخرى، ان عليه في الصلاة مع ان كان جعله اجازة انتهى قوله
اوداه قال ابن عرفة والشيخ في الخبر جعله ابيه محضه المتكسر جعله
 لم يتبق به في ذنبه فان جعل الخبر عن ذلك كان الخبر فيه للعلم تقدمه من
 من نصبه وجعل للعلم به من قبله ما جاز الى على حسب احتياطه انتهى
 قلت قوله في الخبر عن ذلك كان **الخبر** فيه للعلم هذه او انه اعلم اذا
 لم يكن الخبر عليه معينا ما كان نفسه وانما كان ما كان له نفسه ولم يزل
 الخبر على حبه احداهما وانما يجوز الخبر لانه عليه وثبوتها يد على ذلك
 غالب عيار ان اهل العلم به كتابا الخبر وكتاب الضد وكتاب الرتبة من المدة
 وكلام المصنف في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب وثم في الوفاء حوزة من
 في ذلك فبما علمه وانتم مسئلة رسم في جوابه من سماع ابي القاسم من كتاب
 الخبر وفيها الشك في ذلك ولا بد من بيان الشاخص على الخبر ان كان له
 الخبر غير ما سواه فان القاع في خبره ان كان يكون الخبر عليه كالكالم نفسه
 ويحضي به ويستمر في رسم استناده من سماع عيسى مسئلة تتعلق بالشاخص
 قال في هذا انه يوصى بالخبر عند موته وان كان كان الخبر حيا كان الخبر له فيمن
 يقدمه وان كان ما توافاه كان الخبر عليهم كما راها في تولى احبهم با بعضهم
 ولا تقدم السلطان ان ينظمه وان كان كان الخبر وصي كان الخبر له ان يكون

الخبر

الخبر قال بولا، لا احد في بعد الموت ما يستدل له من شئت فانه يستدل له
 وان اوصى وصا على ماله وعلى من كان في علمه الخبر والخبر وانه اعلم في سماع
 بعونه مسئلة تدل على ان الخبر عليهم اذا كانوا كبارا تولى احبهم با بعضهم وفي
 احكامهم ابراهيم ما يد على ذلك في مسئلة كمال الاحكام في كونه وصية في الخبر
 ترجمه فصح خبر ما عند الخبر وفي مسئلة اذا اراد الخبر على رجل غير اهله
 احدهما وانتم التواضع في حجة الخبر فيه او يجر من غلبه ولم اذكر الخبر ليس
 في الخبر، **تبيهاات الاول** قال في المجموعه قال في الثمانية فيمن حضر حيا وجعل
 ام اته تليه وتقدمه يس بقدر حاجتهم فكانت تلي ذلك مما تلي في
 ذلك من رتبة اهل البيت الى ان يتم انتهى من حجة جامع ما دل على اختلافه من
 الاحكام والعمى والخبر من هذه الخلة في بلد ليس فيه حاكم او فيه ولا يطل اليه
 ولا يطلع الخبر ولا احكامه او يكون في بلد لا يطلعها لولا ما اوصى بها
 وانه اعلم ترجمه في ذلك في حجة حوزة في علمه وكتاب ابراهيم
 قال ابن القاسم وانما خبر على ولد له الكتاب والحقار حيا او تولى به هذا
 له فان بلغوا الكمال فارادوا القيام بالخبر فليعلم ان ذلك لانه لم يوصى به ولو قيل
 يقوم بحاله قال محمد ولو لم يكن بينكم يوم وكل فليعلم انه ابيه وافيض حبيبه ما ان
 كان فيهم خير وهو قتل ان كانوا كبارا فليعلم به انتهى وما قاله محمد انه كانوا
 صغارا فليعلم وكل عليهم ان لم يكن ابيه وافيض حبيبه انما يكون ذلك وانه اعلم
 اذا ابراهم ذلك انه من **ابن الخبر** اوضح في ذلك والظاهر ان لا يفيض عن من
 الشاخص ما كان بعد له ثم قال في القاسم فان ما تولى فليعلم له ان يوصى به الى
 غير له الا ان يكون جعل على ذلك ابيه ما اوضح ولم مع القيام بذلك الى الخبر
 او وصيه انتهى فبما علمه **الثاني** علم من كمال ابي القاسم ان الوافق اذا جعل الخبر
 للخبر فليعلم الشاخص ان يوصى بالخبر احد غير له انما جعله له الوافق وقد تقدم
 في ذلك ايضا مسئلة رسم استناده من سماع عيسى وانه ليس له ان يوصى به الا
 ان يقول له اجعله من شئت ويؤخذ في ذلك ايضا مما تقدم في ما
 لا يفضيه كمال من ملك حقا على وجه يملك معه عن ابي القاسم ان يوصى به بالفاضة
 والوكيل او معوضا وخليفة الفاضل لا يقام وشبه ذلك انتهى **الثالث**

لو كان الغائب في بلد بعيد، واحتاج الجهر اليه من بعض شانه، وهل
 للفاصل ان يضر في ذلك او يوقفه الامم حتى ياتي الغائب الكائن ان الفاض
 له يضر في ذلك ويحجب ما فعله عند الغائب وليس للفاصل ان يضر ما فعله
 الفاضل عند غيبته ولم ار ذلك نصا في الفاضل وحده فانه منصوص به لبعض الناس
 يسمى على من حال او صورتهما اتفقوا السيد، والعلماء في راس مدروس وكلمة
 وناظر وقف غائب ما لفاصل، فبعضه في وصية كلب بالدرر المذكور في حق ومكان
 مكان بها موقوف فانه في تلك الوصية تخصص بخصه الفاضل على ان يوقفه المذكور
 بالفاصل، او غيرهما من اهل الادب فانه يضر في توليته هذا الفاضل بعد ابلغه
 توليته الفاضل المذكور ان يولي بخصه، اخره في راس ولا، الفاضل معتقد ان
 الفاضل لا يضر له وليس له في ذلك فاجاب بولاية فانه في تلك الشخص المذكور ان
 الوصية عند غيبته الفاضل المذكور في الغيبة البعيدة، وتصور الوصية عن مكان
 بها بغيره بصفة واحدة بطلانها انه لم يولي له كالمذكور انما كان وليها
 واحتاجت الى الترخيص بغير الفاضل ايضا او يضر في توليته الجاهل والادب فيه
 والله اعلم وكثير من على بطلان المالكي واجاب بمثل ذلك ايضا بغيره والخصية
 والخاصة واجاب نعم اجاب نعم، الفاضل ايضا بمانعه نعم نعم توليته
 فانه في تلك الوصية لم يولي بغير الفاضل ان يولي بخصه، اخره في راس ولا،
 الفاضل ولا اعتقاد المذكور نعم صحيح واجاب الشيخ ام ايمن الا بانه في السابق
 بما اجاب به الفاضل وكذا اجاب في الشيخ محمد بن احمد السعدي في الخصية
 والشيخ عبد المنعم البغدادي في الخصية بغيره والله اعلم وبذلك ايضا
 امتنى اهل العلم وقال الفاضل ان يضر في ذلك ويحجب ما فعله كان اصل منه
 في ذلك الفاضل على الغائب في حاله الخفي ان كان في غيبته غيبته وبان من يرد
 التفسير في تلك الوصية في الوقف له شبه الحق على الفاضل في وجوب الفاضل
 لم الوقف وعدم تخصيصه بغيره وانما غير الفاضل المذكور من اهل الفاضل
 كان حكمه عليه فيما يدعي به وقد قال اهل الفاضل فيما لا يدعي على غائب
 يدبر ساع للعلم ان يبيع دار الغائب الفاضل المذكور ان اقدم الغائب بغيره
 او بما يتم له عنه الحق ان يبيع ما هو مبيع بالقرض من اخله فانه امضى حكم الفاضل

على الغائب

على الغائب فيما هو ملكه له ثم عما احرى ان يضي التفسير في الوصية التي
 المذكور ان لا يضر ملكا له ويضرب لملك له انما كان وليا له، راجعها
 الجاهل وبما قاله ايضا من جهة الفاضل على الغائب من التواضع ونصه فالجواب الملك
 انما كان الغائب ضخم المضمون له اجمالا في الوقف لم يكن يدافع عن نفسه ولا
 ولا ان كان في الالة احد غائب من اوليه اجمالا وان حضر خاصه عنه وان لم
 يحضر حكم عليه والتمسده وان لم يكن له ولي يولي له عليه الجاهل وبما قاله، وليا له
 الخصومة في حق عليه وله ولا يخصه بالولاية في هذه الخصومة فيكون قد نص
 له وكذا خاصه عنه وهذه الالة التي كذا المعنى وقوله وان لم يحضر حكم عليه
 والتمسدهم ارجاء التواضع وانما جاء ذلك المعنى من ادعاء الجاهل والله اعلم
 ويعني هنا مسئلة وهي لو جعل الفاضل الفاضل في ذلك الشخص غائب عن البلد
 واقامته ايضا في بلد اخرى ولا يجر ان ياتي في بلد الفاضل كما لو جعل الفاضل
 في جيبه الله، بكنه لم كان ملكا خاصا بالفاصل هذا انه ليس للفاضل ان يضر في ذلك
 ويوقف الامم انما يعلم ما يملك به الفاضل فانه والله اعلم **الترجيح** قال
 ان يضر في الوقف من المجهول من ذلك المالك الا جملة عن له واستند انه شيع اهل الفاضل
 من جيبه على بيان له وقد بلغ من هذا احوالهم وكان يجر في جيبه فانه
 في غيبته وحجب بعضه ان يولي بغيره فان كان جيبه الفاضل في ذلك وان كان
 على غير ذلك جعل معه من يولي بغيره في ذلك ان يضر في ذلك ان العرف قد من الجيب
 ولو كان يتقدم به في ذلك ان يضر في ذلك فانه في جيبه ولم يكره السلطان
 في ذلك نظر وقوله ان كان على غير ذلك في ذلك في ذلك او غير ما مومن وانما
 اراد ان يولي بغيره ولم تقع له لانه رضى بغيره ولم يضره واحد من غير له
 الفاضل عنده ولو كان غير ما كان ان يضر في ذلك فانه في جيبه ولم يكره السلطان
 ان يضر في ذلك فانه في جيبه لم يضر له وانما في ذلك فانه في جيبه لم يضر له
 وفي قوله نظر فلتا قول ابن خنوة هو مضمون ما تقدم من قول ابن خنوة فانه في جيبه
 وفي ذلك فانه في جيبه لم يضر له، اختار ابن خنوة ما جعله في جيبه لم يضر له
 على ان يضر في ذلك فانه في جيبه لم يضر له، اختار ابن خنوة ما جعله في جيبه لم يضر له
 جميع الشهود ان يولي بغيره من جيبه لم يضر له، اختار ابن خنوة ما جعله في جيبه لم يضر له

فلا لا تشبه ونصروا طائفا انتهى قوله **وشمال الاثني** ثم تصور كلامه وسلك
 عن وقف على مكان **ملك** من مفعول لا اندلس القاصير بها وهما بدل النقصا اذا كان
 بهذا الصفا ما جئت بما صورته (الكلام) دخولها كما هو خد من كلام اهل الهند
 في مسابيل جديدة اعني المند كور هنا وما يشبهها كما يشهد بذلك القوي وبعد خولها
 في قوله تعالى انما الضم فان للفعول الاثني مفعولين خلاف والله اعلم قوله **والملك**
الموافق ثم ظاهره حتى في المصاحف ونقل القوي لا يجمع على ان المصاحف اربع
 عن هذا الملك وهو خلاف ما حكاه في او الجسر من الشواهد ان المصاحف ايضا باقية
 على ملك محضها والله اعلم ونصه ايضا في التمجيد الاول في الاستدلال على خوار القيس
 والمند على ثم جرحها بديل الجسر على من اجبر الله وذا احب ان يسلط في اثرة في كمال
 على منع بعضها ومن اشها والمساعد ولا حبا من يخبرها طائفا الى ملك احدثوهي
 باقية على ملكه واروجب تسيب انما معها الى من جئت عليه فلم يه في ذلك كما
 يحفظ في العهد القانية والاجارة والاسكان واصل الملك له فليحذر للوزنة على
 مما اوجب في المند وان كان الملك باني عليه انتهى فتأمل والله اعلم قوله
والا يقيم الا ما ضر منه ثم مضى في قوله في المند وفيما يجب به من جبر عليه
 اذكر ان ايج ان كان الجسر عليه معينا واذكر في الخلاف في ذلك ثم قال وان يكون
 محسب كالجسر على جوار عليه في وجوبها بالصب او القسمة قوله في طائفا عن اها
 امز فقول لا بد القاصم مع ذلك وامر الماحضون فالوقا لشها لا تشبه بالانرا انتهى
 وما عدا امز فقول لا بد الماحضون صرح به في كتاب القوطيا القاة من المندونة وفيه على
 ذلك في التضيها والارجح ايج وعما اضا لا الماحضون وامر كناية قال المندونة
 وانما نبهت اني اني تبيو خ الشاخي من كل ارجاع اهل المذهب على انها تكون على
 بالصب في هذا الفصل **ثم** في قوله من الكتاب او احتشدها فاعلمه نصوص
 الامهات والاشو صوب الله بونه من كتاب (قمتي) فقد علمت ان اهل القدر انما عزا
 لا الماحضون هو مذهب المندونة ثم قال ام عرفة واما الجسر على في زهر فلا
 يجب الا بالقديم من طائفة قبله في حقه وصرح في قوله في حقه وشبهه الوقف على
 القوي او على في تيمم وخوهم ثم قال قلت وتقدم كلام (تبيو خ) في المصاحف
 على الاندلس والاطاع يجر بعض الاباء والامام المجدونك وعليه دار محضه واهله

قوله

فضلا في المشاركة لا يدخل في الجسر ويدخل في الايطا والفرق بينهما
 ان الوضعية لا تدخل في علم المقصود بها وهو القاصم وهم وهو مكنة التعجب
 والتسمية ليست بتخصيص واما في الوقف والمقصود فيه ثم في التامع ويجوز
 فصرها على بعض من بعض في ان يقال للتسمية انتم فالاستدلال التي قلت وهذا
 ثم في الامام في قال القوي في قوله **والا يقيم الا ما ضر منه** **والا يقيم الا ما ضر منه**
والا يقيم الا ما ضر منه ثم في قوله **والا يقيم الا ما ضر منه** **والا يقيم الا ما ضر منه**
 اذا قال اوقف على ولد وولد وولد او قال على او كذا او كذا او قال على في
 وفيه في ما انما لا يشاء وهذا اللفظ وليس من اذ ان الوقف اتي بلفظة
 من لا يملك السنة فغا اوقف على ولد او قال على ولد او قال على او كذا
 او قال على او كذا او كذا او قال على في قوله في قوله انتهى على
 ما لا يجمع بين اللقب والقبول فيه قوي فان امر الجسر انكم ان اهل من حجة
 كانوا يقنون بدخولهم فالوقف فيه في المند يقنون اهل طائفة فالامر يشهد
 وهو كما في اللفظ اني اكون دفع على اشد في الاثني فانه اقال على ولد وولد وولد
 فهو في قوله على او كذا في كورهم وذا تفرع على لغا فيهم واما اذا اوقف
 على ولد او على او كذا فالجرح من المذهب على بدخولهم وكذلك في قوله ان يكون
 اذكر ان اقال على ولد وولد في قوله فتأمل والله اعلم قوله **وبت اخوته**
الذكور والامهات ثم في قوله **الذكور والامهات** **الذكور والامهات**
 لا اخوة كذا وكذا المصنف اعتمد على انه انما يدخل في ذلك الاخوات
 ولا اخوات كذا مع انهم من اولاد ابيه فاحرى الاخوة كذا مع جميع بقوله في
 الجوف قوله واولادهم يعني اذكور كما صرح به في المصاحف **فبني** زاده الجوام
 انه بدخولهم في كور اخوته واولادهم اذكور اذكور وولد لا يمتد بولد ابيه قال
 في الجوام ولو قال على في اذ دخل فيه اخوته لايه واهله واخوته لايه وسكان
 ذكر امرو لادهم خاصة مع ذكر ولد ابيه انتهى وقاله ام شهاب في المند قوله
ومر ابيه المحتق ثم في قوله **ومر ابيه المحتق** **ومر ابيه المحتق**
 انه لا يدخل في كذا ان لم يجر في كذا في ارضه على مذهب المندونة قاله ابن
 عتيق في خوار القيس في الاثني ان لم يجر في كذا في ارضه اذ في ارضه

الشمرة

له رجل حاد ما يدخل الى الخائف على المخلوف عليه ما عطاءه من الفرج الصبي
 بالخير لا يبه ما كثره الا ان لم يعلم حقا فالصبي اما انما يفسر عن الاحت
 لان لا يرد ذلك الصدام من الا ان قال انما يفسر عن الاحت
 على ما عطاءه يصح الا ان هذا كمالا ان الله لا مال المخلوف عليه ولعله اراد
 ان لا يفسر له ان رده فلما كان له رده لم يتغير الا ان عليه ملك الا
 برضا الا ان قلنا ان احت احت والى واما لو وهب هبة كثره لهابا الا بعدد
 الا ان على رده على الوهاب وقال ابن بزر قال بعض الحكماء ان كان الارب
 موصى احتى يكون رده ما وهب لا منه من صدام لا يتفرع به الا ان كان له الفوق
 كاللحم والتمه وتوسه هذا انما نساو له الا ان كان له من رده على الا ان يقول
 نفقة ان على فليس احد ان يملك من صدام احتى رده وهذا ان اكل
 مما اعطاه الصبي حقا وبعدد ملك في قوله من غير المخلوف عليه وان
 كان الا ان بعد ما احتى لا يملك من نفقة ولده وكان عيشة الا ان من عند غير
 الا ان رده فان وجوه ما عطاءه على ان رده على هذا اما ان رده لم يحت
 فالو هذا منقوض فوالا ان الله اعلم وعبد له وان رده هذا اسوة الا ان له
 رده ما وهب لعبده قال ابن بزر الا ان يكون على العبد من رده ما وهب
 له من مال القتي وماله كره من غير انما ذكره في انكثت عن بيع القريتين
 ونفلت لك في رده خيرة وقال ابن بزر في رده ما وهب الا ان رده الا ان
 الهبة يصح من المخلوف رده الفولية ملو صا د مالك الصبي احتى ملك
 الاحتى من خلاف مال القتي او قبل الهبة او الضقة او فاضل او غير ذلك
 من الا ان الفولية لا يضمن له عليها ملك انتهى ولم يرد لم المصنف
 ان لم يرد ان ابع وهو الموهوب له وتم حقه قبول الملك والله اعلم فواله
وجيز وان بلاك ان واجبه عليه ثم انما هو الموهوب له ان كان ردها
 وان كان يبيعها فلو لم يرد رده حوزة الشفعة فواله انما انما رده
 في كتاب الهبة وكلام المصنف في التوضيح المختص في كتاب التوفيق
 ترجيح الفوا حوزة حوزة وتقدم الكلام عليه عند قوله في باب التوفيق
 ولو تبيعها واجبه عليه ان على ان يجوز وهذا على المشهور من ان الهبة

تلمع

تلمع بالقول قال ابن بزر في رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له
 قال ابن بزر في رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له
 عندنا وحكاها النكا او عن مالك وحكاها ابن بزر عن مالك قلت تقدم
 في الخبرين قال ابن بزر في رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له
 ان رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له
 برضا الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له
 دائمة واعتقضا بطل عتقه وكانت لها وهو خلاف المشهور وقول ابن بزر في رده
 لمساع السعة ان خاصه بمعنى صدقة عليه فخاصة له من الصدقة ان على الموهوب
 على ان رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له
 صدقة عليك فمضى عليه بذلك وقال ابن بزر في رده الموهوب له رده الموهوب له
 الا ان رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له
 وفي ان رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له
 في دعوى هبة مع غير يمين الوهاب قال ابن بزر في رده الموهوب له رده الموهوب له
 في رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له
 هبة ما يرد له من غير ان يمينه وفان رده الموهوب له رده الموهوب له
 الهبة والصدقة والاحتى منى كانت على وجه المير بفضي بها قال ابن بزر
 وقال الشيبان الا ان يكون على مع غير فان الحق له حتى يملكه انتهى وانظر الكلام
 في ذلك في باب التدرج في رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له
 ونصر السوا والحوار في رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له
 لمسكين بفضة ثم بعد ذلك في رده الموهوب له رده الموهوب له رده الموهوب له
 يباح له ذلك كتميزه انما له للمسكين بقوله بخلاف مسألة من اخرج لمسكين
 كسرة فلم يجد فانه ذلك لم يملكها للمسكين بقوله ولا يملكها لمسكين
 اعطاه بالقول او وجب كلهما للمسكين ونميز في رده الموهوب له رده الموهوب له
 الى غير ذلك وهو اصل قوله هذا الفلان وقد اخرج المصنف في رده الموهوب له
 تصدقت بهذا على فلان وهو يستوي في هذا اما اخرج الا ان على هذا الوجه
 من ماله وما يميزه لمعير مما جري من صدقة غير على يده الا ان الضم له بغير التوجيه

منه كما أنهم في غير المتكلمين لا وليس للعلّة ان كانت من معنى الصلّة
والعكسية وهي مخصوصة بنا **الحوار** تصحّت المسألة ان كان هذا
المعنى ان المال الذي اخرج له للصدقة شيئا سمي له منكر بعينه فماله نوى ان
يعكبه له ولم يتخله بقوله او لا فيه فيكره له ان يصير له ان يصير له وان يتخله بقوله
او فيه فلا يجوز له ان يصير له ان يصير له وهو ضامن له ان يعاونه كما اجعل الله تقيده
كما اخرج عجمه للصدقة سواء وشمله في النص الذي يامر بالتأخير او يخرج
اليه به فلا يحد له يكره له ان يصير له ان يصير له ولا يصح ذلك عليه ان كان الثاني
ان يعكبه له ولم يتخله له بقوله او لا فيه وبالله التوفيق انتهى من الاحوة من
بان الصدقات وهو الذي ذكره فيما اذا قيل بان الله ياتي على احد المشهورين
في يوم الظل والكلام انفسه وان في غير التمثيل بالنية ونية الاعضاء
انه لو عجم عن الاول اعبر عنه بقوله اعكسبة لقوله ولو عجم عنه بقوله اعكس
ونحوه في اخر مسائل النية والله اعلم وقال في المسألة **قال**
في التخيير فانه انما هو الصدقة قال ابن يوسف قال مالك اذا اخرجت للمسلمين
بالكسرة او بالدرهم فلم يتجدد اري ان تعكس لغيره في كسرة المهرود وان وجدته
ولم يقبل وهو اول من الاول الثاني كذا الغرض والدفع واختلف حاله ام لا يقبل
يجوز له ان يلهو وبقيل لا ان كان معينا الكلها وان كان عجم معجز لم ياكلها انتهى
وقال فيها ايضا **قال** في مالك ولا يجرى فيها كس المسألة ان لقوله عليه السلام
هو لها صدقة **قال** في ما هدية انتهى **قال** في رسم الوصايا
والجرح سمع اشبه كتاب العارية اذا اقال له **قال** في بيع ولا يفسد
عليك بل من لا معنى قوله بغير التفصّل على فهو ام قد اوجبه على
نفسه والمعمود على مذهب مالك وجميع اعدائه لا فرق من اوجبه على نفسه
بحكمه عليه مالم او يفسد وهو انما قال له انك بعد ان يتجدد او قبل
ان يتجدد انتهى **قال** في دفعه بيا بالتمتع عند قول النصف وطريق
بينه على الجوز والله **قال** في كتاب النية من الدعوة ولا يقصود بالجارحة ان
بعبارة نية يجوز في حصر او جزاؤه بعبارة او صدقة ولو لم اقم المعك في عنة
ان المعك في حصر او جزاؤه بعبارة عليه باقر انك بينة من غير ان يفسد ذلك

ان انكر

ان انكر ورثته حتى تعادير السنة الحوز انتهى **قال** في اقال الولد له اصلح
نفسك وتعلم انك ان ولدك من بيتي ولا تفرق بينك وبينك ما في ابوه قبل ان يتي
بيد ابوه ان يبيع الولد الحوز **قال** ابن القاسم في رسم الكسرة او لا فصدقة من سمع
اصغر من كتاب الصدقات لا يكون له ان يتيه الا ان يبيع ويقتضيه ذلك بانها
لا يتي على ذلك **قال** في قوله ان يتيه ليس يصير في تملكه انما اجل
الظاهر منه ذلك لاحتمال ان يريد تسكنها او تم تقبضها **قال** ابن القاسم او
يكون اراد التخيير ولم يجعل ما اوجب له ان يتيه به من اكله نفسه وتعلمه
بموضاها **قال** في حبانك وفي ذلك اختار محكي ابن حبيب عن كرم
انه قال في اعكس ام رثته انتم رثته دارا انما بنا بها على ان تعلم واستلمت
فلا ارادها من العكسبة لانه من اكلها ما ولا يفسد في يها من اكلها وان مات
بها وبه اقول **قال** في اكلها لا عكسبة وفيه لانه في داره وان
القاسم من رواية عجمي في قوله **قال** في اختيار ابن حبيب قال ابن ابي حازم رجل
قال لاني ان تزوجت فقلت جاريته هي له لاني تزوجت وان مات لا ان اخذها
من امر المال وان كان في حصر بها القاسم **قال** في القاسم يعني له دون
القاسم ان يفسد وان مات اخذها من امر المال ولم يكره ان يبيعها في قوله
فلان بدل الجارية ما يتيه في خيار كان لغيره ما يتيه القاسم في قوله لانه ليس شيئا
بعينه **قال** في قوله ابن القاسم هو الصحيح لا قول ابن ابي حازم ومضاه اذا اوجبت
له النية بالتمتع ويجوز قبل ان يتيه النية تنكح الا انما في الحوز حتى اهاك الذين
بما لا يوافق ظاهرهم لولو كان الذي يحد النية وهو اجد القول لم عليه
اقتصر ابن حبيب قوله **قال** في اكلها من صور كظام **قال** في نية من يتيه
ملا لا يفسد في به ثوبا لم وجهه فان لم يتخله لها بالنية او يشهد لها وان
بعضي عدل له ان يبيع فيها ماله ابن حبيب في اخر سمع اصغر من كتاب النية ان الاول
مسألة من تصد على جارية في خيار وتب له كتابا بالوكيل ليدفعها اليه بمواف
على الوكيل بالكتاب ودفع اليه خطا ختمين **قال** في ذهب ما دفع اليها الختمين بالنية
اليوم او عند اتمام التصديق قبل ان يفيض الصدق عليه الختمين بالنية من الوكيل

فحينئذ يوفى بعضهم هل يرجع الى الجحيم او الى الجنة حتى يوفى اكلهم
 ولا يموت هذه اجزا لا يورثون غيرهم ثم انتهى من مسائل النعمى **وقال** انما يخطأ من باعها
 بالحكمة قال انما يخطأ من باعها بالثمن او بالقياس وانما يخطأ من باعها بالثمن
 او بالقياس على قوم عاين بعضهم وان كان الثمن من ذلك يرجع على يده لعله
 وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 او خذمة او دناءة فخر محضه كانه يرجع الى الجحيم الى طبعه الا ان كان له غيره
 او انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 يوطأ على حدة او كذا حتى او حتى مع ووالله لو اصد سرائرهم بعينها او حتى
 بعينها لكانوا احد منهم شيئا فهاذا امر ما منهم يرجع نصيبه الى صاحب الجحيم
 ان يعلم مع الجحيم انما هو الى من يعلم حقه الله فانه كله مالك وقد قال
 انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 في نوازله فيموت في الجنة عند عفة ذكائه ثلثا من ثمنه في الجنة ما كانت
 ولم يترك حياة الدنيا ولا الدنيا له ثم توفى انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 الجحيم الى ثمن خوارها مقام دليل النورثة وقالوا البصر لم بعد حياة الدنيا
 وقال انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 ولو نزلت بعد وفاته فياسا على قوله فيموت في الجنة عند عفة ذكائه ثلثا من ثمنه
 حياة الجحيم ولا حياة الجحيم ان لو نزلت الجحيم خذمة الجحيم حياة الجحيم
 ما ينفى الا ان يستدل من ماله على ارادة حياة الجحيم ويا على قوله الجحيم
 انما انما للجحيم خذمة الجحيم حياة الجحيم لا حياة الجحيم ان يكون للجحيم
 في حذمة الجحيم ثلثا من ثمنه الا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 فذلك ما لا يصح على قولنا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 النحلة والحياتة من ثمنها النكاح قوله **وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا**
 الجحيم قال يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 الجحيم مكينه لكونه عوض لا يكون الجحيم الصيغة ما لا عليه لفظا

لغير

لغير الدلالة عليه النعمى اما انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 قال يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 بانفسه نفسه وماله فيمنعها لا ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 عند بيعه او قبله ان ينفق خوارا ولا يجوز ان يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 ان يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا ولا يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 قال انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 من قبل انفسه بجهة يجوز ان يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 ينفق خوارا **قلت** بالانفس انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 والنعمى لكونه لا يكون انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 النعمى فقال انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 من ثمنها النكاح فاني والله انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 في شرح المسئلة انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 منه يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 كغير ذلك من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 لنفسه او لغيره وانما انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 لها ما يبيع من دود والصدقة جائز لا يبيع المستقيم الا بالانفس والنعمى حياته
 او بعد وفاته وحده انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 الصدقة دار ايسرها الا في ما عفا قبل ان يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 وانما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 لم ينفق على ذلك حتى مات الا في كل صدقة الصدقة ولم يذكر الا في ما عفا قبل ان يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 والنعمى من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 وقاله بعد النكاح في ثمنها النكاح فاني والله انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا وكذا انما يخطأ من باعها حتى ينفق خوارا
 ينفق خوارا فيه الا ان يكون النكاح موصرا فيعطي الولد فيمة الجحيم ويضع

الصدق والبر ولا وفاء في الدنيا والبر رجوع فيما وهب من الجسد وليس عليه شيء
وهذا هو الوضع الذي يجوز له فيه الم جوع وهبته انتهى وقال في الكيفية
في كتابه البينة قال لا يبرى ولا تصدق على ولد له بعد ما عتقه وعوضه عني
قتله او اذني حاز ان كان ولا يبرى لشبهة اولاية وشبهته بماله فان كان كاهن
افتتح وتفتح في ذلك من الوصية لحدود الشبهة بالمال انتهى **وسئل** عن رجل
ملك ولدا كاهن او ارضاء بخدا رجع سيرا وفيه جميع اولاية على اولاده
واذ خطب في ذلك الارض وكسبها او فقهها على ولد له او لا **جواب** بان كان
الولد كاهن او حاز ملكه اياه او وصي او شهد اياه انه حاز له بالتمليك
عنه ولا يملكه الوفاة الله بعد له الا ان يشهد له بان رجوعه مما ملكه له ولد
فيكون له فتيته وان كان له كاهن او لم يكن او وصي او لم يكن الا انه له حتى او فقه
والوفاة عليه والتمليك باكل الا ان يخل به حكم لا يفتقر الى اقرار وهو على
القول ان لا يبرى الا غنطار اياه الا بالغوا ولا يكون بالغوا في ذلك اقبى
او القاصم الا ان لا يبرى الا ان لا يعلم قوله **كاهن وصية** **والا** **بشر** ان
البر لا اوهبته لولد له اياه ان كان له اياه فله ان تقتصر منه وان لم يكن له
فلا تقتصر منه وهذا اذا كان له ولد صغير او اما ان كان كاهن اياه ان تقتصر
منه كان له اياه ان لم يكن له ولد له فيكون له ولد له ان تقتصر ان وهبته او خلقت لولد له
الصغير في حياته اياه او ولد له الكاهن الا ان يخلوا اياه ان لم يكن للصغير
اياه من هبته او خلته فليبرها ان تقتصر لانه يتييم ولا يقتصر يتييم وبعد
كالصدق وانه وهبته من صغار الا اياه ثم باعها لم يجد ثواب البينة شيئا
فليبرها ان تقتصر لانه وهبته حال اليتيم وان وهبته من صغار الا اياه فليبرها
حنوطا صغاف وهو كالصغير وجوب لا غنطار لها انتهى والى ذلك لا يبرى
انما المصنف بقوله وان يحنو فاقوله **ان** **تم** **تعت** **جواز** **السوق** **شرف** قال انما
كاهن لانه البينة يعقون غنطارها بخواتم السوق والى ذلك لا يبرى
وبعد التلخيص اوضح ان ذلك غير حقيق ام حذ ولا خلاف فيه انتهى **قلت**
في معبر الحكم فويله من ان لا غنطار بخواتم الا سوا في محتمل ان يكون
المصنف لا يمتد بالاجابة فمنا سله والله اعلم قوله **وكي** **ملك**

صدقة **غير** **مقبول** **ان** **شكر** **يريد** **بمقدور** **وصوله** **التقليد** **الان** **بانه** **وان** **قد** **اول** **لما**
الاملا **ولا** **تقتصر** **بها** **مقبول** **واحتسب** **بها** **الصدق** **من** **البينة** **فانه** **يجوز** **له** **ان**
تتم **لها** **على** **المشهور** **فانه** **في** **الوضوح** **فوله** **ولا** **يرى** **كسبا** **او** **ما** **كل** **على** **لها** **ان** **تقتصر**
هل **التي** **على** **المنع** **او** **التي** **اياه** **وظاهر** **الصدق** **فانه** **تتأه** **الصدق** **ومن**
تصدق **على** **اجنبي** **بصدق** **لم** **يجز** **ان** **يأكل** **من** **قوتها** **او** **لا** **يرى** **بها** **باعت** **الا** **تصدق** **ولا** **يرى**
بلا **ياكل** **ثم** **قد** **والا** **تصدق** **بذات** **ولا** **تقتصر** **من** **قوتها** **وعد** **الك** **فوله** **ان** **تقتصر** **بها**
الجواز **لحديث** **الح** **اي** **او** **قال** **عبد** **الملك** **لا** **تقتصر** **في** **ذلك** **على** **قوله** **فيله** **نظر** **لان**
الجواز **كما** **في** **الصدق** **ان** **انتهى** **قلت** **ان** **على** **الجواز** **على** **ان** **الم** **اياه** **المباح**
فهو **مستكمل** **لما** **يريد** **في** **الصدق** **فانه** **لا** **يخل** **على** **التي** **اياه** **ولا** **يجز** **بحديث**
الح **اي** **لا** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
اريد **بجواز** **ما** **يجز** **الح** **ولا** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
لما **هو** **ظاهر** **لحديث** **الح** **فانه** **في** **الوضوح** **فوله** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
بها **كقوله** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
الصدق **فانه** **في** **الوضوح** **فوله** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
في **السبل** **والشبهة** **في** **ذلك** **ما** **يقتضي** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
ان **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
الرفق **فوله** **قال** **ابن** **المواز** **ولم** **يجز** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
لنها **ويقتضي** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
الكسب **واما** **في** **الصدق** **فانه** **يقتضي** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
وهل **الان** **يرى** **الا** **يرى** **الكسب** **فانه** **يقتضي** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
تقتصر **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
الشوا **فانه** **في** **البينة** **يجوز** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
يريد **ان** **لا** **يأكل** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
قال **في** **الترغيب** **فانه** **قال** **ابن** **المواز** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
البيع **انتهى** **وتم** **كروية** **الك** **خلافا** **واما** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**
ما **جاز** **في** **ذلك** **ابن** **القاسم** **في** **الصدق** **فانه** **يقتضي** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها** **ان** **تقتصر** **من** **قوتها**

التوضيح وكلام ابن الحاجب والالتفات من أم على من علم حياة نفسه
 ومكره الخا يروى عن الامام انكم امة ولا تشبهوا بالان والوجوه
 اذا اخاف عليها الخدعة فخذوا من ذلك الافعة فخذوا حسب حال الخدعة
 وجعل ابن الحاجب الا فساد كانه او لها ان يعلم من نفسه الحياة يكون
 الالتفات عليها من اما ثانيا ان يخاف ان يستعير الشك ولا يتفهم ويكون
 مكرها وثالثها ان يتقن بامانة نفسه وفيه هذا الخ فتميز الاول ان يكون
 بين الناس لا يتردد ولا يخاف عليها الخدعة والاشارة ان يخاف من كان حاد وحج
 الا لفتاك وحكي عليه الاتعا ووان يخاف فكله افوا المال بين فروع
 ما هو مثير ولا خیاره لا يخذها الاتعا ووان كانت بين فروع غمها مثير فيجب
 بين اخذها وتركها انتهى وزاخذها فخذها وان ذلك بحسب ما يغلب على
 كونه من اخذ الخ مثير انتهى وهذا الاخير تفصيل لما كان الكلفة (مكتفيا) وفيه
 التوضيح بل نقل النعماني عن النعماني اخذها اذا كان غمها مكرها اذا
 انشدنا اخذها انتهى ايضا قوله على لا حصر فيه ترجيح القول بالامانة
 وهو الذي اقتصم عليه وانشأ من قسمة **الاول** فانه لا يقدح في بعد
 ان ذكر الاقوال الثلاثة وما فيه من به وهو ايضا ان كان هذا الاختلاف فيما عدا
 لفظة الحاج انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها ومعنى نهيه عنها
 مخافة ان لا يجد بها العلم والحاج به في ذلك الخ مختلف فيبقى في ضمانه فلا يخفى
 لاحد ان يلتفت لفظة الحاج انتهى لو اردت ذلك عن النبي صلى الله عليه
 وسلم فان الالتفات بها واجب عليه من رغب بها ما يجب وسواها انتهى وهذا
 والله اعلم في غم الخ لعل يجب الالتفات بالحق كانه لانه في غم محل
 الوجوه لانه تفصيل للتلافة الاقوال وهي لثا هي في غم قسم الوجوه
 فهي داخلية في قول الحنفية والاشاعرة الا ان انكم امة فيها اقوى قتاله والله
التشبيه الثاني قال ابن حجر السلام بعد ان حكى الاقوال الثلاثة ولا
 ولا كنه كان مع القدر على الحق ان يجب الالتفات ولا يجد علمه في حياته
 نفسه ما نجا و آخر قوله انك لا تجد علمه في حياته والحق ان المال
 المعصوم وفطاري الام ان يأسر على نفسه الحياة فيفقد توجهه عليه الخ

بالحق

بالحق وحده من يعلم من نفسه الحياة وجب عليه ان لا يخفف من ذلك الحياة
 وبعد تسليم هذا اول كنه من الاقوال الثلاثة لا يشبه بالان والوجوه لو قيل
 به الوجوه لانه لا يعلم عند الحاجة والقدرة على الامانة انتهى وكلامه حسن
 رحمه الله **التشبيه الثالث** قال ابن خلد خبير كل محل واجب او مستور
 لا تكرر مكره فمكره كانه فاد الخ يروى ان الله الاذي من النبي وهو على
 الاقوال وما ذكر مكره فمكره فمكره وهو على الايمان كالايمان والصوم وقد
 تقدم بك هذه القواعد ومقدمة هذا الديوان وعلى هذا الحق لا يخفى
 وجوبه عند تغيرها لا الا او عند تغيرها لا غير الا ما يتوهم في رضاء على
 الكفاية وبعد هذا المصطلح المخصوص ينبغي ان يذكر ان الله عز وجل قد اوصى بالوجوه
 انتهى فانه قوله **وتحريم سنة** ولو كان لا فافها من تصور واضح
تشبيهات الاول يجب التحريم في عيب الالتفات **قال** ابن الحاجب
 ويجب تحريمها سنة تعميم **قال** في التوضيح ان عيب الالتفات وكلامه
 ولو اخرج التحريم لضمير في الخ ان امكنها سنة ورجع بها في غمها
 مهلكت فمهلكتها انتهى وينبغي ان يتفقد بالسنة انتهى **قال** ابن عبد السلام
 الضمير من قوله عيبه راجع الى الالتفات المعلوم من السياق ولا يجوز ان
 التعميم فان ذلك داخلة في انما سر بها فلا يخرج الى كليها فان تركها بها
 حتى طال ضمنتها كذا اما العجز الشيوخ فقلت كلامه على ما بهت انتهى
 وفي معبر الخ **فرد** واد المسد للفتقن لفظة سنة ولم يجر معها في غمها
 في الثانية فمهلكت ضمنتها وكذا ان هلك في السنة الا في ضمنتها اذا
 تبين ان صاحبها من الرضوخ وجد في فيه وان كان من غمها بغيرها وافتر
 بضاعتها ولم يقدم في الوقت التي طاعت فيه لم يضر انتهى **الثاني** قوله
 لا فافها لقوله تحريم لا يبعد السنة ويحتمل ان الثانية لا يجر ولم يقل له
 انك لا لا حاجة لكل الاية سفاهة الضمان كما لفت بعد السنة فلا فعدم
 الخ به فانه سواء للضمان والخ لا يبعد السلام **الثاني** حزم الخ لعل
 بلان الكين وما لا يرونه وموقعه الثانية يجر سنة اما الشئ ولا خلاف فيه
 واما ما دون الكين وموقعه الثانية وهو انما رايه بقوله كذا لو فكله ابن

الحاجب فيه فليس خبر فيه سنة ونحوه ايا ما كنت عليه ورغب في الحق
 انما قد وثقه قال ابن الحاجب وانما موقوفه من نحو ذلك وقد لو قيل نعم وانما
 عليه وفي السنة كالتي في قوله موقوفه اي موقوفه انما فيه دون التمسك بما يشبه به
 طاحنه ويكفيه ان يشهد ولا خلاف في جوده نعم به الا انه يختلف في حده وقيل
 سنة كالتيمم له بالان وهو كالميم ورواية ابن القاسم في المدونة ورواية عن عيسى
 عن ابن وهب في الحسية مثل الدرر ميان وكذا في رايه نعم وذلك ايا ما
 ابن كعب بن عبد السلام وثابة المدونة بعضهم على الحق والآخر على كلام التمسك
 وهو كونه عليه الا كثر من انهم ذهبوا عنه لم انتهى نعم لا يولد الحق الله عليه
 الا كثر قوله **بكتاب** محمد كثر في المدونة ونحوه في الفقه حيث وجدها
 وعلى ايراد المساجد حيث يكثر في بعضها ما اوضح في انتهى وفي سماع اشي
 من كتاب الفقه وسالته بعض مالك عن تعريف الفقه في المساجد فقال لا احب
 روح الصوت في المساجد وقد بلغت ان عمي في الفقه ام ان نعم في الفقه
 على ايراد المساجد واحث انما ان كان في المساجد ولو مشى هذا الى
 الحاقه المساجد في جميع ما كان وجد ولا يرفع صوته لم اريد ذلك بانما انتهى
قال ابن الحاجب في التواضع والمساجد قال في التواضع كالميم انما التمسك به
 يكون فيها واجل من ذلك في بعض الصوت ويجوز ان يكون على حد مضاف
 اي عند باب التواضع والمساجد وهو احسن لان في المدونة وغيرهما
 والتحديث انتهى وفي التمهيد انتهى نعم عند جماعة الفقهاء فيما علمت لا يكون
 الا في الاسواق وابرار المساجد ومواضع العامة واجتماع الناس انتهى قوله
او من شق كثر ابن عمر التمسك لاصحابه عليه ان طاعت الله في محله الذي
 شله الامانة انتهى فانه في شرح قول ابن الحاجب وهي امانة **فبيانه**
 وغيره قد فعلها الى الامام ان كان عند كماله في المدونة وفيه في التواضع
 قوله **وذكرنا في** نعم في سنة كثر في المسئلة في سماع هو من كتاب
 الفقه ونحوه وسيل مالك عن الفقه توجد في قرية ليس فيها الا اهل السنة
 فقال تدفع الى احبارهم قال ابن رشد هذا قول فيه نعم انما لا مكان
 ان تكون مسلم وان كانت وجد في اهل السنة فكان الاحتياط لا تدفع

الحاجب



الى احبارهم لا تدفع اليه لاهل السنة اذا قلنا انهم انما هم على علم فباس
 فان دعيت اليهم بعد التمسك بها انما جاء طاحنها من موها له وانما كان بل من
 ان تدفع اليه الى احبارهم لو تحققوا انها لاهل السنة فيفعلون فيه مع ان
 يقولون انما ان يكون حكم الفقه اهل ملتصقا بصرها والباقي اما انما لا يتحقق
 ذلك فلكان القياس ان لا تدفع الى احبارهم فيكون موقوفه اداء وانما انتهى
 انتهى فناملة والله اعلم قوله **او التصدق** قال في التصدق بانما اخراج
 زكاة الفسقة (السقوة) تعطيل المصلحة ولا يجوز للمنفق ان يتصدق بالمال
 من يهاون اذا علم بها بعد ذلك ورضي جاز انتهى بهذا هو الم احدث تصد
 ان يتصدق بها من يهاون اما تصدق بها عن نفسه فهو داخل في ذلك اياها
 والله اعلم **فبيانه** قال في المدونة والميم انما تصدق بها قبل السنة الا ان
 يكون السنة الشافعية انتهى **قال** ابن رشد في الكراهة هذا على التبع لان التمسك
 لم يأت من له انتهى قوله **او التمسك** لو علمه شر تصدقوا مع وعبار ابن
 رشد موقوفة انما قال بعد ذلك الخلاف في تلك الفقه وهذا الاختلاف انما هو
 فيما عند الفقهاء مكية فقد ورد التمسك بها انها لا تقبل الفقهتها الا
 فلا بد له استيعانها باجماع وعليه ان يجمع بها الى ان كان ما بها انتهى قوله
 فانه مشكوك الله اعلم وفيه لا كما في الما رى عند مالك ان حكم الفقه وسائر
 اهل السنة حكم واحد وعند الشافعية ان الفقه مكية يكره غير ما انتهى من كتاب الحج
فبيانه قال النووي في شرح مسلم وفي جميع احاديث الباب دليل على انه اتفاق
 الفقه وتلكها لا يفقد الى حكم حاكم ولا اند سلطان وهذا اجمع عليه ومبها
 انه لا فرق بين الغني والفقير وهذا استدلالها من جهة التمسك انتهى
 وفي التمهيد اجمعوا على ان ياكلها بعد الحوائج عليه الضمان واختلفوا في الغني
 فقال مالك احب ان يتصدق بها بعد الحوائج ويضمنها وقال ابو حنيفة فليسا
 لما لك ما شاء بهما قال ان شاء امسكها وان شاء تصدق بها وان شاء استعفها
 وان جاء طاحنها الى هال اليه **وقال** الشافعية ياكل الفقه الغني والفقير بعد
 وهذا تفصيل مذهب مالك وقوله انتهى **فمسئلة** قال في سماع ابن القاسم
 من كتاب الفقه وسيل مالك عن الفقه بعد هذا الم اجمع في سنة فلا

بعد طاعها فيستغفها ثم يقيمها الترمذي فيقول يا ربنا عليه
 ولا وها له كيف ترى قال لا يحضرها الا ان يحضرها اهل البيت بعد
 ما يصيبها من شيء هذا ما قال لان اجاز الترمذي بالدين من مالك ما لا يمتنع
 عليه كان امر اكرم في محنة اومر به واما يقيم في محنة من امره وروى عنه
 وفضا بعد عز به دون بعضه افرانك بالدين من يمينه عليه ولا يجوز في
 ذلك في امره واختلاف قوله في جوار ذلك في الصحة في امره اجاز ذلك كله
 ومن لم يجز له عرف ما اجاز الله في القضاء ولم يجز لاكم اومر في اجاز القضاء خاصة
 ولم يجز في امره ولا لاكم اومر ان الله استعمل في الصحة ولا يبر عليه بذلك
 حتى ما في ما كان امر اكرم بذلك في محنة جاز ذلك من امره عليه وروى عنه
 وان كان امر اكرم في امره فان كان يورثي بولد جاز امر اكرم من امر المال اوصي
 ان تصدق بها عن صاحبها وتوفع له واختلف ان كان يورثي بكالة فيلزم ان
 ان اوصي ان توفع وتخصر حتى ياتي صاحبها جازي من امره الى اوان اوصي ان
 يتصدق بها عنه لم يفي قوله ولم يخرج من امره الى اوان اوصي ان يفي قوله
 من التملك فيلزم ان كان في يمينه جازي من امره الى اوان كان في يمينه لم تكن
 من امره الى اوان قلقت انتهى وروى عن عبد الملك من ابن وهب قال عبد الملك
 سالت ابراهيم عن الدفعة بعد ما التزم فيستغفها بعد السنة يرفع عليه
 الترمذي ولم ياتي صاحبها اقرى ان يحضرها الترمذي قال نعم ارى للسلطان
 ان يحضر بها الترمذي ما واصلت اذهب فقال في مشاة الله انه لم يذكر ائلهما
 ابراهيم ليس يكون اذهب عن ذكر السلطان في هذا المثل لما قاله ابراهيم لان
 السلطان هو الحاكم في هذا صاحب الدفعة للكونه في منزلة الغائب انه لا يرفع
 ومعنى ذلك انه اعلم امر اكرم باستغفاره فيلزم ان يرفع عليه الترمذي ولا يجوز
 امر اكرم ليس بعد التملك من غير معلوم وكيف الغائب فيقول انتهى **مسألة**
 من تملك الدفعة في سماع ابراهيم وسيل ذلك عن رجل دخل خانقاه رجل
 ليستقر في منه ثوبا ثم خرج منه فاتبه صاحب الخانقاه فقال يا ابا عبد الله هذا
 دينار وجدته في خانقاه ولم يدخل على اليوم احد فمهل بعد الرجل ما فتقد
 دنيا رايتها اترى ان ياخذ له فقال مالك لا ادرى هو اعلم في نفسه ان استغف

انه

انه دينار فليأخذ له قال ابن رشد في قوله ان استغف فليأخذ له لا يلزم ان
 لا ياخذ له الا ان استغف لانه في يدك على ما ذكره يحصل له بها التغير ان
 وهذا على سبيل التمسك ولا ينهاية فيه ان الله يقيم ضد شيء الله لا ياخذ له ما يبيع
 الا ان التمسك على شيء الله لا ياخذ له ما يبيع في يدك على اليوم احد فمهل بعد الرجل ما فتقد
 له على ان ياخذ له او لو احسروا ذلك لو قال له صاحب الخانقاه هذا الدينار
 التفرع من اخذ له او لو احسروا ذلك لو قال له صاحب الخانقاه هذا الدينار
 وجدته في مكانه ولا ادرى هو لك او لغيرك او لغيرك ممن دخل الخانقاه بعد الرجل فوقعته
 ما فتقد منها دينار او اموالها قال له هذا الدينار وجدته في مكانه بعد خروجك
 ولا ادرى هو لك او لغيرك ممن دخل الخانقاه والرجل اعلم بعد تفرقه عما
 ساع له ان ياخذ له شك وبالله التوفيق قوله **كيفية اخذها قبلها** قال
 الشارح يترجم ابو التوفيق في ان الملتف في الخانقاه قبل السنة اكل الدفعة فانه
 يصنعها بريد له اذا عت عند وكما هم في حضر في السنة وفيه نظر فان ابا
 الحسن الضمير في التمهيد ان السنة بغير ما لا توجب شيئا الا ان يفارقها فعل
 فعل التمسك وما دفعه عن ابن الحسن فيلزم هو بعد هذه المسئلة انما قاله في شرح
 قوله في المدونة ومن التمسك لفضله فيبعد ان حاز طوبى بهاردها بغير صحتها
 او بغير ضمانها فان ردها في موضع مكانه لم يمتعه من ردها اثر في جرحه
 شيئا فليأخذ له وطاق به اهداك فيقول اكرم في كل سنة عليه وقاله مالك في واحد
 التمسك ياخذ رفته فليأخذ له وطاق اهداك فيقول اكرم في كل سنة عليه وقاله مالك في واحد
 ولا يصح **قال** ابو الحسن في قوله ليعلم بها التمسك هل تعي بها عامالا في السنة
 او تعي بها خاصا كواحد التمسك **فيما** **اختلاف** في اول التمسك على كلام
 ابن القاسم **قال** وفيه ان الثانية في كل سنة او في سنة واحدة في السنة لا ياخذ
 في سنة التمسك في كل سنة في كل سنة او في سنة واحدة في السنة لا ياخذ
 واتحد سواء في ذلك وحكي ذلك في التمسك في كل سنة او في سنة واحدة في السنة لا ياخذ
 ابن القاسم انه لا يصح ان ردها في كل سنة او في سنة واحدة في السنة لا ياخذ
 واكثر في السنة في كل سنة او في سنة واحدة في السنة لا ياخذ
 ردها في موضع مكانه اختلافا في كل سنة او في سنة واحدة في السنة لا ياخذ

انما ضمه في الاول الى الميرد هاء الف في قوله وبعد ان عازها وادها ولم
يصممه في الضائفة لانه قد هاء الف في قوله وادها وادها في قوله
انما ضمه في الاول لانه اخذها بنية الترخيف فلهذا جعلها كلام في ذلك
بين الف والبعده في الضائفة لم ياخذها بنية الترخيف اذ هو اذ هو بل اس
رشد الشيخ وهو توجب الضمة في هاء الضائفة لانه المشهور انها لا توجب
تشكيل قوله عليه السلام ما لم تخرج او تترك في نوى فلهذا لم يجرى في بنية
الاولان بفارضا فوالا كالتنوين او الترخيف في قوله هذا العمل اذا كان مما
لا يتجزأ كصوم يوم او صلاة فلهذا لم يجرى في انما به بالتخفيف وان كان مما يتجزأ
وفراة اخرى او في الحالة القياسية في قوله كونه في بنية ما تخرج به ثم
وما لم يجرى ان ليس به في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
الا في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية
اذ اخوى لا وجد اللفظة ان ياخذها في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية
عليها وانما يصح هذه البنية كالخاص **فقلت** قلت اللفظة على
ما لا يعمل **قلت** لا يجوز في بنية ان يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
النصوص وقد رزقنا مضافا بعد فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
جمله عليه الشارح او لا يصح معنى ولا نفلا انتهى بما قاله الشيخ رحمه الله
هو كلام كلام المولود وقد علمت ما في قوله وكلامه في اخره واحتجاجة
بكلامه في الحس وانما ذلك ليجري هذه المسئلة في كلامه اذ عرفت بانه
يجب الضمان وهذه المسئلة انما هي في كلامه المصنف على كلامه في قوله
اعلم وانما السباكي فاول كلام المصنف ليوافي ما قاله ابن رشد في المقدمة
فانه انما ذكر الضمان انما اخذها بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
ما لم يوافق اخذها في بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
تصور او قصر بما قاله ابن رشد في كلامه ان اللفظة بيد ممتد فلهذا لم يجرى
حكم الامانة في فتوى حكم الشيخ وان فيه ما يخفى انما هما ما لم يجرى
انما هو غصبا فان نوى ذلك فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
هذه البنية حيز التفكيكها وان حدثت له هذه البنية بعد ذلك اتفاق جرى

ذلك

ذلك على قيد البنية مع هاء البنية انتهى **فقلت** قلت عرفة بعد فعله كلام ابن
السلام **قلت** قلت يرد بان القول بل هو ان البنية المأخوذة مع هاء البنية كما كانت لا مع
تضييقها بما كانت بوجه ما كانت البنية وبيد المتفكر انما كانت عرفة
الاغتيا كانت بوجه ما كانت بوجه او الف في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية
كما جعل يجب الضمان انما اخذها بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
المدعى عليه كالغصب انتهى وهذا هو صريح عبارة السباكي في قوله بنية
ولو نوى ذلك قبل العلم ضمه ان تلف انتهى وهو كلامه بما قاله ابن الحاجب ايضا
وكلام المولود على كلامه في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
الركلة من الترخيف وانما ممتد في اللفظة فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
لغصبه وان نوى ذلك ولم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية
لان البنية في الجملة وان تقرر فيه ضمه كما خاف انتهى فلهذا لم يجرى في قوله بنية
وامر في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية
لهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
الا في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية
نقد ما من سماع يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
قال الشيخ ولو انما عرفت صاحبها انما التفتكها ليدعيها فلهذا لم يجرى في قوله بنية
انه التفتكها ليدعيها فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية
ونقصها وان ضاعت اللفظة من المتفكر لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
وامر في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية
ابن رشد انتهى من اذ الحس وخوله في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية
وان قال له ردها اخذتها ليدعيها فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
ابن رشد قال انما يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
عليه الامر فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية
عن صاحبها فهو ممتد دون يجرى ان يجرى وسواء انما يجرى في قوله بنية
يشهد على مذهب مالك في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى
يلزم في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية فلهذا لم يجرى في قوله بنية

وردها

بعضى كالتفكيك يصدق بها او يثبتها يريد بعد التسعة فان جاء ردها ضمنها
 له انتهى **قال** التوضيح فلو دعيها الفكرة ثم انزلها الى كونه غيا كان او
 فغير الصحيح ويصح بوجه واحد هو ما لا يرد عليه ولا يرد عليه ذلك الا ان ياتي
 بربطها ببعضى فيدعيه يكون احب اليه وان اتى بالثبوت من الفكرة الى التمام فليحتم
 التفكيك مع ربطها وان اتى بربطها معها يريد ويحكم به احب تفكيكها انتهى
 قوله **كأن** كالمقام فان هذا جميع الارزاق فانه المقيد مان وهو كالمقام قول
 مالك في المدونة وفي سماع التميمي من التميمي وفيه هو خاص من غير الحد او صلاح الناس
 وانما الذي مر انفسه فسد فيه القاسم فليحتم ان تؤخذ مع قوله نعم ويحت ووفق
 فيها صاحبها فان ايسر منه تصديق به على ما فعله عثمان لما دخل القاسم في رده
 التمسك وقد ورد في ذلك عن مالك انتهى **قال** التوضيح فالابن عبد السلام
 ويصح منه ما لم يرد عدم اتفاقها مع ما لم يرد انتهى وكما هم في ايضا سواء كان
 بموجب خلاف عليها بالسباع او لا انها لا تؤخذ وقاله المقيد مان واختلف
 ان كانت الاصل بعدة من التميمي ان حيث يضاف عليها السباع فيقول انها حكم
 التميمي لو اوجدها كلها فيقول انها تؤخذ مع قوله لا يصدق عليها انتهى
 وقال ابن عبد السلام واختلف هل يلتزم من عليها السباع انتهى ونقله
 عنه في التوضيح ولم ينفه عن المقيد مان والله اعلم وكما هم في ايضا سواء كانت
 في التميمي او في التميمي او لا كما في **وقال** ابن الحاجب ولا يلتزم الا بالانتماء
قال التوضيح قوله في التميمي ان يكون له مدونة فيجوز ان يكون له مفهوم
 كما تخرج من حقه ان يكون له مفهوم ثم هو محتمل للمدونة كونه
 اذا امتنع اتفاقها حيث يتوهم ضياعها فاما متناعه حيث لا يتوهم او لا
 ويحتمل المخالفة فيكون معناه انها تختلف في التميمي ان لههولة وجدانها
 لها فكل ما اذا انفصلها من التميمي او في التمام في كل مرة ردها ولا ذهاب
 في التميمي الا اذا وجد ما اذا لم يمتصك ابن عبد السلام و**الاول** السعد بكلام
 المذهب والثناء اخبر ان في التميمي قوله في التميمي ما لم يرد عليها
 عند او يلو سقاؤها عند او يلو اخفاها لما يمتصها من الالة ويدفأوها
 كم تحت التميمي ما تشتر به من الماد وتلف به الا باع وكما يمتصها من التميمي

والله اعلم

والله اعلم قوله **وعما تفهمون** فانه المسائل المفوكة وانما
 منافع الافكة وعما تفهمون فانه المسائل المفوكة ولا يتبع هذا ولا يتبع
 بها وينصليها خاصة وفيل يتبع بالجميع ان كان له ثبوت ان يكرى (تفهم وعين)
 في علمها كى اذ ما موافا له التميمي يبع ما يخاف ضياعه وتلقه انتهى قوله
وجوب **الفك** كالمقام فانه في التميمي لا يوجب الا فيك كقول حاجب لا كالمقام
 ابن عبد السلام سواء علم نفسه او لم يعلم والكامر التميمي هو التميمي والكامر التميمي
 كالمقام انتهى وقوله كالمقام فانه في التميمي لا يوجب الا فيك كقول حاجب لا كالمقام
 من مروض العجاجة في مروض واحد لو خاف عليه التمام ان تركه لم يخذله ولم يجل له
 تركه انتهى قوله **وتفهمون** ان التميمي **قال** التوضيح فانه في التميمي لا يوجب الا فيك كقول حاجب لا كالمقام
 التميمي التميمي وقال ابن الحاجب فانه في التميمي لا يوجب الا فيك كقول حاجب لا كالمقام
 يستغنى **قال** ابن عبد السلام يعني فانه في التميمي لا يوجب الا فيك كقول حاجب لا كالمقام
 التميمي **وجبت** تفهمه على ملتزمه انما يفتضى العادة لا في العادة
 تد على مثل هذا او انما لانه او في التميمي ويستمر اتفاقه عليه في التميمي
 او يستغنى فانه في التميمي لا يوجب الا فيك كقول حاجب لا كالمقام
 في التميمي يستغنى على ما قبله بالواو **وقال** التميمي لا يكون حكمه
 في التميمي حيث كمل التولد تستمر التميمي عليه في التميمي لا يوجب الا فيك كقول حاجب لا كالمقام
 او تميمي **وج** لا تشي ويدخل بها زوجها وما لكانه يريد مثل هذا التميمي
 وقال في التوضيح تفهمه على ملتزمه حتى يبلغ ويستغنى هكذا ان قال الحاجب
 ونعم هذا في التميمي واية بالواو **قال** التميمي لا يوجب الا فيك كقول حاجب لا كالمقام
 التميمي حتى يبلغ ويستغنى بالواو كقول الحاجب قوله **وجوبه الى ربه**
انكم **محمد** **ابن** **تصورك** **والح** **قال** ابن الحاجب فانه في التميمي لا يوجب الا فيك كقول حاجب لا كالمقام
قال التوضيح قوله في التميمي لا يوجب الا فيك كقول حاجب لا كالمقام
 ح **بند** **الكامر** **ولما** **تتم** **الهيئة** **او** **ما** **يقوم** **مقامها** **ان** **تصديق**
 في الاستلزام انتهى وعما في التميمي فقول حاجب ابن الحاجب في التميمي
 ابو الحسن الضخم **وقال** المولف ان كمره محمد كقول الحاجب فانه في التميمي
 له ان بالهيئة كمره محمد المزمع ويظهر من كلامه وكلام المولف انه لو لم

يكن حده او كنهه كما تجد كارجوع عليه ولكن اذا تكلم ابن عبد الصكاح والمولف
 على المعنوي الاول وهو كونه لم يكن حده وكذا الشارح نعم اوج كلام المولف
 وقال المدونة ومن التفتك لفتكها فاعرف عليه جاني رجل اقام السنة انه الله
 فله ان يتحد بما انعموا كان (لا) موسى اذ حصر النعفة لانه من ظهيرة نعفة
 هذا ان تجد (لا) كنهه وان لم يكن هو كنهه فلا يش عليه وقال المولف
 في صبي ناعي والادلة فانعمه عليه رجل ما يبيع اياه شئ **قال** ابن الحسن
 هذا دليل على قوله لم يتحد كنهه كانه يقول وكذا انك مشكك في ان لم
 يتحد (لا) كنهه انتهى **وقال** الصاكعي في شرح قول المولف وجوبه على
 لانه الخ ووجب المنعوان جوع على ان لا يفتك لانه كنهه محمد اما ان يرجع
 عليه فكان النعفة بلا ملية على (لا) كنهه كانه لا يفتكها وامارة ان لا
 يكن حده او كنهه محمد زعم انه سمع ان ابن كنهه انبه بيقين ان الله هو معنوي
 كلام المولف فلا لا اخذ النعفة له واخذ ان هذا منع من انعموا لانه عليه
 وهو كلام مما اذا كنهه بوجه انتهى فتأمل مع كلام المدونة والله اعلم
 ونفى على المولف في هذا المسئلة الاولى ان يكون (لا) حصر لانها ومعنوي
 وقد ذكر في المدونة وتبين عليه في التوضيح ومنه ان المصنف اعتمد على
 ما قدمه في فصل النعفة من ان زعمه المولف انما يجب على المولف
 ان يثبت ان لا يكون المنعوان نفو حسيته وهذا يد عليه قوله بعد في القول
 ان لم نفو حسيته والله اعلم قوله **والفرق قوله ان لم نفو حسيته** كنعين
 لا ان كنهه اوله محمد وان كنهه نعفة فلا زعم على المنعوان انما النفو حسيته
 والحكم النفو عدم الحسيته فالقول قوله قال ابن الجوامع مع حينه وقول ابن
 عبد الصكاح فيقول قوله انه انعموا لم جمع وينبغي ان يكون يميز انتهى بكنهم انه
 يختص عند وقد كنهه ابن تمام كما علمت وتبين عليه في التوضيح **فبيانه**
 ان كنهه اختلافا كنهه فاذ علم بالفتك ان اداء كنهه محمد وانكر (لا) بالافول
 قول وكذا ان لو اختلافا علم (لا) كنهه لا يفتك (لا) كنهه اعلم قوله
وأكاد للمسلمين ثم قال ابن الجوامع ولا يختص به الفتك لا يختص به الايام
 انتهى وقال ايضا ايطوار شكا به على بيت الما وان جنى عليه فلا لا شئ

ع
متأمله

انتهى قوله

انتهى قوله كان في ذكر **بها** **الشيخ** ان التفتك مسلم ثم قال في ضمير الضاع
 في المدونة الا التفتك والفتك ونفله في الجوامع ويعرفونه انه لو كان التفتك
 لا ان كنهه بالسلامة مكلفا سوا التفتك مسلم او كدام **وقال** التوضيح ويعرف
 من ضمير الضاع يعني ابن الجوامع هذه الصورة كلفا انه لو كان التفتك
 مكلفا ومنه ان كنهه في التفتك وان جعل التفتك على الايام ولو التفتك
 صم كنهه ويعرف المدونة انه ان كان كنهه من كنهه في الجوامع
 يد كنهه بالسلامة مكلفا كنهه في التفتك وان كنهه في التفتك ولو لم يكن في هذا
 واحد والكلام ان لا يفتك في التفتك والله اعلم قوله **وذكر في التفتك**
 في قوله المدونة قال ابن الجوامع التفتك مسلم او كدام انتهى وفي التفتك
 وفي التفتك في التفتك وهو كدام ولا يفتك الا ان يفتك مسلم فيفتك
 على كنهه فتأمل قوله **وقدم** **الاسواق** ثم قال في التوضيح وهذا في
 ما اذا لم يولد في ضاعه محمد الاول انتهى ونفله في الجوامع ونفله ولو اذاع
 انما كل منهما اهل فقدم التفتك وانما قدم الايام هو اصل الضاع
 وانما استويا في ذلك افرع فيهما انتهى **وقال** في ضمير الضاع من المدونة
 ومن التفتك لفتكها كنهه عليه رجل فنهعه منه فراجع الى الايام كنهه الايام
 للضاع ما يثبت انما كان اقوى على كونهه وكنهه وكذا ما يثبت ان كنهه انتهى
قال الشيخ ابن الحسن قال ابن الجوامع هو الاول (لا) ان يكون التفتك منه
 واحزم الشيخ وهو محتمل الثاني وقوله ما مونا ان يفتك انتهى فتأمل كلام
 المدونة وشارحها فانه يفتك في كنهه (لا) كنهه ثم (لا) فبناؤه مع كلام
 التوضيح وان كنهه في الجوامع هذا كلامه وعنده فيقدم في التفتك على التفتك
 في التفتك في التفتك من قوله المدونة وكان ما مونا فتأمل والله اعلم قوله **وليس**
لكن **وقوله** **التفتك** **بها** **الشيخ** ثم قال في التوضيح بعد الايام
 التفتك لانه يستغل بتم نيته ونعفته على سبيله وانما كنهه لانه
 في يتوهم انه احز نفسه وماله ان لا يفتك في وجه انه ليس له في التفتك
 التفتك يحتاج الى حذارة والحذارة تميز عن ليس من اهله وان كنهه في التفتك
 يفتك التفتكها بغير اد زوجه فتأمل والله اعلم قوله **وتدبر** **ابن**

انما ايج من ردا رساله لولي لا يضع او يرفع منه ومثله ان ايج
 ووجه واسا حقه او من رساله ثانية والاختلاف انما هو حسب الاختلاف
 في الخوف من الله وانما لا يخش عليه ان يصحح والسر ولا يرفع منه ان ايج
 فليكن له اليه بان يرفع او لا يرفع عليه ولم يخش ان يصحح والسر وخشي على
 منه ان يصحح لوجه ان يرفع من غير وجه فيها لم يرفع من غير وجه
 حد تعريف الفكرة ولم يخش على منه صاع وخشي عليه ان يرفع لوجه ان يصح
 ويوقع منه ولا يرفع انتهى فمالمه وانه اعلم قوله **واخذ تعفته** فمالمه ان
 صير عايد على المنع المعلوم من السبب سواء كان له ام لم يكن له وانه اعلم قوله
ومضى بيده وان ما اريه كنت اعتقته فقال له المدونة ولا اجازة الا بولي
 بعد ان باع الامام بعد السنة والجمع فابى فليس له الا ان يرفع ولو قال
 ربه كنت اعتقته او دبت به بعد ما انفقوا وقل ان يرفع فبقوله على بعض ابيع
 الا بيته انتهى **ابو الحسن** قوله بعد السنة **الشئ** وكذلك ان اذاعه قبل السنة
 لا يرفع من وجه المصلحة وانما على قول المنع الذي يقول لا يرفع منه فلا اشكال انتهى
 وفي الترجمة انما لا يحتوئ التيمم ويطلب عفو الخوف لا يرفع فبقوله
 في نفس الخوف لا بيته انتهى **تبيين** قال المدونة انما الكلام انما يرفع
 كانت السنة مما عاها الامام بعد السنة ثم جاء سيدنا فقال قد كانت ولدتا
 وولد هاهنا فانها قد اتيه ان كان من لا يرفع وقاله مالك فيمن باع جارية له
 وولدها ثم اشتراها لم يرفع لانه ان كان من لا يرفع على يدها ردت اليه ولو قال
 كنت اعتقته لم يرفع ولم يرفع اليه الا بيته فمالمه ان يرفع معها ولو قال بعد
 ما باعها كانت ولدتا من قال اريه ان ترخ اليه ان لم يرفع فيها انتهى وقال
 في الترجمة انما كلامه المتقدم وان اذاعه لولا ان كانت فلا يرفع اما ان يكون
 معها لم يرفع او لا فان كان معها ولما ترفع اليه ام لا على القولين من وجه
 في المدونة ان اذاعها ترفع اليه سواء اذاعه او لم يرفع وهو قول الثيب والشافع
 انما ترفع اليه ان لم يرفع وان اذاعه فيها لم ترفع اليه وهو قول ابن القاسم فان لم يكن
 معها ولما وان اذاعه فيها لم ترفع اليه فلو اذاعه وان لم يرفع فيها ترفع اليه ام لا
 اذاعه على القولين فابى من المدونة احد هما انه لا ترفع اليه وهي رواية

انكم

انكم لا ترفع اليه وهو رواية ابن المبارك والشافع انها ترفع وهي رواية اكثر
 القوم ويرى عليه ان يرفع من غير وجه او لا يرفع من غير وجه او لا يرفع من غير وجه
 عن ابن القاسم انتهى **قال** ابن عجلون انما قال لا يرفع اليه ولا يرفع
 يرفع ان لم يرفع من غير وجه ان الغرض من ان يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 فمالمه ان يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 فانما انتفعت انتهى صدق انتهى وقوله في المدونة فمالمه ان يرفع من غير وجه
 اليها انتهى من ان يرفع من غير وجه **وله عتقة وهبته اجير** وانما ترفع من غير وجه
 وجميع القوم فيه جائز **ابو حنيفة** وهو لا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 من يرفع من غير وجه حتى ان يرفع من غير وجه انما يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 قال **ابو حنيفة** فان ارسله لغيره كما اذا اخاف منه ان يرفع او يرفع به او يرفع من غير وجه
 بيته وخوفه ان يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 لا اختلف على الضرر الخوف مما حكم من يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 بقدر يرفع عنه الضمان فانه ان يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 رفته الى الامام ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
تبيين كذا في رواية ابن عجلون الذي هو في يدته ولا ضمان عليه ثم
 بالغ فقال وان كان الذي هو يديه اخذ من وجهه ان يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 وحلف راجع الى مشكلة المهر لانه اذا اذاعه من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 يرفع من غير وجه او يرفع من غير وجه فان اذاعه من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 قوله لا يرفع من غير وجه واحد اذ كان مما يرفع او لا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 على ثلاثة احوال احدها انه لا يرفع عليه وهو ظاهر المدونة والشافع انه يرفع
 لغيره ان يرفع من غير وجه وهو قول ابن عجلون والشافع ان كان من اهل
 البيته حلف والشافع ان ارسله من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 يرفع من غير وجه وهو ظاهر وهو قول الثيب وكتابه انتهى وانما يرفع من غير وجه
 فانكم فيه قوله **واخذ** ان يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 وانما على ان هذا ابو عبد الله ولم يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه
 يريد بعد الخوف ويضمنه اذاعه قال الثيب كتابه بعد ان يرفع من غير وجه ولا يرفع من غير وجه

من جري الى مذهبه غير كان ما الكمال بل من المصير في احكامه الى قول ما الك
وهكذا القول به باسم المذهب بل ايضا انه اجتهد في احكام صار
اجبه فان تم على الفاضل ان حكم بدينه معصيا لعقد صحيح وانتم باكل
كان موافقا لمذهب المتكلم او مخالفا له انتهى من التوضيح وانتم هذا
مع ما نقله ابن مرقون في تكملة في اجابة ابن ابي عمير القيس الا انه نقل
عن الحكم كونه ان العقد باطل وانتم باكل مقتضا له ثم قال ابن عمير انتم
وقوله وفيل لا يجوز الا باجتهاد لا يعني انه لا يجوز تولية المقلد الشبهة ويري
هذا القائل ان رتبة الاجتهاد موجود لا تمنع من تفكاع العلم كما انهم به صلى
الله عليه وسلم ولا كانت الامة مجمعة على الخطا **قال** ابن عمير في جملة على
عدم تولية المقلد مخالفا هذا الجاهل بعينه وقوله ايضا يقتض وجوده
في المذهب ولا اعلم به في المذهب الا ما حكاه المازري عن ابي حنيفة في تعليقه مع
تولية فاضل من بعده حكم احد علماء واداء ما تذاك فوجب انتم كمال
لا غالب التجهيز من اهل العلم والمقلد ان توليتهما مجموعة كذا نقل المازري
عن ابي حنيفة ولم اجد له في المتفق ولا كتاب ابن مرقون انتهى ثم ذكر ما نقلناه
عنه او هو قوله وما اشار اليه من اسم الاجتهاد ارجح من قالوا لا حكم فيهم
كما ان ابن الحاجب جعل الحكم المحفوظ في قوله باجتهاد لا عابد مقلد
يفتح ذلك ومغضاه انه يجوز الفاضل المقلد لما كماله في المسئلة التي لا نص
فيها ان يجتهد فيها باجتهاد امامه اي بفوارعكم المعتبرة له في حكم الاحكام
الكلمة كقاعدة في تقديم عمل اهل الدين على حكم الفرائض او على
القياس وكقوله بسد الذرائع التي غيرت ذلك من فوارعكم المخصوص به
في اصول الفقه ولا يجوز له ان يجتهد في القياس على قوله اجتهدا مكلفا من غير
من ائمة فوارعكم الخاصة فيستخلص من قول ابن الحاجب في اجتهدا المقلد
فيما لا نص لمقلد فيه ثلثة افوال المنع مكلفا وهو نص ابن ابي عمير وكما انهم
ما تقدم من نقل ابي حنيفة ولا يفتي من غير له صفة الا ان حكمه في سمعه
والفناء جواز القياس له مكلفا من غير من ائمة فوارعكم الخاصة به وهو قول
المنع ومغضاه اذا ما انما اضرب مدارك له اجتهاد وان خرج بكتيم منها على

المذهب

المذهب انما الثالث جواز اجتهاد لا يفيد من ائمة فوارع امامه الخاصة به
وهذا هو مسلح ابن رشد والمازري والشافعية والحنابلة (كفر بغيره) لا تدليس
واما المازنية وقوله ولا كانت الامة مجمعة على الخطا في صدقها حكم
لان تغير هذا في خلق المان من مجتهد اجتهاد الامة على الخطا وهذا
مطارد لانه بل هو كونهها
لان اكان جاهل املا والمسئلة مشهورة في اصول الفقه **قال** ابن الحاجب يجوز
خلو المان من مجتهد حكاه المصنف في الاجابة وغيره وجوز في الفروع
وهو المختار انتهى وقال المشد في الاجابة وكذا في غير الفروع
في هذا المان من مقتضى جمع واسع واحكام بارع وادراك جيد فافهم
وخصوصا المذونة ما فيها رتبة وامر في غير ارجح الى اقتضاه الاحكام
ومن كتب الاحكام المتكلمة فانها فيها جملة صالحة والشافعية في ذلك تعالي
انتهى اشارة وانتم في الفتوى فقال ابن سلمون في كتابه في بيان رتبة
في الفتوى وصحة الفتوى وقال ابن ابي عمير في ذلك ان الجماعة التي تنسب
الى العلم وتتميز عن جملة العوام بالمحفوظ والمقدم تنقسم على ثلاثة
كوايف كما يفة منهم المتخذة في حجة مذهب مالك في تقليد بغيره لا ليل واخذنا
انفسها بحكم من ذاقوا له وافوال الجاهل في صايل الفقه دون التفتيد
في معانيها بتميز الصحيح منها والسقيم وكما يفة اعتقدنا حجة من بعده
ما بان لها من حجة اصوله التي بنا عليها اما اخذنا انفسها بحكم من ذاقوا له
وافوال الجاهل في صايل الفقه وتوقفنا في معانيها فعلمت الصحيح منها
الخارج على اصوله من السقيم الخارج الا انها تبلغ درجة التحقير في قياس
الفرع وعلى الاصول وكما يفة اعتقدنا حجة مذهب ما بان لها انظار حجة
اصوله فاخذنا انفسها بحكم افواله وافوال الجاهل في صايل الفقه في تعميها
معانيها فعلمت الصحيح منها الخارج على اصوله من السقيم الخارج عنها وبلغت
درجة التحقير في قياس الفرع على الاصول الكونية عامة باحكام الفرع ان
عارفة بالناصح والمنسوخ والمبطل والمبطل والمبطل والمبطل بالسنن
الواردة في الاحكام مميزة من غيرها من مغلها عامة بافوال العلماء

فلما وقع هذا رسم الشجرة مرجعاً إلى نفسه لا يرجع صريحا ذكره مالك
عنه وليس فيه ويرى نفسه اهلا لذلك فقال ان شجرة زادة هذه الحكاية
في كتابه الا فضيلة من الدعوة ويرى نفسه اهلا لذلك وهي زيادة حسنة
لأنه اعلم بنفسه وذلك ان يعلم من نفسه انه كملت له دالة الاجتهاد
وذلك العلم بالقرآن وانما يتجده ومنه ومنه من قوله وعامة من خلاصه
وبالسنن صحيح ابن عبيد بن عمير ما علموا بانها في العلم ما اتفقوا
عليه وما اختلفوا فيه عالمها بوجوه القياس ووضع الدلالة في مواضعها
وعنده لم يعلم اللسان ما يدبر به معاني الكلام وفيه نوازل كثيرة في
مخرجها من الكتب المستعملة في هذه الدلالة والعتبة في رواية والكتاب
المتأخر في الشجرة لا توجد فيها رواية تستغنى وان اقتصى وقد قرأها في رواية
هل يجوز شهادته او لا ما جاء في غير هذه الكتب وتبعة فيها على التوضيح
ومعهم معانيها من اصولها من الكتب والسنن والاجماع وقد كرمنا غلبنا
عنده في بيان كلامه الصائب في ما افهمنا يجوز له ان يقتضي فيما ينزله
نص فيه باحتياطه فالأمر من حيث هو في هذه الدلالة ان يستغنى
الاحتياط ان لا نص فيها ولا يجوز له ان يقتضي في نفسه هذا الا ان يعلم
برواية عمر بن الخطاب في قوله فيما يجزى به وان كان فيها اختلافا اخصر بالشيخ
تخرج عنه ان كان عمر له مذهب ومعنى في التمسك به وهذا حال كثير من اهل
الخير ما عنهم انهم كانوا يعقون ولا يقرءون في هذه الدلالة في بعض اصنافها
من اصول الفقه ولقد وليت حكمتي فضاء الاكتفا والجماعة في تفسيره قال
ما صحت كتابا في العلم على احد وشبهه ولي القضاء او ايا هذا القول
بحجاية وقد رأت بعض هذا ولا يفكر في التفسير واخبرنا ان بعضهم
كان منعه فاض وقته فلما ما اقرأه واقتضى ابن عبد السلام بوجوه
فمن لم يذكر له ساركة في علم الله من اقرأه التفسير ثم كان في خضرته
من يفكر به ولا يحل اقرأه وهو من يفكر في العربية كتابا والله اعلم
بذلك ذلك كله وفيه المفيد ما ينبغي للقاضي ان يكون عالما بالآية من
الله في الاختلاف معان العبار ان الاختلاف في المعاني باختلاف العبار ان

في الدعا والافراد والشهادات وقال الله امي ما احاصله لم يحتج روايات
الذهب وعلم مكلفنا ومفيدها وعامة ما احاطها ان يقتضي مجموعها
وما ليس بمفهوم كاله منها لا يجوز خروجه على ما هو مفهوما له منها الا ان حصل
علم اصول الفقه وكتاب القياس واحكامه وترجيحاته وشرائحه وموافقه
والاحكام عليه التي يخرج قال كثير من الناس يفيد من على التي يخرج من هذه التي
به صار يقتضي من لا يحكم بالقياس ان لا اختصاصا من مذهب امامه وذلك
فيما واقتضى من التي يخرج على قول امامه ان يكون القول المخرج عليه ليس
فيما لا لاجماع ولا نص ولا قياس على لان القياس عليه حينئذ معصية
وقول امامه ذلك غير معصية لأنه باحتياط اخلاقيه فكاد ان يحصل
حكمة القول بعد التمسك بما هو عالمها لغيره فيحصل مساييل الفقه باصولها
واصول الفقه لا يخرج ذلك ولذا اختلف هذا الكتاب المسمى بالقول بعد
فلما قوله ليس بما لا لاجماع ولا نص اما لاجماع فمسلّم واما النص فليس
بذلك النص ما في كتابه لاجماع من العتبية وغيره على مخالفة نص الحديث
الصحيح لانه ان كان العمل بما فيه انتهى وكما قال الله امي هذا في العلم في الكتابين
والشيخ وفوق البرع في هذه الدلالة في كلامه وعلم مكلفنا ومفيدها وعامة ما
واصنافها ان يقتضي مجموعها بما في العلم امي وهذا يجوز له ان يقتضي جميع
ما يحكمه ويفعله من مذهب ائمة علماء المشهور وذلك ان ذهب بشروط
القياس انتهى واحتصر ابن عرفة كلامه فيه جدا قال الله امي في العلم
الذي ذكر كل شيء اقتصى به المختص موقفه في العلم على كلامه الاصول والفروع
والاجماع والنصوص والقياس الخلقى السالبي عن احوال الراي لا يجوز له ان
ان يفعله للناس ولا يقتضي به في ذلك تعديا في هذه الدلالة في حاله
لنفسه لا وما لا يفعله بعد تفكيره في العلم او في ان لا يفعله الا ان كان
لا يفعله واقفا بغيره في حرام ما اقتضاه هذا احرام وان كان الاصل المختص
غير ما صرح به في هذا العلم فيفقد من اهلهم فكذلك في هذه الدلالة في
في علمهم القياس ولا يجري مذهب من اهلها عنه لأنه قد يفكر وقد يفكر
فيكون لا يفكر ان يعرف هذا من مذهبه الا ان عرف الفروع والقياس

الشيء فالأول الأخير قال الشافعية إذا انعقدت الولاية لا يجب على
 الخوفا أن ينص حتى تسبغ ولايته عليه ليدعوا له وهو ثمرة إظهار وجوب
 الكفاية وفوقه بعد الشريعة تقتضي ما قالوه من أن التمسك بالجماعة هو الشكل
 عندنا وعند غيرنا ما أضافه من حيث له المصلحة والعلم لم ينتهي **الشافعية**
 فالأول الخاجب والآخر ما يراه كراهة التمسك بالجماعة أو التمسك بالجماعة
 ولو التمسك بالجماعة ما يراه كراهة التمسك بالجماعة أو التمسك بالجماعة
 كان في خلافه فلو كان في خلافه عرفوا أن القاسم أو غيره قال في التوضيح
 لا ما هو استخلاف من يرى غير ربه كالألأ الذي يولي شافعيًا أو حنفيًا ولو
 تم كراهة الإمام على القاض إلا في ما يراه لا ما هو من مذهب معين أو اجتهد له
 كراهة التمسك بالجماعة أو في انعقد وهذا تفعله في الجواب عن الكفر كونه
وقال غير انعقد غير جائز ويضيق منه وردة وهذا التماسك لا كان
 القاض في عهد أو هكذا في كل المازي المسئلة فيه قاله وإن كراهة الإمام فلا
 وكراهة فلا أو كراهة منع المذهب مالك وأصح في الولاية فاض فلا في غير
 على الإمام أن يامر أن يفرض من الشافعية عليه أهل العلم وأهل الدين
 هو القاض منه ولي عليه وقد ولي من بعده جماعة مع بعض أهل العلم أو
 وأمره أن يعقد الخ في عهد أهل المدينة وقوله قال الشافعية كراهة التمسك
 في كونه ولا يخرج عرفوا أن القاسم ما وجب هكذا تفعله الكفر كونه وهو عمل
 على من منهم يريد أن لا يخرج من شيء **محرم قال** أبو عبد الله ما نقل عن من
 مروا به ذلك الشخص على أن لا يخرج عن أقوال أهل المدينة يريد قولهم انتهى
وقال أبو عبد الله في إفتاء الكلام على اختلاف إفتاء ما جاءهم من اختلاف
 على مستحلفه الخ في عهد من هو وإن خالف معتقد اختلاف اجتهد أو
 تفليدا يخرج على كراهة الإمام في توليته فاضه عليه في عهده وبذلك
 توليته بذلك قال الشافعية في عهد الكلام في عهد من غلبهم عن منعه أنه ولي
 رجلا سبع بعض كراهة أهل العلم أو غيره عليه الخ في عهد أهل المدينة المازي
 مع احتمال كونه من أهل العلم في عهد من قال بإباحة كراهة الولاية عندنا في كونه
 يشتم كونه على من يولي القاض في عهد من لا يخرج عن مذهب أهل القاسم كما

ما وجد

لغيره

ما وجد في الكفر كونه فيما كراهة الإمام في عهد من هو ثمرة إظهار وجوب
 الشافعية في عهد من يرى غير ربه كالألأ الذي يولي شافعيًا أو حنفيًا ولو
 السبع قال بعض الشافعية أن القاض على مذهب يظهرون عليه عمل بليلة ذهبي
 عن الخ وخرج عن ذلك المذهب وإن كان مجتهدا لئلا لا اجتهد له الخ وخرج عنه
 لثبته أن يكون خروجه حقا وهو في هذه الأقوال يقتضي السياسة وحقق في
 الأصول خلافه والخ في رفع إفتاء المجتهد يقتضي اجتهدا لثبته **الشافعية**
 فالأول من وجوبه في نصه اختلف في قبول الولاية القاض (الغضا من الأسماء غير
 القاض) في عهد من يرى غير ربه كالألأ الذي يولي شافعيًا أو حنفيًا ولو
 المال **قال** يجوز اختلاف من يرى غير ربه من جرحه وأمره أن يولي أو يولي
 وبما رواه مالك رحمه الله عليه فيقال قال أبو عبد الله لا ينبغي لقاض الخ
 ولا له اسم غير عبد الله في القضا **وقال** أبو عبد الله يجوز أن يولي وإن كان الاسم غير
 عبد الله في القضا أو قال أبو عبد الله عن أبي القاسم **الشافعية** قال في العهد
 في الكلام على الولاية الخاصة التي هي وصية القضا **قال** الخ (فأما
 الخ في الشافعية) أنه لم يسمع من أبي عبد الله في عهد من يولي الإمام أن ينص
 في أحكام المسلمين أن كان له أو يقيم للمسلمين من نص في عهد من يولي أمر
 كان له ذلك لثبوت الكراهة والشفقة مما أجمع رأيهم عليه أنه يصلح أن يولي انتهى
وقال المازي في عهد من انتفى القضا في عهد واحد من غير أحد مما عقد
 اسم للموصي أو أحد أم إليه الخ في عهد من جعل له القضا في عهد من
 لم يولي أهل العلم والعرفة والعدالة لم يسمع من خلف فيه ثمرة القضا وهذا
 حقا لا يسمع من خلفه الإمام في عهد من ولا أن يستند بمواضيه ولايته ويكون
 عقد من له نيابة عن عقد الإمام ولا يسمع من جعل الإمام له خذ إلى
 لا يسمع من كراهة التمسك بالجماعة من نص من يرى غير ربه كالألأ الذي يولي شافعيًا أو حنفيًا ولو
 لم يسمع من خلفه القضا في عهد من يولي شافعيًا أو حنفيًا ولو
 فالأول من يولي القضا في عهد من يولي شافعيًا أو حنفيًا ولو
 وأجلها ختم لا سيما إذا اجتمعوا في الكفاية فليفتد أمامة الصلاة
 وصفتها حسرا اجتماعهم والعرف وويلد نافذ في عهد من يولي أمامة

الشمس طالع صيد
عمره والى وصفي
وصلة تسليم

فلا تقف على انه رجل سوء غير مقبول الشهادة وقال لا يسمى بالجرعة فقال متى
جرعة ولا يكشف ولا شيء مما ذكر انتهى وان سئل قوله **ومو لمقدم** ثم قال في النول
قال عمر بن عبد الحكم والاعمال المشهود عنه ثم قال في الجرح من يدعي الجرح
في حكمه فلا حكم له في حاشية الجرعة ولا بعدالة في ذلك الحكم انتهى من كتاب (الافقيصة) كتابا
وذكر في حاشية الجرح عليه بعد الحكم بينة او منجعة ونحوه او غير ذلك فلا بد من
وبينة بل في الجرح عدالة فلا بد من الجرح على ما لا يخرج من جرحه بل في الجرح
ولما في باله محول وقاله الصبيح في رواية ابن زيد عن حماد بن عيسى والاعمال في
تسليم الجرح قوله **ويخلد بها لاجل ولد له على الاخر او ابيه ان لم يكن** قيل له في
مادة الجرح ايضا ويرد فيقول شهادة من شاهد في رواية فيمو معطوف على خلاف من
فعله بخلافه لا في الاخ والاعمال المحول القبط والضعيف بخلافهما عايد الى
الشهادة والمعنى ان الشهادة في الولد والوالدة لا تعد وليا على الاخر جارية ان
بغيره قيل المشهود له وكذلك الشهادة في الولد في كراهية الجرح على ما لا يجر
جارية ان لم يكن ميل المشهود له ففعله ان لم يكن ميل في رواية في المشهود
الشهادة ان كان في حكمه المشهود له لم يخرج ارتقاء فلا بد من الجرح في الجرح
له في حاشية زوال الخصى ومضى عليه المصنف وموضع قوله ان هذا اسم فيقول الشهادة لا
الشهادة لا تستحق حاله فيمن شهد له وعليه في كتابه في حاشية الجرح في حاشية الجرح
تجوز الشهادة لابنه على حاله واشترطه بغيره فيقول شهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
المصنف جلاء في حكمه المشهود عليه فلا بد من الجرح في الجرح في الجرح في الجرح
يريد على القول بالجواز ولا يرد ان ينفذ على الجواز لا يستحق من شهد له الجرح على
الا صغر والى في حاشية الجرح والاعمال على الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
المنع في ذلك السنة انتهى وقال في المصنف ان في حكمه المشهود عليه جاز
على المشهور في ذلك في الشهادة فلا بد من الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
وليس في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
لا يبيد على حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
لا ينبغي ان تجوز ان ينفذ قوله **ولا عدو ولا موالي** في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
بينه قال في التوضيح بان قلت ما اجد قوله يعني ان الجرح على عكس الرواية فيل

في كتابه

الشمس طالع صيد
عمره والى وصفي
وصلة تسليم

فأبديت في الاول في تفسير العداوة بالينة كما في رواية ابن حبان في الشهادة فلا بد من
كنايته في الجرح على ان كانت الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
الجماعة في الشهادة والعدالة بالينة فلا تقبل انتهى ونعله اربع في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
المداري قال ابن حبان في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
والعدالة بالينة في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
اربع في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
يحييه وقوله ولو على ابنه ماله ابيه كما في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
وتجوز على عدو اخيه في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
على حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
جاز في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
العدالة بالينة في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
ونعله اربع في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
والجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
الينة في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
بقوله تعالى في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
الاحكام انتهى قوله **ويحجب بها** اي بالعدالة والعدالة في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
الفايصة في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
يعلم من حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
الشهادة له ان يشهد وان علم من حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
ممنوع ونحوه في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
الوالدة ونفله اربع في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
ونصه في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
سالت المحققين في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
يرى اجماعهم في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
مثل ان يشهد على حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح
ان يشهد بان حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح في حاشية الجرح

مفضل

الشيء صالحا
محمدا
وسلم تسليم

والقسم الرابع والاربعون الشاهد والسادس والاربعون الشاهد والاربعون الشاهد
فلا يحل له ان يكتفوا بما في يده من دماء على وجهين اقله يكون
حفظ الله واقله يكون حقا لا يفي بالاول على وجهين ملا يستدل فيه التخييم وما يستدل
فيه جلا لا قول كماله والحق وشبهه فلا يفي في كذا اخبار بالشهادة لانه لا يستدل عليه
ولا شرا لا يفي في اوجه ما لا يفي في حقه ويضرب منه واما كثره فيبين ان يكتفوا عليه ولا
علم الا ما يفي بذلك فلا ابر القاسم في الجموعه يكتفونه بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
تخييم ان شهدوا على احد والشاة كالعتق والطلاق والخلع والزوج والعتق والطلاق
وتلك الاحكام والقضايا وشبهه فيبين انه لا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
تخييم بالشهادة في سفهات لا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
فلا ابر حيدر السلام وطنا في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
شهادته بل لا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
من قبل شهادته ولا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
مكي واولا على جرحه واولا على ان شهادته جارية في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
القضايا عليه وفي كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
الشهادة ولا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
بعض الخبر في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
التي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
الشهادة ولا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
مسفح الشهادة كما سيصحح به في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
بالامثلة له لا يستدل به في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
الكلية مثلا في قوله كذا حجة من شهود عليه وكذا في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
بشع وجمعة الجند العلى في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
حياصة مسجد ومروحة على رجل من شهد واولا في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
خمس مائة على عليه من غير فلا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
التسوية في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في

البر

الذي يقع اليه في الشتر وشتر واخيير من يده هو اقله ولا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
كشف معصية انفقته وقاتت ما لا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
عليه في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
تخييم في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
ولا ما يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
منه ويضع به فلا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
يفتح بشهادته وقد علم منه ما يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
الغدير فيه في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
ليلا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
الشتر ما يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
الى السلطان ولا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
له غير مكره ولا ممنوع له فلا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
منه في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
يجمعون له تسليح الجحش في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
ان اخلوا في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
والله اعلم في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
اليه وينهله فلا يفي في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في
في كذا اخبار بالشهادة ولا يشهدوا به الا في

الشيء صالحا
محمدا
وسلم تسليم

الدين ط على شجرة
والة التي وجبت وسلم
تقليما

ان يستهلك بالانتفاع به ما استهلكه بالعبادة والهدية جميعه فلو ان احد من الناس انفق في دينه
فول انما جشون والى الله في ذلك ثم وموضوعه انما استهلكه بالانتفاع بكل ما يريه من ثوبا
فيتعد عليه جميعه ويأكل منه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه
ولا جانيه على ذلك يؤمنون عليه من الله في ذلك ثم وموضوعه انما استهلكه بالانتفاع بكل ما يريه من ثوبا
استهلكه والامور التي هي من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه
عليه باطن من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه
مولي عليه من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه
في باب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد
في كتاب الاحكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد
واحد من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه
لهم امور او ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه
بقيتهما وقال العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد
في كتاب الاحكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد
والله اعلم بالصواب

الدين ط على شجرة
والة التي وجبت وسلم
تقليما

انه وجبت على ما تقدم الفصل الثامن في غير الامور ما كان من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه او من ثوبا من ثوبه
في كتاب الاحكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد
في كتاب الاحكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد وكتاب احكام العبد
والله اعلم بالصواب

ان ينظر الى حالها فان رضى بها وميرتها والى ان يبيع لم يوفق منها محذور لم يكتف ان كثر المال
 كثير او كونه غلة وحقه في فاجيتهها واري ان ينظر الى حالها وقاله اصبح وفي على السو
 صية على كل حال الا ان تكون ميرزة الامير او ابغى المال عندهما بعد النكاح: الجوز والذير واليحيى
 والعز وميراث ميرما **قلت** واذا اخيع على المال عندهما فبغيره منهن ولا ينظر الى الوصية
 بل يقرم معهما يتوهم المال عندهما ويبيح له في الفقه لغيره وبالله تعالى التوفيق **قوله**
وايضا على غيب بلاه **قوله** هو قوله في صفة المرونة واذا كان في الورثة كغير غيب النجس فسمه
 الوصي عليه وكذا يقسم لغيب الامام ويؤكد ان الذي يجعل ما صار له ميراثا من الوصيان يقول ابغوا
 مع الغائب ميراثي انتم في الميراث **قوله** **الليث** في الميراث: من سلب المرونة نسبا ابو محمدر عمر ملك
 في كورثة اميرهم غائب وترك ما يملكه انفسهم ببعض جمع كذا بامر السلطان وعن لولم الغائب
 حفظه ورفع البيع: بعض تلك الخطوط والاشغال في بعضها والعمارة ثم قدم الغائب على بعض
 عليه او كذا ومن تكون الغلة لمن امتلك الاموال وها يصفي البيع والتفويت اى كذا **قوله**
 بل ان العسمة في صرة او شدة اليها عاتقها وما اتممت المنة وها كان ذلك الميراث الغائب فيلزم
 حفظه اليه من الغلة وان كانوا جميعا على ميراثه فله نصيبه من الغلة ويكون له ميراثا مع
 وتقسيم ميراثه من الغلة في المرونة وفيها تقدر **قوله** **وكذا في ميراث الغائب**
قوله **في ميراث الاموال المرونة** واراد ميراثي في بيعه كذا ميراثا ببيع وكذا ميراثا ببيع
 غير كذا ميراثا ببيع الا ان يكون له في غير كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 فان اختلفت في السلطان ثم قال كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 في ميراثه ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
قوله **في ميراث الاموال المرونة** وكذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 الميراث وها كان ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 انتم من انتم ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 واراد ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 افقلا والارادة وان ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 البائع بالتم كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 للميراث منه ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع

في التوفيق

في التوفيق **قوله** **في ميراث الاموال المرونة** وكذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 الميراث وها كان ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 انتم من انتم ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 واراد ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 افقلا والارادة وان ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 البائع بالتم كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 للميراث منه ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
قوله **في ميراث الاموال المرونة** وكذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 الميراث وها كان ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 انتم من انتم ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 واراد ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 افقلا والارادة وان ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 البائع بالتم كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 للميراث منه ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
قوله **في ميراث الاموال المرونة** وكذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 الميراث وها كان ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 انتم من انتم ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 واراد ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 افقلا والارادة وان ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 البائع بالتم كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع
 للميراث منه ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع كذا ميراثا ببيع

